وزارة التعليم العـــالي والبحث العلمي

جـــــامـــــعـــــة المـــــديـــــة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل تحديات إندماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير

تخصص: الإقتصاد والمالية الدولية

إعداد الباحث : بوشو محمد نجيب **تحت إشراف : د/ حميدي يوسف**

أعضاء لجنة المناقشة

أ–د. لخلف عثمان	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة تيبازة**	**رئيسا**
د. حميدي يوسف	**أستاذ محاضر قسم"أ"**	**جامعة المدية**	**مقررا**
د. بوشنافة الصادق	**أستاذ محاضر قسم"أ"**	**جامعة المدية**	**عضوا**
د. سماي علي	**أستاذ محاضر قسم"أ"**	**جامعة المدية**	**عضوا**

السنة الجامعية 2013/2012

الإهداء

- إلى أ مَن الناس علي الوالدين الكريمين أدام الله فضلهما علي
- إلى إخوتي الأعزاء
- إلى العائلة و الأصحاب
- إلى كل عزيز على قلبي ،

الشكر و التقدير

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي ،وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " ، الآية 19 سورة النمل.

إن الحمد والشكر لله رب العالمين الذي أمدانا من العلم والمعرفة لإنجاز هذا العمل وعرفانا بالجميل تجاه من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل ، نتقدم بالشكر الجزيل إلى :

- ❖ الأستاذ الدكتور المشرف : حميدي يوسف الذي ساعدنا بفكره الناقد ورأيه الصحيح في ذل كل العقبات التي إعترضتني
- ❖ إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد .
- ❖ إلى صديقي مصطفى .

الفهرس العام

المحتوى	رقم الصفحة
مقدمة العامة	أ – ز
الفصل الأول : **دور وأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في ضوء التجارب العالمية الرائدة**	
مقدمة الفصل الأول	**2**
المبحث الأول **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف تصنيفاتها**	**3**
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**3**
الفرع الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**4**
الفرع الثاني: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**7**
الفرع الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**10**
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**15**
الفرع الأول: الخصائص المرتبطة بالملكية و الإدارة و التنظيم	**15**
الفرع الثاني: الخصائص المرتبطة بالتعامل مع الأسواق	**16**
الفرع الثالث: الخصائص الأخرى	**18**
المطلب الثالث: أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**19**
الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها	**19**
الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل	**20**
الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج	**21**
الفرع الرابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اساس طبيعة النشاط	**21**
الفرع الخامس: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الملكية	**22**
الفرع السادس: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة النمو	**23**
الفرع السابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس الشكل القانوني	**23**

المحتوى	رقم الصفحة
المبحث الثاني **أهمـــية المؤســـسات الصغيرة و المتوســـطة** **في الفكر الاقتصادي و دورها في التنمية الاقتصادية**	**25**
المطلب الأول: التنمية الاقتصادية ونظرياتها	**25**
الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	**25**
الفرع الثاني: استراتيجيات التنمية	**29**
الفرع الثالث: النظريات الرائدة للتنمية الاقتصادية	**30**
المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفكر الاقتصادي التنموي	**36**
الفرع الأول: نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**36**
الفرع الثاني: الأسس النظرية و الإيديولوجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**40**
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية	**45**
الفرع الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي	**45**
الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اجتماعيا	**50**
المبحث الثالث **التجارب الدولية للمؤســـسات الصغيرة و المتوســـطة**	**51**
المطلب الأول: نماذج من التجارب الرائدة لدى بعض الدول المتقدمة	**51**
الفرع الأول: التجربة الايطالية	**51**
الفرع الثاني: التجربة اليابانية	**55**
المطلب الثاني: نماذج من التجارب الرائدة لدى بعض الدول النامية	**61**
الفرع الأول: التجربة التركية	**61**
الفرع الثاني: تجربة جمهورية مصر العربية	**64**
خاتمة الفصل	**68**

المحتوى	رقم الصفحة
الفصل الثاني : **التنافسية كمدخل حتمي للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي**	
تمهيد	**70**
المبحث الأول **التنافسية في النظام الإقتصادي العالمي**	**71**
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتنافسية و مؤشرات قياسها	**71**
الفرع الأول : نشأة وظهور التنافسية	**71**
الفرع الثاني : نشأة الإطار النظري للتنافسية	**73**
الفرع الثالث : الإطار المفاهيمي التنافسية	**75**
المطلب الثاني : أنواع التنافسية و أهميها	**81**
الفرع الأول : أنواع التنافسية	**81**
الفرع الثاني : أهداف التنافسية	**83**
الفرع الثالث : أهمية التنافسية	**85**
المطلب الثالث : مؤشرات قياس التنافسية	**85**
الفرع الاول : مؤشرات قياس التنافسية على مستوى الكلي او الدول	**86**
الفرع الثاني : مؤشرات قياس التنافسية على مستوى فرع النشاط الإقتصادي	**89**
الفرع الثالث : مؤشرات تنافسية الشركات (المؤسسات) على المستوى الجزئي .	**91**
المبحث الثاني **الخصائص المحددة لمعالم العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة وفقا لمتغيرات بيئة الإقتصاد العالمي**	**95**
المطلب الأول: ملامح هيكلة الإقتصاد العالمي	**95**
الفرع الأول: تأكيد الإعتماد الدولي المتبادل في ظل التدويل المستمر لمظاهر العلاقـــات الإقتصادية الدولية	**95**
الفرع الثاني : تطور التقسيم الدولي للعمل	

المحتوى	رقم الصفحة
المطلب الثاني الدور المتنامي للإتفاقات الإقليمية والتكتلات الإقتصادية	100
المطلب الثالث : التوجه نحو إقتصاد المعرفة و تكنولوجيا المعلومات	106
المبحث الثالث تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	109
المطلب الأول الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	109
المطلب الثاني التحديات التي تواجه المنشأت الصغيرة والمتوسطة	110
المطلب الثالث : القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	112
خاتمة الفصل الثاني	115
الفصل الثالث واقع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	
تمهيد	117
المبحث الأول مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	118
المبحث الثاني أهم ملامح إنفتاح الاقتصاد الجزائري	123
المطلب الأول : مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	123
المطلب الثاني : اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية	127
المطلب الثالث : إنضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الحرة	133
المبحث الثالث : الدراسة الميدانية للبحث	136
الفرع الأول: منهج البحث	136
الفرع الثاني : شرح متغيرات الدراسة	136
الفرع الثالث :أسلوب البحث	146
المطلب الثاني: أساليب التحليل المستخدمة	148
خاتمة الفصل	169
الخاتمة العامة	171
قائمة المراجع	176
الملاحق	188

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.1	تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي	12
2.1	تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان	13
3.1	تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل	20
1.3	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في الفترة 2001-2011	120
2.3	مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض مؤشرات الإقتصاد الوطني	121
3.3	مسار المفوضات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	124
4.3	النسب الجديدة المطبقة ضمن الإتفاق الجديد للشراكة الاوروجزائرية 2012 الخاصة بالمجموعة الثانية	131
5.3	النسب الجديدة المطبقة ضمن الإتفاق الجديد للشراكة الاوروجزائرية 2012 الخاصة بـــ 174 بند تعريفي جمركي من المجموعة الثالثة	132
6.3	النسب الجديدة المطبقة ضمن الإتفاق الجديد للشراكة الاوروجزائرية 2012 الخاصة بـــ 617 بند تعريفي جمركي من المجموعة الثالثة	133

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1.1	الأصناف القانونية للمؤسسات بالجزائر	24
1.2	أهداف التنافسية	85
1.3	تصنيف مسيري المؤسسة لعينة الدراسة حسب الجنس	148
2.3	تصنيف مسيري المؤسسة لعينة الدراسة حسب العمر	149
3.3	تصنيف مسيري المؤسسة لعينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	149
4.3	تصنيف مسيري المؤسسة لعينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	150
5.3	تصنيف مؤسسات عينة الدراسة حسب إطارها القانوني	151
6.3	تصنيف مؤسسات عينة الدراسة حسب قطاع النشاط	151
7.3	تصنيف مؤسسات عينة الدراسة حسب الخبرة في النشاط	152
8.3	تصنيف مؤسسات عينة الدراسة حسب تعدد الأنشطة	152
9.3	تصنيف مؤسسات عينة الدراسة حسب عدد العمال	153
10.3	تصنيف مؤسسات عينة الدراسة حسب رقم الأعمال	153
11.3	تصنيف مؤسسات عينة الدراسة حسب متوسط الحصيلة السنوية	154
12.3	تصنيف المؤسسات حسب علاقتها مع مختلف هيئات الدعم الوطني	161
13.3	محددات تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	165
14.3	شجرة القرار لعينة الدراسة	166
15.3	تقسيم مجموعات عينة الدراسة وفقا لمحددات التنافسية المستخرجة	167

مقدمة عامة

في ظل ما شهده العالم من تسارع الأحداث للتحولات الإقتصادية سواءً على المستوى الدولي، لاسيما الإنضمام إلى المنظمة الدولية للتجارة أو على المستوى الإقليمي، في إطار الشراكة أو الإتفاقيات المختلفة، والذي إنعكس في شكله الأول بالنمو المتزايد لمعدلات التجارة العالمية، وما يتيحه ذلك من فتح آفاق جديدة وفرص كبيرة للتطوير والنمو، غير أنه في شكله الأخر فرض واقعاً جديداً مليئاً بالتحديات التي يصعب مواجهتها والتعامل معها، ظهر من كل ذلك إكتساب وتنمية التنافسية، البديل الأمثل في سبيل التكيف مع مختلف هاته التحولات.

و مرافقة لذلك كان هناك بروز توجهات جديدة في بعض جوانب نظريات التنمية الإقتصادية، ومن ذلك بروز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية للدول، وتركيز السياسات التنموية على دعم النمو المطرد لهذا القطاع في الدول المتقدمة والنامية على السواء، فأصبح دعم هذا القطاع توجهاً إقتصادياً عالمياً،خاصة وأن هذا التوجه يحمل في طياته مضامين إيجابية لجميع الدول، وبصورة خاصة النامية منها، التي تبحث عن أدوات تنموية جديدة لمواجهة تحديات العولمة.

هذا التوجه الإقتصادي العالمي الجديد أَملتْهُ مقتضيات إقتصادية وإجتماعية عديدة فالكثير من إقتصاديات دول العالم وخاصة الدول النامية عرفت تدهوراً في نموها وتعرضت لخلل هيكلي في مؤشراتها وبإعتبار أن هذا القطاع أصبح يشكل في الغالب القطاع الأبرز في الإقتصاديات المختلفة، خاصة بعد النجاحات التي حققتها هذه المؤسسات في العديد من الدول التي إستطاعت الإستفادة من المزايا التي توفرها، من مقدرة على إمتصاص بعض الإختلالات التي تولدت عن سياسات المؤسسات الكبيرة وتوفير مناصب شغل وكذا إمكانية تأثيرها على بعض المتغيرات الإقتصادية والقدرة على تحقيق النمو الإقتصادي على المستويين المحلي والعالمي، وكذا القدرة على التأقلم السريع مع التحولات الإقتصادية المتعددة التي يشهدها العالم اليوم.

وبما أن الجزائر ليست في منأى عن هذه التغيرات والتطورات الدولية، من حيث مفاوضاتها للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة و دخول إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، أضحى الإندماج في الإقتصاد العالمي حتمية، وجب على كل الجهات التكيف معها بإطفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية الوطنية في تبني الحلول الملائمة لإعداد الإقتصاد الوطني للتعايش مع الوضع الجديد بما يحمل ذلك من وجوب أداء إصلاحات، في وقت ضئيل، و التي من شأنها أن تساهم بتأهيل المؤسسات للمساهمة في النشاط الإقتصادي، لجعلها في مستوى المعايير الدولية التي تتمتع بها المؤسسات الأجنبية وحيث أن التوجه التنموي الوطني يهدف بشكل أساسي إلى تطوير تشكيلة من الأنشطة الإقتصادية إلى جانب قطاع

المحروقات، بشكل يمكن من خلاله تحقيق زيادات حقيقية في الناتج الداخلي الخام، وبالتالي تدعيم وتحسين المؤشرات الإقتصادية الكلية في الإقتصاد الوطني وتأهيله للمنافسة الدولية وتعظيم الإستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الإقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، لتحمل الصدمات الخارجية .

الإشكالية الرئيسية :

مما سبق يمكن صياغة السؤال الجوهري الذي نسعى للإجابة عليه من خلال هذه الأطروحة على النحو الآتي:

"ما هي أهم الآليات المتطلبة لدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لجعلها قادرة على مواجهة تحديات إنفتاح الإقتصاد الجزائري ؟

وعلى ضوء السؤال الجوهري يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي حدود وإمكانيات مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية على ضوء التجارب الدولية الرائدة؟
- ما هي أهم المسرات التي تتخذها التحولات الاقتصادية العالمية، وما أثر ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل السياسة الإقتصادية التي تنتهجها الجزائر في الوقت الحاضر تساهم في توفير شروط إندماج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلية و العالمية؟

فرضيات الدراسة :

لمعالجة الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية نفترض الآتي:

الفرضية الأولى : يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دوراً رائداً في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛ كما أن دعمها وتنميتها يعد توجها عالمياً للمميزات العديدة التي توفرها، خاصة إمتصاص الإختلالات الهيكلية في الإقتصاديات المختلفة.

الفرضية الثانية : يعد إكتساب و تنمية التنافسية الضامن الوحيد لمختلف المتعاملين الإقتصاديين في مواجهة سرعة التحولات الدولية؛ و التي تدفع بكل أشكالها إلى زيادة احتدام المنافسة على مختلف الأصعدة.

الفرضية الثالثة : إن أهم المعوقات والقيود التي تعيق تطور وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر في الوقت الراهن هي إجراءات السياسات الإقتصادية المتعاقبة، والتي تتعارض مع طموحات هذا القطاع في الإندماج في السوق العالمية، حيث تتسم في جزئها المتعلق بهذا القطاع بالعشوائية والعموم في منح المزايا وعدم التركيز في الإهتمام، بما أدى إلى هدر الكثير من الجهود المبذولة وهو ما لم يساعد هذه المؤسسات لمسايرة التطورات الدولية الحاصلة، فهي غير قادرة على المنافسة لمثيلتها من المؤسسات الأجنبية في الأجل القصير المدى.

أهداف الدراسة :

بالإضافة إلى محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة والسعي لإختبار الفرضيات المتبناة فإن هذه الدراسة هي محاولة تهدف إلى:

- توضيح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاديات المختلفة؛
- إلقاء الضوء على موضوع التنافسية ودوره في ظل التحولات الإقتصادية المتسارعة؛
- محولة لتوضيح أهم الإصلاحات التي باشرتها الحكومة الجزائرية في محاولة الإندماج في الإقتصاد العالمي وما هو أثرها على تنافسية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛

أهمية الدراسة:

تتزامن هذه الدراسة مع قطع الجزائر لمراحل متقدمة نحو الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ودخول إتفاق الشراكة المتوسطية حيز التنفيذ، ومن هنا ظهرت أهمية الدراسة التي تهدف إلى تقييم تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومقدرته على مواكبة التطورات الدولية الدافعة بها نحو الإحتكاك مع نظيراتها الأجنبية، وهذا ما يضعها أمام المنافسة الدولية، وما تحمله هذه الأخيرة من عديد التحديات.

المنهج المتبع في الدراسة :

قصد ضمان التنظيم و التسلسل الصحيحين في الأساليب و الإجراءات المعتمدة في البحث، إعتمدنا على **المنهج الوصفي** في الدراسة لكل من موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وظاهرة التنافسية ودرجة إرتباطها، وذلك بالإستعانة بمختلف أدوات جمع المعلومات من المقابلات والاستبيان والإطلاع على بعض الوثائق مع إستخدام لبعض الأدوات الإحصائية، وأخيراً الإعتماد على عينة ممثلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية من خلال أسلوب المسح بالعينة.

الدراسات السابقة :

على الرغم من تناول عدة دراسات لموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مستقبلها في ظل المتغيرات الإقتصادية، إلا انه لم تتناول في التركيز الأساس التنافسي لهذه الأخيرة فهناك دراسات تناولت تنافسية المؤسسات الجزائرية المختلفة دون التركيز على صنف معين، وهو ما نحاول طرحه في هذا العمل بالتركيز على تنافسية نوع محدد وهو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ومن بين أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة :

الدراسة الأولى : لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول إمكانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لعب الدور الإقتصادي الحقيقي لها وإبراز مكانتها في ظل المتغيرات العالمية، ولقد إحتوى البحث على دراسة شاملة عن واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من تشخيص لحالتها، لإظهار النقائص التي يمكن تفاديها مستقبلاً، حيث تناول الباحث فيها مجمل النقاط والأمور المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من تقديم التعاريف المتعددة ، والإشارة إلى الأهمية الإقتصادية التي تلعبها خاصة مع التحولات الإقتصادية.

و من بين **النتائج** أن تدخل الدولة في مجال سياسة تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يبقى دون المستوى المنتظر منه فمن خلال الدراسة، إتضح أنه رغم المجهودات المبذولة من قبل السلطات العمومية من أجل تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى المصغرة منها، لم ترق بهذه المؤسسات إلى ما تطمح إليه، للنقص الواضح للرؤية الإقتصادية نظرا للتغيرات العديدة التي طرأت على المستوى التنظيمي فرغم القوانين الصادرة في هذا الشأن، التسهيلات، والامتيازات المقدمة لها، فإنها

إصطدمت في الواقع بعدة معوقات تمثلت في الممارسات البيروقراطية من قبل الجهات والمصالح المعنية والمتمثلة أساسا في العقارات، العملية التمويلية، المصالح الضريبية، الإجراءات الجمركية وغيرها.

الدراسة الثانية : فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات لإقتصادية في ظل العولمة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول معرفة المؤشرات والمزايا لتنافسية التي من شأنها السماح للمؤسسات من تنمية تنافسيتها محلياً وعالمياً، ومنه ضمان البقاء وإستمرار النموّ في سوق تميزه المنافسة الشرسة على الصعيد العالمي، حيث تناول الباحث بالتأصيل العلمي لكل من ظاهرة العولمة الإقتصادية وأهم تجلياتها ومخلفاتها من جهة؛ والمنافسة وكل إرتباطاتها من جهة ثانية، مع التطرق إلى أهم المؤشرات والعناصر التي تزيد من تنافسية المؤسسة في الآجال المتوسطة والطويلة ودراسة حالة الإصلاحات التي قدمتها الحكومة الجزائرية في محاولة الإندماج في الإقتصاد العالمي وأثرها على تنافسية المؤسسة الوطنية.

و من بين **النتائج** أن مجال الأعمال في الوقت الراهن يتميز بمنافسة عالمية، بمعنى عولمة الأسواق وهو ما أثر على ربحية المؤسسات بفعل اشتداد المنافسة، كما تعتبر التنافسية محصلة لمجموعة من القوى (داخلية وخارجية عن المؤسسة)، تتكامل فيـــما بينها من أجل إظهار قدرة المؤسسة على مواجهة المنافسين، بل والتفوق عليهم وهذا من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة حيث أن تنمية تنافسية المؤسسة يتم من خلال إكتساب مزايا تنافسية متنوعة، تعطي للمؤسســـة ولمنتجاتـــها خصائص ومواصفات تجعله متفوقاً ومتميزاً عن منتجات المنافسين، سواءً كانت ميزة تنافسية خارجية أو داخلية فعليه فإن المؤسسة بإمكانها التميز، إما عن طريق تدنيه تكاليفها أو من خلال تمييز منتجاتها، وهذا طبعا لابد أن يصحبه معرفة لمصدر الميزة التنافسية ومدى صعوبة أو سهولة تقليدها، وعليه يتحتم على المؤسسة تنويع مصادر الميزة التنافسية التي تمتلكها مع الحرص الدائم على تحسينها وتجديدها تجنبا للتقليد من طرف المؤسسات المنافسة.

الدراسة الثالثة : آتشي شعيب، واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.

جاءت الدراسة لإجابة على السؤال الجوهري والمتمثل في: ما هو واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية؟ حيث أشار الباحث في الإجابة لبعض التجارب الدولية، معرّجاً على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع تعديد مراحل ثلاث لتطورها وما تعانيه من مشاكل، وما أُتّخذ من حلول لمواجهتها من قبل صانعي السياسات، وأخيرا تناول الآثار الإيجابية والسلبية للشراكة الأوروجزائرية على تأهيل هذا القطاع.

و من بين **النتائج** أن الشراكة هي شكل من أشكال العولمة، لم تعد اختيارا أساسيا، وإنما حتمية أملتها الظروف الإقتصادية الدولية ، وأن التأقلم مع تحديات الشراكة يفرض وجود إقتصاد قادر على المنافسة الدولية، يكون محصلة لإصلاحات إقتصادية جذرية وجدية من شأنها تحقيق إندماج إيجابي في الإقتصاد العالمي، بالإستفادة من الأسواق الخارجية ومن تدفقات رؤوس الأموال عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر في ظّل التوازنات في الإقتصادي الكلي، لذا فإن تأهيل المحيط الإداري وتأهيل العنصر البشري والإلتزام بمعايير الجودة العالمية، هي من المتطلبات الأساسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواجهة تحديات الشراكة الأوروجزائرية.

هيكل الدراسة :

بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة و التساؤلات الفرعية، سنقسم دراستنا إلى المحاور الرئيسية التالية:

الفصل الأول: دور و أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية في ضوء التجارب العالمية الرائدة

يشكل هذا الفصل مدخلا للدراسة، حيث سنقوم فيه بالتطرق إلى مختلف العناصر النظرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التطور التاريخي، المفاهيم المختلفة، الأهمية وعلاقتها بمختلف المكونات الإقتصادية، مع التطرق إلى أهم التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

الفصل الثاني: التنافسية كمدخل حتمي للإندماج في النظام الإقتصادي العالمي

تم فيه دراسة تفصيلية للتنافسية ومن أجل ذلك، تطرقنا بداية إلى المفاهيم الأساسية لموضوع التنافسية على مختلف مستويات التحليل و مؤشرات قياس كل منها، ثم أهم التطورات و التحولات الإقتصادية التي أدت إلى بروز التنافسية و أخيرا إسقاط ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث:واقع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

بدأنا هنا بإعطاء لمحة لمسار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وظروف نشاطها، كما سنعرج على مختلف الإتفاقات و الشراكات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر ضمن مسار إنفتاحها على إقتصاديات الدول، خاصة المتوسطية منها وأثر ذلك على هذا القطاع و في الأخير تم عمل دراسة ميدانية

إشكاليتها تتمحور حول حاجة وإمكانية الجزائر لدعم هذا القطاع، حيث قمنا باختيار عينة عشوائية بسيطة ممثلة لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بهدف قياس وتحليل لمختلف درجات التنافسية المحققة من قبلها داخليا ومع نظيرتها الأجنبية.

وفي الأخير يحمل هذا العمل خاتمة متضمنة لمجموعة من النتائج، الاقتراحات، والتوصيات الخاصة بموضوع البحث.

الفصل الأول :

دور وأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في ضوء التجارب العالمية الرائدة

تمهيد

إن تناول موضوع دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة له عدة أبعاد خاصة منها الزمنية (الماضي، الحاضر والمستقبل)، إذ رغم حداثته وأهميته هو موضوع قديم أزلي، كما أنه في نفس الوقت حديث معاصر، و في ذات الوقت موضوع مستقبلي يحتاج إلى المواكبة المستمرة للفكر المتجدد لخدمته، ويحتل تعزيز هذا القطاع الديناميكي الأولوية بين الأهداف الإنمائية الإقتصادية في كل من الإقتصاديات المتقدمة والصاعدة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل قوة رئيسية محركة أحدثت الكثير من الإختلاف في أراء الإقتصاديين عند المفاضلة بين نماذج التنمية المتاحة، خاصة بالنسبة لإختيارات الدول النامية التي لا تتوفر على الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة لإقامة مشروعات كبيرة، أصبحت معها معظم توجهاتهم الإستثمارية نحو دور أفضل لهذه الكيانات الإقتصادية.

وفي ظل ما أثبتته التجارب في العديد من الإقتصاديات العالمية أن نظام المنشأت كبيرة الحجم، كثيفة رأس المال لا يؤدي بالضرورة إلى تسريع عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما لا يمثل هذا النظام الحل الأمثل للآثار السلبية التي تتركها عملية التحول الإقتصادي، كون أن أثاره لا تنعكس إلا لدى فئة قليلة من شرائح المجتمع، بدأت تقارير المؤسسات الدولية والإقليمية المختصة –منذ مدة ليست بالقصيرة– تدعو إلى أهمية وضرورة تشجيع المشروعات الصغيرة، إضافةً إلى المتوسطة لاسيما في الدول النامية، مما أثرى النقاش حول جميع مكوناتها والتفصيل في كل جزئياتها.

ومنه جاء هذا الفصل مقدمة للبحث في ضوء الدراسة متضمن على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف أشكالها من خلال **المبحث الأول**، يليه **المبحث الثاني** المتضمن لأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفكر الإقتصادي ودورها في التنمية الإقتصادية، و أخيرا إختيار بعض التجارب الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراستها في **المبحث الثالث** والأخير.

المبحث الأول

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف أشكالها

ظل النقاش القائم بين كل المهتمين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول مختلف أبعاد هذه الكيانات كثير التعقيدات، ومن أبرز الإشكالات التي أخذت حيزا مهما من النقاش المفاهيم الدالة عليها، وفي مقدمتها التعريف الخاص الذي يميزها عن بقية الكيانات الإقتصادية، وللتقرب أكثر من التعاريف المطروحة كان التوجه في هذه الجزئية بشكل من التفصيل لإبراز التوجهات العامة في هذا الصدد.

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن للتعريف أهمية كبيرة خاصة في [1] :

- توضيح حيز تنفيذ السياسات الإقتصادية ؛
- تيسير جمع البيانات لإستخدامها في وضع التقارير عن عمليات دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- تبني أفضل لدور واثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- التعرف على المجموعات المستهدفة لغرض وضع الآليات المساعدة للقطاع ؛
- زيادة الرقابة وإدراج الإصلاح التنظيمي مع تحديد المكاسب والخسائر لتقييم أثر الإصلاحات.

كما يجب على التعريف الصحيح والجيد مراعاة عدة خصائص نذكر منها [2] أن يكون :

- مرتبط بالمعلومات المتاحة : حيث يتضمن قدر من التحديد يناسب المعلومات المتاحة ولا يتعدى حدود إمكانية تواجد البيانات والمعلومات ؛

---

[1]– د. كتوش عاشور ، أ.طرشي محمد . **تنمية و تطـوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** . في : الدكتور بصديق مصطفى . **متطلبات تـأهيل المؤسسات الصـغيرة و المتوسـطة في الـدول العربـية** ، 17 و 18 افريـل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 ، متاح على:</ http://colloque2.voila.net > (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص **2** .

[2]– لخلف عثمان . **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر** . أطروحة دكتوراه دولة . التخصص العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2004 ، ص 6 .

- بسيط الفهم وسهل الإستخدام : يسهل فهمه من أصحاب الأعمال وصانعي السياسات ولا يكون غامض أو خاضع للجدل أو متعدد التفسيرات ؛
- قائم على حقائق إجتماعية وإقتصادية : مناسب ومتسق مع الحقائق والأهداف الإقتصادية الوطنية وملائم للظروف القائمة ؛
- قابل للتعديل وفق التغيرات الإقتصادية : مرنا وفق آلية محددة.

الفرع الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ترجع صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مختلف أحجام المؤسسات وتحديد تعريف موحد يشمل كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويدمج ضمنه جميع أنواعها التي تختلف في خصائصها الإقتصادية، التقنية وأطراها التنظيمية، إلى تطور هذا النوع من المؤسسات، الذي كان غالبًا خارج الإطار الحكومي المبرمج، حيث أنها بعثت تلقائيا من أصحابها استجابة لطلب السوق، وأن تأطيرها و تدعيم مختلف الهيئات لها بصفة عامة لم يكن إلا كرد فعل للنجاح الذي حققته، إذ أن المكـــون الأساسي لطبيعة النظرة التي تتبنها مختلف الجهات المهتمة بهذه المؤسسات يتبع طبيعتها الدينامكية حيث تتصف مكوناتها بالتغير المستمر تبعا لإمـــكانيات الدولة [1].

و قد جمعت مختلف العوامل الأساسية والقيود التي تزيد من صعوبة الفصل بين مختلف الأحجام إلى التقسيمات التالية :

1. العوامل الإقتصادية : وتشمل :

- **التباين في درجة النمو الإقتصادي** : وهو إختلاف درجة تطور القوى الإنتاجية على المستوى العالمي، أي إختلاف الأوضاع الإقتصادية، التقنية و وزن الهياكل الإقتصادية للمؤسسات والوحدات الإقتصادية، فحجم الإمكانيات المادية المتوفرة ومستوى التكنولوجيا يعكسان التفاوت في مستوى التطور الإقتصادي ودرجة النمو الحاصل بين الدول، هذا التباين ينجر عنه

[1]– أ.د. محمد فتحي صقر . **واقـــع المشروعـــات الصغـــيرة والمتوســـطة و أهميتـــها الاقتصاديـــــة** . في : د. محمد الطعامنة . **المشروعات الصغيرة والمتوسطـــة في الوطن العـــربي: الإشكالـــيات وآفـــــاق التنميـــة** ، 18-22 ينايـــــر 2004 ، جمهورية مصر العربية ، [على الخط]. إبداع البوابة العربية للمعلومـــات الإداريـــة : المنظـــمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007، متاح على : <http://www.aradoportal.org.eg/confernece_browse.aspx> (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص **3** .

تفاوت في النظر إلى أحجام المؤسسات، فالمؤسسات التي تعتبر كبيرة في دول قليلة النمو غالبًا هي مؤسسات متوسطة، وحتى صغيرة في البلدان الأكثر تقدما [1] ؛

- **تنوع الأنشطة الإقتصادية** : هناك إختلاف في طبيعة الأنشطة الإقتصادية، حيث تصنف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه إلى ثلاثة أنواع [2] :

- **قطاع أولي** : بضم مجموعة المؤسسات التي تستخدم عنصر أساسي أحد عوامل الطبيعية كالزراعة، الصيد و الصناعات الإستخراجية... ؛

- **قطاع ثاني** : التي تعمل في مجال تحويل وإنتاج السلع، حيث تستخدم المواد الأولية وأي قيمة مضافة بالإعتماد على المعدات التي لديها ؛

- **قطاع ثالث** : يتمثل في القيام بأعمال الأشخاص غير الراغبين أو القادرين على القيام بها بأنفسهم (الخدمات).

هذا الإختلاف يخضع للتقسيم الإجتماعي للعمل، الذي يعود على الهيكل التنظيمي والمالي للمؤسسات [3]، (تغير كثافة إستخدام رأس المال والعمل) أي تغـــير حجم المؤسسة، ومنه فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في قطاع ما قد تصنف كمؤسسة كبيرة في قطاع أخر ؛

- **إختلاف أو تنوع فروع النشاط** : تتفرع الأنشطة الإقتصادية حسب طبيعتها إلى عدة أنشطة فرعية، يختلف بموجبها متطلباتها من عوامل الإنتاج، وكثيرًا ما يختلف حجم المؤسسة داخل نفس النشاط الواحد تبعا لتغير فرع النشاط[4].

---

[1] – قويقح نادية . **إنشـــاء و تـــطوير الصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر** . مذكرة ماجستير . التخصص التحـــليل الإقتصادي . جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، **2001** ، ص **5** .

[2] – أ. حسان خضر . **"تنمية المشاريع الصغيرة"** . مجلة جسر التنمية [على الخط]. 2002 ، سبتمبر ، العدد 9. متاح على : <http://www.arab-api.org/devbrdg/a_development_bridge.htm> (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص **4**.

[3] – لخلف عثمان . **مرجع سابق** ، ص **4** .

[4] – بلحمدي سيدعلي. **المؤسســـات الصغيرة و المتوسطة كـــأداة لتحقيق التنمـــية الاقتصادية في ظل العولمة، دراسة حالة الجزائر** . مذكرة ماجستير. التخصص إدارة الأعمال. جامعة سعد دحلب ، البليدة ، قسم علوم التسيير ، **2006** ، ص **17** .

2. العوامل التقنية :

وتتمثل في مستوى إندماج المؤسسات، فكلما كانت المؤسسات أكثر إندماجا؛ كلما كانت عملية الإنتاج أكثر توحدا وتمركزا في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر والتوسع، بينما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزئة وموزعة على عدد من المؤسسات، ؛ فإن ذلك يؤدي إلى ظهور الأحجام الصغيرة للمؤسسات (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) [1] .

3. العوامل السياسية :

و هو مدى إهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي حسب رؤية صانعي السياسات التنموية، التي من شروطها نجاحها توضيح المنشأت المستهدفة، ومن بين أهم الفروقات المعتمدة في تقسيم المنشأت الحجم أو تقديرات الأحجام التي تتغير تبعا للسياسات المنتهجة، فالمؤسسة الكبيرة لدى بعض الهيئات المحلية قد تعبر عن مؤسسات صغيرة أو متوسطة لهيأت دولية أو هيأت لدول أخرى[2] .

4. تعدد معايير التعريف:

إن كثرة وجود المعايير المعتمدة في التصنيف يطرح صعوبة بالغة في إختيار المعايير المناسبة لتحديد الحجم، فتعدد مؤشرات تقدير الحجم التي ترتبط فيما بينها بعلاقة معقدة يصعب معها الفصل في الإعتماد على أحدها كمؤشر مرجح لتحديد الحجم [3]، ففي بلجيكا مثلا هناك أكثر من ثمانية وعشرون معيارًا للتعريف [4].إن تعريف المجموعة التي تضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس ثابت بل متغير تابع لمتغيرات أخرى، فيتغير بين البلدان تبعا لدرجة النمو، و داخل البلد الواحد تبعا لتغير الأنشطة وتنوعها، و من زمن لأخر تبعا لأهداف أو الأغراض المرجوة من وضع التعريف (إما غرض إحصائي، تمويلي أو أغراض أخرى)، أي أنه يتبع لتغير البيئة السياسية والإجتماعية والإقتصادية ودرجة التطور التكنولوجي.

---

[1]– فيشوش حمزة . **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتيجية لمواجهة العولمة في ظل إقتصاد المشاركة** ، مذكرة ماجستير. التخصص علوم تجارية، فرع استراتيجية. جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، 2008، ص **71** .

[2]– حميدي يوسف . **مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة** ، أطروحة شهادة دكتوراه . التخصص العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي . جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2008 ، ص **64** .

[3]– أتشي شعيب. **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، دراسة حالة الجزائر**. مذكرة ماجستير. التخصص العلوم الاقتصادية، قسم تحليل الاقتصادي. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، **2008**، ص **64**.

[4]– لخلف عثمان . **مرجع سابق** ، ص **4** .

الفرع الثاني: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

في ظل غياب تعريف شامل و واضح يحظى بالإجماع، ؛ فإن هناك شبه إجماع كلي حول جملة من المعايير التي قد تساعد في الوصول إلى المفهوم المشترك نسبيا، حيث أمكن جمعها و تميزها إلى نوعيين :

1. المعايير الكمية (الوصفية أو المادية) :

يعتمد هذا التصنيف في إبراز الفروق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات على مجموعة من السمات الكمية ذات الصبغة المحلية، التي توضع في ضوء الظروف الخاصة بكل دولة [1]، ويضم مجموعة من المعايير التي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، فضمنه يسهل جمع البيانات عن المنشأت المختلفة و وضع الحدود الفاصلة بينها بما يساعد الجهات التنظيمية المسئولة عن تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديد نطاق عملها على وجه دقيق، الأمر الذي يفيد في إعداد السياسات المستقبلية لتطويرها وتحديد نموذج لتنميتها ويمكن تصنفها إلى صنفين :

- **التصنيف الإقتصادي أو التقني :** يعتمد في تحديد الأحجام على المعايير غير النقدية كـــ :

- **معيار عدد العاملين:** أكثرها شيوعا نظرًا لسهولة قياسيه عند قياس الحجم، فله ميزة المقارنة الدقيقة بين مختلف المنشأت، لكن لا يوجد إتفاق عام حول عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي يختلف من دولة لأخرى، ويتراوح من 9 إلى 100عامل في الدولة النامية، و من 200 إلى 500 بالدول المتقدمة، غير أنه لا يعكس الحجم الحقيقي للمشروع بسبب إختلاف معامل رأس المال[2] ؛
- **معيار حجم الإنتاج و الطاقة المستعملة ؛**
- **التركيب العضوي لرأس المال ؛**
- **القيمة المضافة ؛**
- **معيار درجة الانتشار .**

---

[1]– أ.جمال الدين سلامة . **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر"**. مجلة علوم الإنسانية . [على الخط]. 2009 ، ربيع ، العدد 41 . متاح على: < http://www.isegs.com/forum/showthread.php?t=5623> (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص **3** .

[2]– فتحي السيد أبو السيد احمد . **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية** . مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، **2005** ، ص **47** .

- **التصنيف النقدي** : و نجد هنا أن الفيصل في تحديد الحجم مبني على المعايير ذات الصبغة النقدية كـــ [1] :

- **معيار رأس المال** : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تتميز بإنخفاض حجم رأس المال المستثمر، ويختلف من دولة لأخرى حسب إمكانياتها، ونفرق هناك بين رأس المال المستثمر الثابت و العامل، حيث يركز في الغالب على رأس المال الثابت الذي يعكس حجم الطاقة الإنتاجية مع مراعاة تغيرات قيمة النقود من دولة إلى الأخرى، أي تبعا لتغير معدلات التضخم و الأسعار والحالة الإقتصادية بصفة عامة ؛

- **معيار رقم الأعمال.**

ومن الملاحظ بشكل عام أن معيار عدد العاملين أكثرها قبولا على المستوى الدولي، و يتوقف المعيار المرجح على طبيعة القطاع الذي ينتمي إليه نشاط المؤسسة، وكذا الغرض من التحليل، الدراسة ونوعية البرامج المقترحة لتنمية المؤسسات، كما يفضل إستعمال أو الإعتماد على المعايير الكمية المركبة إذا ما توفرت البيانات و المعلومات التي توافق ذلك. غير أنه بالرغم من تعدد المعايير الكمية و إنتشار إستخدامها، بقيت غير قادرة لوحدها على تحديد حجم و طبيعة المؤسسة، ما جعل الباحثين الإقتصاديين يدرجون معايير الأخرى إضافية مكملة لعملها تمثلت في :

2. المعايير النوعية (النظرية) أو الفروق الوظيفية :

تستند في تصنيف أحجام المؤسسات إلى عناصر التشغيل الأساسية، فتركز على خصائص و مميزات هذه المؤسسات، ويتم ذلك بإعتمادها على الفروق الوظيفية، فهي غالبًا ما تستعمل لإجراء التحليل الإقتصادي وتقيم كفاءة المشروعات وتحديد الدور الكامل لكل منشأة في تحقيق التنمية و تسمح بشرح طبيعة كل تنظيم [2]، و بالتالي فهي تفيد في حصر المستفيدين من هذا القطاع أي أنها تساعد في إعـــداد

[1] – فيشوش حمزة . **مرجع سابق** ، ص **71** .

[2] – د. كتوش عاشور، أ.طرشي محمد . **تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** . في : الدكتور بصديق مصطفى . **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** ، 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخـــط]. مجمـــع المعطيـــات الاقتصـــادية و الاجتماعيـــة : الـــدكتور محمـــد راتـــول ، 2006 ، متـــاح علـــى: <http://colloque2.voila.net/> (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص **2** .

البرامج لـــدعم المستفيدين، وتحتوي حسب لجنة التطوير الإقتصادي (CED) في الولايات المتحدة الأمريكية على [1] :

- التمويل اللازم : المدير هو المالك، و التمويل صغير، و يتم غالبًا في إطار عائلي « المدخرات العائلية » ؛
- العمليات التي تقوم بها المؤسسة تتم في منطقة جغرافية محددة، عدا العمليات التسويقية ؛
- درجة منخفضة من الميكنة وتقسيم العمل ؛
- إستمرارية العمل في الوحدات طيلة أيام السنة و لا يكون موسميا أو متقطعا ؛

وللمزيد من التوضيح فهي ترتكز على مجموعة من الفروق الوظيفية لتمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد حجمها وهي [2]:

- إنخفاض التخصص في الوظيفة الإدارية، فتتميز بوجود شخص وحيد غالبًا ما يكون في الإدارة مع قلة المساعدين، يقوم بكافة المهام الإدارية ويجمع في عمله كل الوظائف، عكس المؤسسة الكبيرة التي تقوم على التخصص الوظيفي ؛
- الإتصالات الشخصية القوية، فالمدير على إتصال شخصي مع البيئة المحيطة من عاملين وموردين و مستهلكين و كافة المتعاملين ؛
- صعوبة الحصول على الإئتمان، أي أنها تواجه عقبات عند اللجوء إلى الإقتراض من البنوك (إرتفاع تكاليف الإقتراض) مقارنة بالمؤسسة الكبيرة ؛
- الكثرة العددية للوحدات الصغيرة، فتتصف بالكثرة العددية و الإنتشار الجغرافي خاصة في المدن الإقليمية و المناطق الريفية، عكس الكبيرة التي تتمركز في العواصم والمدن الرئيسية.
- قوة إرتباط المؤسسة بالمجتمع المحلي (في تدبير المدخلات وتسويق المخرجات) وقلة الإحتياجات للإستيراد ؛

[1]– د. فايز جمعة صالح النجار ، د. عبد الستار محمد علي . **الريادة و اداراة الاعمال الصغيرة** . عمان ، الأردن : الدار الحامد للنشر و التوزيع ، 2005 ، ص **62** .

[2]– أ.د. محمد فتحي صقر . **مرجع سابق** ، ص 6 – 7 .

- تواضع النصيب السوقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعف المركز التفاوضي عند الشراء و البيع ؛
- محدودية نطاق العمل؛ حيث يتركز النشاط في إنتاج سلعة واحدة و تقديم خدمة محدودة.

كما أن هناك أيضا من يضيف إلى هاذين التصنيفين في تحديد التعريف، تصنيف ثالث ويعتبر ضمني فيما سبق، لكن هناك من أبرزه متفرق عن هاذين التصنيفين وهو الذي يعتمد على **معايير التصنيف الإقليمية** و هو الاتجاه الذي يعبر عن التعليمات والتشريعات الصادرة عن الهيئات المختصة التي تحدد حجم المؤسسات [1]. ومن الملاحظ بشكل عام أن المعايير الكمية أكثر إستخداما من المعايير الوصفية، وتميل أغلبية التعريفات عند تصنيف المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة إلى التركيز على عنصري حجم رأس المال وعدد العمال، مع أن هناك العديد من الدول التي تأخذ بواحد أو أكثر من العناصر الأخرى.

الفرع الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

هي كثيرة تبعا لتعدد الجهات المهتمة بها و نورد بعضها في :

1. تعريف لدى بعض المنظمات الدولية :

أ. تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية « اليونيدو »

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «**اليونيدو**» الصناعات الصغيرة بأنها تلك الصناعات التي يعمل بها أكثر من 15 عامل و أقل من 19 عامل، والمتوسطة هي التي توظف من 20 إلى 99 عامل[2].

---

[1]- د. ميلود تومي. **مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** . في : الدكتور بصديق مصطفى . **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** ، 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 ، متاح على:< http://colloque2.voila.net /> (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص 6 و 7 .

[2]- أتشي شعيب . **مرجع سابق**، ص **11** .

ب. تعريف منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية « OCDE »

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤسسات مستقلة غير تابعة لمؤسسات أخرى حيث عدد العمال فيها محدود، و هذا العدد يختلف بين الدول فالغالبية منها أقل من 250 عامل مثل الاتحاد الأوربي، لكن في بعض الدول يحددونه بـــ 200 عامل على الأكثر، والمؤسسات الصغيرة تشغل أقل من 50 عاملا والمصغرة أكثر من 10 عمال أو 5 في بعض الدول الأخرى [1].

ج. تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) :

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسات التي يعمل بها حتى 50 عاملا، و تحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 1000.00 دولار [2] .

2. تعريف لدى بعض المنظمات الإقليمية :

أ. تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا : (L' ANASE) :

يعتمد الاتحاد في تصنيف هذه المؤسسات على التعريف الأتي المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان، والذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي :

من 1 إلى 10 عمال ..... مؤسسات عائلية وحرفية ؛

من 10 إلى 49 عامل ..... مؤسسات صغيرة ؛

من 49 إلى 99 عامل ..... مؤسسات متوسطة ؛

كما أستند أيضا على بعض المعايير النوعية في التمييز بين كل من الأشكال السابقة، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة، والمستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة، عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعرف نوع من تقسيم العمل، فيبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج ليهتم أكثر بالإدارة والتسيير فيظهر بذلك نوع من تنظيم الوظائف [3].

---

[1] – OCDE , **Respectives de l'OCDE sur les PME**, édition OCDE, 2000, P :6

[2] – فيشوش حمزة . **مرجع سابق** ، ص **73** .

[3] – مهلل عبد المالك. **مرجع سابق** ، ص **8** .

ب. تعريف الاتحاد الأوروبي : نوضحه في الجدول التالي

الجدول رقم 1.1

التعريف القانوني للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي		مجموعة الميزانية السنوي
مؤسسة مصغرة	اقل من 10	اقل من 2 مليون أورو	أو	اقل من 2 مليون أورو
مؤسسة صغيرة	اقل من 50	اقل من 10 مليون أورو	أو	اقل من 10 مليون أورو
مؤسسة متوسط	اقل من 250	اقل من 50 مليون أورو	أو	اقل من 43 مليون أورو

- **Source** : La nouvelle définition des PME, Guide de l'utilisateur et modèle de déclaration, Communautés européennes, 2006, P : 14

3. تعريف لدى بعض البلدان المتقدمة :

- **في الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، فرنسا** المنشأة الصغيرة والمتوسطة توظف حتى 500 عامل؛
- **السويد** توظف حتى 200 عامل؛
- في **كندا وأستراليا** حتى 99 عامل؛
- في **الدنمارك** توظف حتى 50 عامل[1] .
- أما في **اليابان** [2] : جاء تعريفها ضمن قانون معدل في الثالث من ديسمبر من عام 1999 على الشكل الذي يوضحه الجدول رقم 1-2.

---

[1]- أ. أيت عيسى عيسى. " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر أفاق وقيود** " . مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا . [على الخط]. 2009 ، السداسي الاول ، العدد 6 . متاح على:
<http://www.univ-chlef.dz/renaf/Les_numeros_de_la_revue.htm> (اطلع في 26 جـــانفي 2012) ، ص 3 .

[2]- لخلف عثمان . **مرجع سابق** ، ص 16 .

الجدول رقم 2.1

التعريف القانوني للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في اليابان

عدد العمال	رأس المال (مليون ين)	القطاع
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 أو أقل	300 عامل أو أقل
مبيعات الجملة	100 أو أقل	100 عامل أو أقل
مبيعات التجزئة	50 أو أقل	50 عامل أو أقل
الخدمات	50 أو أقل	100 عامل أو أقل

- **المصدر** : تقرير لمركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، عن التجربة اليابانية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، طوكيو 2002، نقلا عن : لخلف عثمان . مرجع سابق ، ص 16 .

4. تعريف لدى بعض البلدان النامية :

أ. مصر :

هناك عدة جهات في مصر عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتختلف هذه التعريفات حسب طبيعة علاقة كل جهة من هذه الجهات بهذا النوع من المؤسسات، والغرض المرجو من وضعه أبرزها هذه الجهات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حيث يصنف هذا الجهاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو : هي المؤسسات العاملة في الأنشطة الإقتصادية غير الزراعية التابعة للقطاع الخاص تبعا لما يلى[1] :

- المؤسسات الأصغر (المتناهية الصغر): ويعمل بها من 1-4 عامل ؛
- المؤسسات الصغيرة ويعمل بها 5-14 عامل ؛
- المؤسسات المتوسطة ويعمل بها من 15- 49 عامل.

[1]- لخلف عثمان . **مرجع سابق** ، ص **22** .

ب. تركيا

" المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي يعمل بها من 10 إلى 49 عامل، بينما المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل بها من 50 إلى 199 عامل، أما فيما يخص المؤسسات متناهية الصغر فهي المؤسسة التي يعمل بها أقل من 10 عمال"[1] .

ج. تعريف لدى الجمهورية الجزائرية

إن الجزائر و على غرار بقية الدول النامية لم تدرج تعريف دقيق في كتاباتها الإقتصادية لهذه المؤسسات على أساس أنه تتحكم فيها عدة معايير إلا في12 ديسمبر 2001 في قانون 1 - 18 المتضمن للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جاء فيه في الفصل الثاني [2].

المادة 4 : تتكون المجموعات التي تظم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات من المؤسسات التي توفر الشروط التالية :

- تشغل من 1 إلى 250 شخص ؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون د.ج ؛
- تستوفي معايير الإستقلالية ؛

كما جاءت تقسيماتها في المواد التالية :

المادة 5 : المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل ما بين 50 و250 شخصا، يكون رقم أعمالها مابين 200 مليون و 2 مليار دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار.

المادة 6 : المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل ما بين 10 و49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

---

[1]- لخلف عثمان . **مرجع سابق** ، ص 17 .

[2]- الجمهورية الجزائرية . **قانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** . العدد 77 من الجريدة الرسمية ، 15 ديسمبر 2001 ، المادة 04، 05، 06، 07 ص 5.

المادة 7 : المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل ما بين 1 و 9 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها 20 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 مليون دينار.

المطلب الثاني: خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هي مجموعة من الخصائص التي تشترك فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكسبها طبيعتها الخاصة رغم تعدد أنشطتها والتي منها الايجابية، التي تجعلها قادرة على منافسة المؤسسة الكبيرة وتجعل منها خيارا إستراتجيا وإقتصاديا، ومنها ما هو سلبي التي لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تعاني منها و تقسم إلى :

الفرع الأول: الخصائص المرتبطة بالملكية و الإدارة و التنظيم

نجد هنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم على أطر تنظيمية بسيطة، و أهداف محددة ذات طبيعة ربحية بالدرجة الأولى، ثم تحقيق النمو و البقاء بالعمل على دعم المركز التنافسي في السوق [1].

و يغلب عليها طبيعة الملكية الفردية أو العائلية، وعادةً الملكية محلية للأشخاص المقيمين ضمن المجتمع المحلي وحتى العمال أيضا نجدهم من المقيمين بما ينتج عنه إستثمار الجزء الأكبر من الربح محليا [2] .

كما ترتبط فيها الإدارة بالملكية؛ حيث يجمع المالك بين الإدارة والوظائف الأخرى للمؤسسة، ما يرفع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري الذي أحيانا يؤدي لرفع الإنتاجية مع إنخفاض تكلفة الإدارة وهو ما يضمن تطابق في مهمة التسيير و الوظيفة الإدارية، فالإدارة البسيطة المجسدة في معظمها في المالك ترفع دقة الأداء و الفعالية لغياب الصراع بين الإدارة و التسيير [3].

هذه البساطة في الهيكل التنظيمي ومركزية القرار وإجراءات العمل عادةً ما يَصحبُها سرعة في تدفق المعلومات والتقارب والإحتكاك المباشر مع العاملين بعضهم البعض « داخليًا »، وبينهم و بين الأطراف الخارجية المتعامل معها، بما يدعم العلاقات الشخصية مع المحيط الخارجي ما يرفع من المرونة أو القدرة على التكيف مع ظروف العمل المختلفة والقدرة على تقبل التغيير وتبني السياسات الجديدة وسرعة إتخاذ القرارات في ظل سهولة المعالجة الإدارية وحرية وإستقلالية القرار في الإدارة [4].

---

[1]- أ.جمال الدين سلامة . **مرجع سابق** ، ص 22 .

[2]- أ.د. محمد فتحي صقر . **مرجع سابق** ، ص 10 .

[3]- بلحمدي سيدعلي. **مرجع سابق** ، ص **33** .

[4]- أ.د. محمد فتحي صقر . **مرجع سابق** ، ص **10 – 12** .

غير أن الإدارة و التسيير البسيط التي تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبًا ما يحمل صاحبها القواعد الدنيا للتصرف العصري مع غياب التخطيط؛ أي غياب النظرة الإستراتيجية المستقبلية على المدى المتوسط و البعيد (غالبًا أيام أو أسابيع).

الفرع الثاني : الخصائص المرتبطة بالتعامل مع الأسواق

1. سوق العمل :

العنصر البشري هو البنية الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث غالبًا ما يتم مزج العمل في تحقيق المصالح الذاتية وأهداف المشروع معا، كما يتميز نشاط هذه المؤسسات بكثافة عنصر العمل لإعتمادها على فنون إنتاج بسيطة مع عدم إحتياج الكثير منها إلى العمالة الماهرة، وهو ما يوفر لها الكثير من القدرات لإستيعاب أعداد كبيرة من العمالة خاصة في البلدان التي تفتقر إلى رؤوس الأموال.

وهي تعتمد أساسا على العمالة الغير الأجرية (العمل العائلي في الغالب) مع بعض العمالة الموسمية والمؤقتة، وغالبًا يتم العمل دون إرتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين ودون إلزام بإبلاغ المؤسسات الحكومية المحلية، ما يكسب صاحب العمل الحرية والسلطة المطلقة في التعيين والفصل خاصة بزيادة فائض فرص العمل (حالة البطالة) كما تتسم بضعف الأجور وضعف العمل النقابي والتكوين المهني الذي في أغلب الأحيان يكون ميدانيًا واللجوء للتكوين المهني الرسمي المتخصص ضعيف ولذلك كله يكون من الصعوبة حصر اليد العاملة لهذا القطاع [1].

2. سوق رأس المال :

تعتمد بدرجة كبيرة في التمويل على الموارد الذاتية والمحلية (أداة فعالة لتوظيف مدخرات الأفراد الرخيصة نسبيًا) في مرحلة التأسيس والتشغيل، فهي تعمل في قطاعات ذات التكنولوجيا ضعيفة لا تستوجب إستثمار ذات قيمة عالية مع إنخفاض إحتياجاتها لخدمات البنية الأساسية[2] .

وتتميز أيضا بانخفاض كثافة رأس مالها الثابت لجملة الإستثمار مع إنخفاض في السيولة النقدية، ما يسهل عليها الدخول والخروج من السوق إضافة إلى أن عوائد رأس المال بشكل عام بها هي أكثر منها للمؤسسات الكبيرة، حيث أكدت عدة دراسات ذلك ففي الولايات المتحدة الأمريكية في أحد دراسات

---

[1]- أ.د. محمد فتحي صقر . **مرجع سابق** ، ص 13 .

[2]- رحماني أسماء . **دور براءة الاختراع في دعـــم تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دراسة حالة مؤسسة AMPECA–IND** . أطروحة نيل ماجستير . التخصص العلوم التسيير. جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و علوم التجارية، **2009**، ص **6** .

المقارنة بين عوائد رأس المال تبعا لتغير الحجم لسنوات 1980- 1996 وجد أن العوائد المحققة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر منها للمؤسسات الكبيرة [1] .

3. أسواق المواد و مستلزمات الإنتاج :

تعتمد على المواد المحلية التي تحصل عليها مباشرة أو عن طريق وسائط ولا تحتاج في الغالب إلى الإستيراد (فعالية إستخدام المواد المحلية)الشيء الذي يوفر لها إنخفاض تكاليفها للحصول على المواد مع إنخفاض مصروفات الصيانة والتشغيل [2] ، لكن ضعف قدرتها التمويلية ونقص السيولة عادةً يجبرها على اللجوء إلى الشراء بالآجال والطلب بكميات محدودة وبصفة غير منتظمة، ما يؤثر سلبا على عدم انتظام العملية الإنتاجية بها باستثناء أعمال التعاقد من الباطن حيث أن مخرجاتها تعد مدخلات لمؤسسات أخرى[3].

4. أسواق السلع والخدمات :

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقامة التكامل الأنسب للإنتاج، حيث تنشأ هذه المؤسسات لتغطية النقص الحاصل على طلب المستهلكين وإنطلاقًا من تميزها بالانتشار الجغرافي وتمركزها خاصة في المناطق الحضرية القريبة من المدن الصغرى والقرى وقليل منها في إختصاصات معينة نجدها في المدن الكبرى فهي تلبي الطلب المحلي للأسواق التي لا تستطيع المؤسسات الكبيرة الوفاء بطلباتها أي الأسواق الصغيرة التي لا تتوفر فيها إمكانية الإستفادة من وفورات الحجم [4].

كما تعمل على تلبية طلبات المستهلكين ذوي الدخل المنخفض، حيث توفر أمام المستهلكين عدد من الخيارات لعدة أنواع من السلع والخدمات، كما تتميز بإرتفاع معدل دورًان المخزون الموجه للبيع ما يرفع درجة النشاط لدورتها الإستغلالية ويزيد من سرعة استرداد رأس المال، وهي أكثر قدرة على متابعة تطورات هذا السوق وتكتسب ذلك من المعرفة التفضيلية لإحتياجات العملاء (المعرفة الشخصية للعملاء) ما يضمن لها سرعة الإستجابة لأي تغير [5].

كما أنها لها مرونة عالية في خفض بعض عناصر التكلفة بالتكامل مع الصناعات الكبرى؛ أي دعم المؤسسات الكبيرة بنوع من الترابط الهيكلي عادةً التخصص في العمل والسلع الوسيطة ورفع الكفاءة

---

[1]- أتشي شعيب . **مرجع سابق** ، ص 17 .

[2]- أ.جمال الدين سلامة . **مرجع سابق** ، ص **22** .

[3]- أ.د. محمد فتحي صقر . **نفس المرجع السابق** ، ص 13 .

[4]- د. كتوش عاشور، أ.طرشي محمد . **مرجع سابق** ، ص **2** .

[5]- أ.جمال الدين سلامة . **مرجع سابق** ، ص **3** .

بالمناولة، و تتصف أسواق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطبيعة تنافسية نظرًا لحرية الدخول والخروج من النشاط وتعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنافسة كما يزيد من حدة المنافسة الوفرات التي تتمتع بها المنشأت الكبيرة التي تضمن تقدم الفنون الإنتاجية والتنظيمية، ما يساهم في محدودية النصيب السوقي لها ما ينعكس على حجم المبيعات ومعدلات العائد من النشاط وإمكانية النمو والتطور [1] .

الفرع الثالث: الخصائص الأخرى

- المرونة وإرتفاع المقاومة في مواجهة الأزمات، خاصة حالات الكساد الناجمة عن نقص الطلب السوقي بحكم تجهيزاتها الرأسمالية المحدودة وبساطة نظم التشغيل لديها فعملية تعديل خطوط الإنتاج بها، تتم بشكل سريع وفعال بما يتناسب مع مستوى الإنتاج الموافق للطلب السوقي وهي أكثر كفاءة في الأسواق التي تتميز بالتقلب المستمر والسريع في الطلب-كملابس النساء مثلا- [2] ؛

- إنخفاض درجة المخاطرة بها خاصة مخاطر السوق، عكس المؤسسات الكبيرة التي تتحمل مخاطر كبيرة نظرًا لحجم إستثماراتها وحجم حصتها في السوق وبخاصة عند إدخال منتج جديد أو تكنولوجيا جديدة فهي تتوفر على نوع من ضمان تصريف الإنتاج في حالة التعاقد مع مؤسسات أخرى [3] ؛

- التجديد ومواكبة التطورات الإقتصادية والتكنولوجية من خلال الإبتكار لمواجهة ظهور ما يسمى بالبدائل الجديدة للمنتج الناتج عن نهاية دورة حياته، وقد تبين في كثير من الدول أن التوسع الملحوظ للمشروعات الكبرى لم يكن وليد للإبتكارات الفنية، في أساليب الإنتاج أو لإستحداث منتجات جديدة أو فتح أسواق جديدة لها، بقدر ما كان محصلة للعمليات الدمج لمنشأت أخرى (غالبا صغيرة ومتوسطة) قائمة والإحلال محلها في ذات الأسواق ونفس المنتجات [4] ؛

و يبقى في الأخير أنه رغم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى بمساندة واسعة من الحكومات، إلا أنها أكثر عرضة للفشل والموت والتصفية والغلق الـــذي هو أعلى في السنوات الأولى لكنه قائم دوما.

---

[1] - أ.د. محمد فتحي صقر . **مرجع سابق** ، ص **14** .

[2] - لخلف عثمان . **نفس المرجع السابق** ، ص **26** .

[3] - أتشي شعيب . **مرجع سابق** ، ص 19 .

[4] - بلحمدي سيدعلي. **مرجع سابق**، ص **34** .

المطلب الثالث : أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة قطاعات وتختلف أشكالها بإختلاف المعايير المعتمدة في التصنيف وهي :

الفرع الأول : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها

حسب هذا التصنيف هي تصنف إلى :

1. المؤسسة العائلية :

هي أصغر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتخذ من المترل مقرا لعمليات إنتاجاها وتعتمد على جهود ومهارات (اليد العاملة)، أفراد العائلة إنتاجها تقليدي يدوي، وغالبًا ما يكون بكميات محدودة موجهة للسوق الاستهلاكي، وفي العادة هي خارج الإطار القانوني ولا تخضع للنظام الرسمي [1].

2. المؤسسة الحرفية :

تتميز ببساطة المعدات المستعملة في نشاطها الإنتاجي وتلجأ للإستعانة بالأيدي الأجيرة الأجنبية عن العائلة، حيث يتطلب العمل بها الخبرة الفنية ومهارات معنية في الحرفة التي يزاولها، وتتم عملياتها في محل مستقل عن المترل يتخذ شكل ورشة، كما أن إنتاجاها في الغالب يتم تلبية لطلبية محددة [2].

3. المؤسسة المتطورة و الشبه المتطورة :

تتخذ من المصنع مقر للإنتاج، تتميز بتقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية [3]، ولها القدرة على الإستفادة من الفنون الإنتاجية الحديثة، إستخدام تكنولوجيا، التنظيم والإدارة، من خلال التخطيط وتحديد سوق نشاطها [4]، إنتاجها منتظم وتتمتع منتجاتها بدرجة من التطور ومواكبة العصرنة، وهي محل الإهتمام من قبل الدارسين و واضعي السياسات التنموية حيث تنشط غالبًا في الإطار الرسمي.

---

[1]- لخلف عثمان . **مرجع سابق** ، ص 32 .

[2]- أتشي شعيب . **مرجع سابق** ، ص 31 .

[3]- الطيف عبد الكريم . **واقع و أفاق المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في ظـــل سياسة الإصلاحات، حـــالة الاقتصاد الجزائري** . مذكرة ماجستير . التخصص علوم الاقتصادية ، فـــرع التحليل الاقتصادي . جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2003 ، ص 13 .

[4]- فتحي السيد أبو السيد احمد . **مرجع سابق** ، ص **44** .

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل

وهي تقسيم أقرب إلى التصنيف الأول، حيث أنها تصنف هنا إلى نوعان :

1. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التقليدية أو غير المصنعة :

تجمع بين نظام الإنتاج العائلي والحرفي تتميز ببساطة الهيكل التنظيمي للعمل والإنتاج [1]، حيث يتميز الإنتاج فيها بالطابع اليدوي ويقوم على المجهود الفردي والمهارات المكتسبة، بإستخدام معدات وأدوات بسيطة [2].

2. المؤسسة الحديثة أو المصنعة :

تضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة والشبه المتطورة الجدول التالي يبين بشكل من التفصيل التصنيف وفقا لهذا القيد على النحو التالي:

الجدول رقم 3.1

تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل

الإنتاج العائلي	النظام	الحرفي	النظام المترلي	الصناعي الورشة	نـــــظام المصنع		
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المترل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المترل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
أسلوب تنظيم العمل	المؤسسات غير المصنعة أو التقليدية				المؤسسات الحديثة أو المصنعة		

- **المصدر:** لخلف عثمان . مرجع سابق ، ص **34** .

[1]– الطيف عبد الكريم . **مرجع سابق** ، ص 13 .

[2]– فتحي السيد أبو السيد احمد . **مرجع سابق** ، ص **44** .

الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج «الإمكانيات الإنتاجية»

وفقا لهذا التصنيف، نجد ثلاثة أنواع [1] :

1. مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية :

التي تعمل في إنتاج السلع و الخدمات الموجهة للإستهلاك مباشرة.

2. مؤسسات إنتاج السلع الوسطية :

التي تركز في أعمال الصناعات الوسطية والتحويلية

3. مؤسسات إنتاج سلع التجهيز :

هنا مجال تدخلها ضيق (دائرة النشاط) لإحتياجات هذا النوع من الإنتاج للتكنولوجيات المعقدة والمركبة مع اليد العاملة المؤهلة وينحصر نشاطاها هنا في بعض الأنشطة البسيطة ولا يتعدى الإصلاح والصيانة.

الفرع الرابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة النشاط

تقسم في هذا المقام إلى أربع تقسيمات[2]:

1. المؤسسات الصناعية :

تتركز في إنتاج السلع سريعة التلف؛ أي الإنتاج اليومي ذو المواصفات الخاصة الذي يوجه لسوق محددة، ومنه تتشكل من المؤسسات التي تعتمد على العمل اليومي أو الحرفي.

2. المؤسسات الزراعية :

تساهم في إستغلال محاصيل الزراعية و توجيهها للإستعمال.

---

[1]- يوسف قريشي . **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة ميدانية** . أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية . التخصص علوم تسيير. جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2005 ، ص 88 . ، **أساسيات المالية العامة** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، 1992 ، ص : 30 .

[2]- بلحمدي سيدعلي. **مرجع سابق** ، ص **30** .

3. المؤسسات الخدماتية والتجارية :

التي تتخصص في مجال تقديم مختلف الخدمات.

4. المؤسسة المقاولة :

من أهم أشكال التكامل الصناعي الحديث، ويتمثل في إتمام أعمال متعهد بها للغير بمقابل تنشط جلها في مجال البناء والأشغال العمومية.

الفرع الخامس: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الملكية

تصنف هنا إلى[1] :

1. المؤسسات العامة :

ذلك النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تملكه وتديره السلطة العامة (مركزية أو محلية)، هدفها: تحقيق المصلحة العامة و لا تهدف أساسا إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، وهي تتميز بالوصاية وقوة الحصول على الدعم المتمثل في عدة تسهيلات تحيط عملها.

2. المؤسسات الخاصة :

تضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الملكية والإدارة الخاصة التي تهدف إلى تحقيق النفع الخاص؛ أي أكبر ربح ممكن والنمو والإستمرار.

3. المؤسسات المختلطة :

التي تعود ملكيتها بالشراكة بين القطاع العام والخاص بنسب متفاوتة.

[1]- أتشي شعيب . **مرجع سابق** ، ص **35** .

الفرع السادس: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة النمو

1. المشروعات محدودة الحجم :

تضم المؤسسات الصغيرة التي لا توجد إمكانية لنموها في المستقبل كالمحلات الصغيرة (مقاهي...) و هنا المالك قد يكون راضي بمستوى حجم الأعمال التي يدرها المشروع ويوفر له دخل مرضي من وجهة نظره.

2. المشروعات ذات النمو السريع :

تتميز بتوافر إمكانيات النمو لديها تبدأ عادةً بحجم صغير يعكس المقدرة المالية للمالك ولكن مع إحتمال توسع المشروع مستقبلاً، عادةً يسيرونها مديرون يمكنهم الحصول على رؤوس الأموال التي تسمح لهم بتقديم منتجات وخدمات جديدة للأسواق كبيرة الحجم[1] .

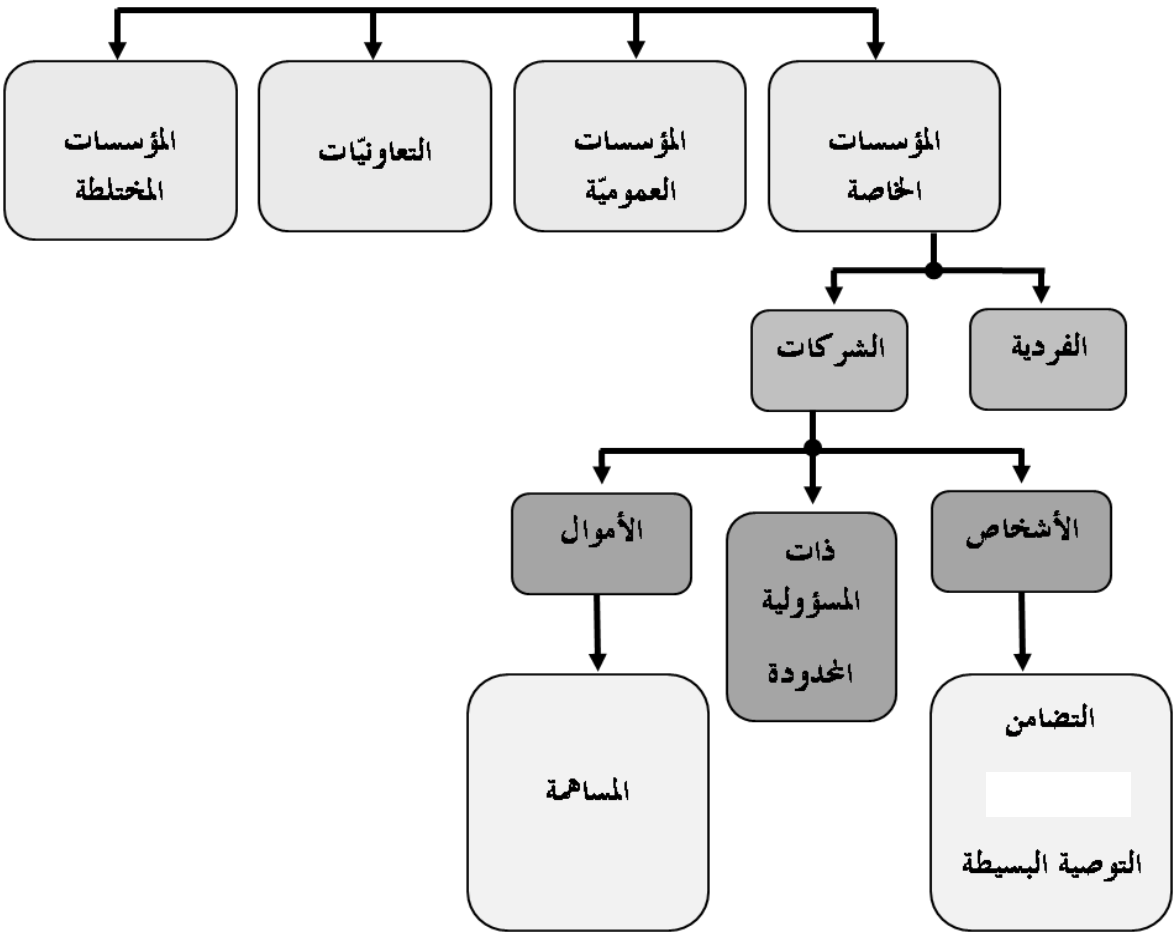
الفرع السابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس الشكل القانوني

إن الشكل القانوني للمؤسسات يتفق وطبيعة النظام السياسي السائد، ففي الأنظمة الليبرالية تسود أشكال الملكية الخاصة، بينما في الأنظمة الإقتصادية الموجّهة يكون تدخل الدولة كبيرًا، تسود أشكال الملكية العامة والتعاونية مع وجود أشكال فردية في نطاق محدود في بعض الأنشطة، والشكل التالي يوضح تصنيف هذه المؤسسات تبعا للقانون الجزائري[2].

[1]- عباس نبيلة ، نهال فريد مصطفى . **أساسيات الأعمال في ظل العولمة** . الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005 ، ص 88 .
[2]- لخلف عثمان . **مرجع سابق** ، ص 37 - 43 .

الشكل رقم 1.1

الأصناف القانونية للمؤسسات بالجزائر



- **المصدر** : رئاسة الجمهورية الجزائرية .الأمانة العامة للحكومة. القانون التجاري -الكتاب الخامس في الشركات التجارية- 2007

المبحث الثاني

أهمـــية المؤســـسات الصغيرة و المتوســـطة

في الفكر الإقتصادي و دورها في التنمية الإقتصادية

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا كبيرًا في عالمنا اليوم، وما يؤكد ذلك حجم الإهتمام الكبير الذي يحيطها بها معظم المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية التي جاءت كنتيجة لإهتمام رجال الفكر والإقتصاد بها؛ في إبراز دورها لتحريك عجلة التنمية من جهة؛ والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في تدعيم إقتصاديات الدول المختلفة خاصة في مواجهة مشاكلها التي تتسم بالتعقيد وسرعة التغيير في ظل التحولات الإقتصادية العالمية من جهة ثانية.

المطلب الأول: التنمية الإقتصادية ونظرياتها

إن من أهم إفرازات الثورة الصناعية التقدم التكنولوجي وما صاحبه من تغيرات خاصة في أساليب الإنتاج والتنظيم الإجتماعي السائد،لم يشمل ذلك كل الدول حيث أقتصر في المستعمرات على قطاع تصدير الموارد الأولية، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها: طبيعة العلاقات الدولية القائمة والتي أفرزت شكلين دول متقدمة غنية ودول متخلفة فقيرة ثم نامية بعد الإستقلال [1].

الفرع الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية

إن إستعمال تعبير التنمية للدلالة على الأقطار أو على مجموعات من المجتمعات لم يكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية وما شهده العالم من تطورات، فقبلها كانت الدول المتطورة مهتمة بتحسين إمكانيات الوصول إلى الموارد الطبيعة، غير أنه بعد الحرب العالمية الثانية ظهر مفهوم التنمية والذي دفع إليه الإستقلال السياسي للكثير من الدول، وأختلف في تحديد مفهوم وتوجهات التنمية عبر الزمن من خلال ثلاثة إشكال اهتمت به وهي :

- الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد في الدول النامية ؛
- الوكالات الدولية ؛
- الأكاديميون في العالم المتقدم.

[1]– عبد الهادي عبد القادر سويفي. **أساسيات التنمية و التخطيط الاقتصادي**. القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 2008، ص . 18 .

حيث يرى كل منها التنمية وسبلها من وجهة نظيرة [1].

إهتمت الكتابات الأولى بربط التنمية بالتكوين الرأسمالي، وأعتبر الكثير من الإقتصاديين أن التنمية مرادف للنمو الإقتصادي السريع، وأن التنمية هي الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى دخل الفرد، وضلت النظرة الإقتصادية تركز على النظرية المادية الإقتصادية، أي زيادة الإنتاج من خلال مزيج ملائم من المدخرات والقروض والمساعدات والإستثمارات [2] .

وأن البلدان النامية هي البلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي « متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني كثيرًا قياسًا إلى المتوسط المحقق في البلدان المتقدمة » [3].

بعدها وفي ظل تأكيد عدة دراسات في الدول النامية قصر التعريف خاصة مع بداية السبعينات ركزت جل الاقتراحات على ضرورة الإهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد، وأن التنمية لا تقتصر على الجوانب المادية فقط؛ بل تتضمن المقدار نفسه من الجوانب الإجتماعية و خاصة العنصر البشري.

وجاء ذلك إنطلاقًا من ما شهدته عدة دول والتي حققت نسب نمو كبيرة لم تساعدها لتحسين وضعها في الإقتصاد العالمي؛ بل كرست التبعية وبقيت فيها مستويات المعيشية متدهورة و لم تتمكن عكس التوقعات من تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وأيضا طبقا لبيانات أواخر الثمانينات إستطاعت دول لم تشهد سوى معدلات متوسطة أو متواضعة في نمو الدخل القومي أن تحقق تقدما ملموسا في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الإحتياجات الأساسية.

إن خبرة التنمية قبل السبعينيات جعلت الإهتمام يتحول من الإهتمام بالنمو الإقتصادي وحده إلى قضايا أخرى مكملة من التفاوت والعدالة وتوزيع الدخل وإزالة الفقر والقضاء على البطالة، وأن هذه السياسات الأخيرة لا تتحقق تلقائيًا وإنما بإتخاذ سلسلة عن الإجراءات والسياسات، نظرًا إلى أن التخلف لا يرجع إلى نقص الإستثمارات و إنما إلى عدة أشكال أخرى مركبة ومعقدة، مع إبراز الجوانب الغير الإقتصادية للتنمية [4] .

---

[1]– أ. حسان خضر . **"مفهوم التنمية"** . مجلة جسر التنمية [على الخط]. 2002 ، يناير ، العدد 1. متاح على: <http://www.Arab-api.org/devbrdg/a_development_bridge.htm> (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص **50**.

[2]– عبد الهادي عبد القادر سويفي. **مرجع سابق** ، ص **56** .

[3]– أ. حسان خضر . **مرجع سابق** ، ص **50** .

[4]– إبراهيم العيسوي . **التنمية في العالم المتغير، دراسة في المفهوم التنمية و مؤشراتها** . الطبعة الثانية . القاهرة : دار الشروق ، **2001** ، ص **13** .

أعيد النظر من جديد في مفاهيم التنمية وسبلها وفتح البحث على إستراتجيات التنمية البديلة، فظهر مفهوم الوفاء بالإحتياجات الأساسية للإنسان الذي صدر عن منظمة العمل الدولية والتنمية البشرية كأول خطوة في هذا الإطار تبعه عدة اجتهادات أهمها :

1. التنمية البشرية :

لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورًا رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي بدأ إصدارها منذ 1990، لقي إهتماما كبيرًا من قبل المنشغلين في العلوم الإجتماعية فيما كان الإقتصاديين أخر من إهتم به، ويعود تاريخ التنمية البشرية إلى مدارس الإقتصاد السياسي من كلاسيك ونيوكلاسيك في منتصف القرن الثامن العشر وإمتدت طوال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ولكن يختلف المفهوم عند تلك المدارس الفكرية عن المفهوم في حالته الجديدة، فالأولى إعتبرت العمل عنصر إنتاج على قدم المساواة مع بقية عناصر الإنتاج، وأما المفهوم الجديد فيعتبر الإنسان جوهر التنمية وليس فقط عامل إنتاج بل هو الهدف الأول للتنمية وأن التنمية يجب أن تستجيب لمتطلباته الإجتماعية والسياسية وليس فقط المتطلبات الإقتصادية [1].

2. التنمية المستدامة :

تركز على الموائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، وهي التنمية التي تسعى إلى الإستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية، ساهم في إبرازه المجتمع الدولي بفروعه المتعددة وذلك في أجندة القرن الواحد والعشرين للتنمية المتواصلة الذي صدرت عن مؤتمر البيئة و التنمية « قمة الأرض » في مدينة ريوديجاينرو بالبرازيل في يونيو 1992، حضر المؤتمر أكثر من 100 من رؤساء الدول والحكومات الذين وقعوا على أجندة وخطة عمل عالمية تبين أسس التنمية المتواصلة أو المستدامة في عدد من المبادئ و التوجيهات [2].

3. التنمية المستقلة :

يعتبر **بول باران** رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في تحليله لتطور المجتمع الهندي في كتابه الشهير الإقتصاد الأساسي للتنمية، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الإقتصادي بشكله الفعلي المتاح وإستغلاله أفضل إستغلال ممكن، بدءا بقطع قنوات استترافه الخارجية وصولا إلى ربطه بمصلحة الطبقات

[1]– عبد الهادي عبد القادر سويفي. **مرجع سابق**، ص . **68 – 69** .

[2]– عبد الهادي عبد القادر سويفي. **نفس المرجع السابق**، ص **76 – 77** .

الإجتماعية منخفضة الدخل التي تمثل النسبة العظمى من المجتمع، أخذه العديد من الإقتصاديون في أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وحتى في أوربا وحولوا تطويره وأكدوا استحالة تطبيق النموذج الرأسمالي في التطور في ظل النظام الإقتصادي العالمي، حيث أن تطبيقه يؤدي إلى تطوير التخلف، واتفق غالبيتهم أن التنمية المستقلة تتمثل في إعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية الازمة لذلك، بما يحرر الدولة من التبعية والإستغلال أي هي تتعدى الجانب الإقتصادي إلى جوانب إجتماعية وسياسية (هي الحدود و الشروط اللازمة لذلك) [1].

4. الإطار أو المفهوم الشامل للتنمية البنك الدولي 1999 :

في 1996 أعلن البنك الدولي عن مبادرة أطلق عليها الإطار الشامل للتنمية، مثلت طرحا جديدا بلور البنك نظرته في إطار كلي يتكامل فيه الجانب الإقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الإجتماعي والبشري، وإنطلاقًا من نظرة البنك الدولي للتنمية باعتبارها عملية (تحويل للمجتمع) في العلاقات من طرق التفكير وطرق التعامل مع قضايا الصحة والتعليم التقليدية إلى طرق أكثر حداثة، ويعتبر هذا الطرح ليس جديد بل الجديد هو في تناول كل هذه الأفكار مجتمعة [2].

كل هذه المفاهيم حملت جملة من الأوصاف الإضافية إلا أنها ليست بديلة لمفهوم التنمية، بل هي شروط وأوصاف لأهم مستويات التنمية، وكل مفهوم هو أحد الأبعاد الهامة المتضمنة في مفهوم التنمية، وأصبح الآن التمييز بين النمو الإقتصادي والتنمية.

فالنمو : هو مجرد الزيادات الكمية في متوسط دخل الفرد الحقيقي، ولا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية إقتصادية وإجتماعية، وعكسه هو الركود الإقتصاد أو الكساد ؛

التنمية : ظاهرة مركبة تتضمن النمو الإقتصادي كأحد أهم عناصرها مقرونا بحدوث تغيرات في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية وعكسها هو التخلف.

ولا يوجد مفتاح وحيد لإطلاق طاقات التنمية وضمان أطرها، بل إن الأمر يستوجب العمل بحزمة من المفاتيح (حزمة من السياسات) تخاطب الأبعاد والقضايا المتعددة المشمولة في المفهوم الأوسع للتنمية على نحو متكامل وقابل للتطوير في ضوء المستجدات، والأمر يقتضي تنشيط وتفعيل أطراف وقوى متعددة في المجتمع وإشراكها في تنفيذ ومتابعة قرارات التنمية والمتابعة للعدد كبير من المؤشرات التي يكون من شأنها

[1]– عبد الهادي عبد القادر سويفي. **مرجع سابق**، ص **78 – 79** .

[2]– عبد الهادي عبد القادر سويفي. **نفس المرجع السابق**، ص **83 – 84** .

تحقيق زيادات تراكمية قابلة للإستمرار في دخل الفرد، مع نجاح مرافق في المجالات الأخرى الغير إقتصادية [1] وهو ما سنراه في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: استراتيجيات التنمية

تتمثل استراتيجيات التنمية المتبعة و المطروح في شكلين أساسين :

- النمو المتوازن؛
- النمو الغير المتوازن.

1. النمو المتوازن :

يرتبط بـــ **راغنارنوركس** (R. NURKS) يقتضي أن التنمية والتطوير يتم عن طريق الإستثمار في جميع القطاعات الإقتصادية دفعة واحدة دون إهمال أي قطاع، بما يؤدي إلى نمو جميع هذه القطاعات بشكل متوازن، يتطلب ذلك تدخل الدولة بجمع الموارد الضخمة وتوزيعها على المستثمرين مما يوفر أكبر قدر ممكن من الضروريات الإقتصادية للمجتمع (خاصة الموجهة لتلبية الطلب الإستهلاكي الداخلي الذي يستلزم توسيع دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة) [2]، أي أنها تركز على حجم السوق، فضيقه يضعف الحافز على الإستثمار، و منه ؛ فإنها تبحث في كيفية تكوين دوافع السوق، ويتمثل ذلك في إنتهاج برنامج إستثماري توجه بموجبه الإستثمارات إلى جهة عريضة من المشروعات المتكاملة بحيث تشكل كل منها سوقا للصناعات الأخرى [3].

2. النمو الغير متوازن :

أبرز دعـــــاته **هيرشمان و فرانسو بيرو**، يقضي بحرية الإستثمار، أي حرية إهتمام المستثمرين بمجموعة من القطاعات الإقتصادية، مـــا يؤدي إلى بروز الحـــــاجة للإستثمار في القطاعات الأخرى **فهيرشمان ألبرت** (HIRSCHAN.ALBERT) يركز أن الإستثمار في مجموعة من المشاريع يؤدي لخلق مشاريع أخرى بما يقودنا إلى تحقيق التوازن، كما يرى أن أنسب الطرق للتنمية هي عندما يؤدي إختلال ما إلى حركة إنمائية في هذا الإتجاه، أي يتم التركيز على القدرة على إتخاذ القرارات وبصورة خاصة قرارات الإستثمار، حيث تبحث عن الشروط الواجب توافرها لإتخاذ هذه القرارات بكفاءة عالية، وتتمثل سياستها

---

[1]– إبراهيم العيسوي . **نفس المرجع السابق** ، ص **95 – 96** .

[2]– بلحمدي سيدعلي. **مرجع سابق**، ص **37**.

[3]– عبد الهادي عبد القادر سويفي. **مرجع سابق**، ص **173– 176** .

في تركيز الإستثمار على عدد محدود من نقاط الأساسية في الإقتصاد القومي، بما يؤدي إلى خلق سلسلة من الضغوطات والإختناقات وإختلال التوازن التي تؤدي بدورها إلى الدافع نحو إتخاذ قرارات الإستثمار، ما يترب عليه النمو وتقدم هذه النقاط الأساسية التي تجذب وراءها بقية الإقتصاد القومي.

الفرع الثالث: النظريات الرائدة للتنمية الإقتصادية

غلب على الأدبيات الإقتصادية للتنمية أربعة أوجه رئيسية للفكر التي يمكن عرضها كمايلي :

- نموذج المراحل الخطية للنمو ؛
- نظريات وأنماط التغير الهيكلي ؛
- نماذج الثورة على التبعية الدولية ؛
- نماذج الثورة المضادة للنموذج النيوكلاسيكي وحرية الأسواق ؛

بالإضافة إلى ما سبق فقد شهدت السنوات القلية الماضية ظهور مدخل **خامس** يطلق عليه النظرية الحديثة في النمو أو نظرية النمو الداخلي .

1. نظرية المراحل الخطية للنمو :

إعتمدت على الخبرات الحديثة المكتسبة من خطة **مارشال** لإعادة بناء وتحديث إقتصاديات أوروبا عن طريق المساعدات المالية والتكنولوجية الكبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية وأشهر نماذجها :

أ. نظرية مراحل النمو « لوالت روستو » :

جاء ذلك في 1959 في كتابه مراحل النمو الإقتصادي، أن عملية التنمية تتضمن عددا من مراحل المتتابعة التي يجب المرور عليها، وهي نفس المراحل التي مرت بها الدول المتقدمة في رحلتها من الركود إلى التقدم، وركز في هذا الكتاب على النمو وأن الزيادات التي تتحقق في الإنتاج حتى وإن بدأت في قطاعات محددة وإن انحصرت منافعها في المراحل الأولى في فئات قليلة ؛ فإن ها لا تلبث أن تأخذ في الانتشار إلى عدد أكبر من القطاعات والفئات ومن ثم حل المشكلات (فقر، بطالة، سوء توزيع الدخل .....) ما يطلق عليه أثر التساقط وحدد له خمس مراحل[1].

[1]- إبراهيم العيسوي . **مرجع سابق** ، ص **14** .

ب. نظرية الدفعة القوية:

تنص على أنه لعلاج التخلف، يجب في المرحلة الأولى دفعة قوية من الجهود والتضحيات تبذل في نفس الوقت، وأن سلسلة من الدفعات الصغيرة المتتالية لا تؤدي إلى نفس النتيجة ولا تؤدي للتطور اللازم في البنيان الإقتصادي الممهد للتنمية، وأن هذه النظرية تقتضي ضرورة بدء تنفيذ حجم ضخم من الإستثمارات في أكبر قدر ممكن من القطاعات الإقتصادية[1].

ج. نموذج هارود–دومار « »:

أشهر النماذج الرئيسية للنمو في أواخر الثلاثينات، وحدد معدل الزيادة في الدخل القومي[2]:

الدخل القومي= معدل الادخار الصافي القومي / (المعامل الحدي لرأس المال /الدخل)[3*]

2. نظريات وأنماط التغير الهيكلي :

تركز على الآليات التي بموجبها تتحول الإقتصاديات المتخلفة في هياكلها الإقتصادية التقليدية المعتمدة على القطاعات الأولية إلى أشكال يكون فيها مزيد من التحضر والتوسع في القطاعين الصناعي والخدمي وهناك مثالين شهيرين لها[4] :

أ. النموذج الأساسي للتنمية لآرثر لويس :

يعتبر نموذج **آرثر لويس** واحدا من أشهر النماذج النظرية في التنمية التي ركزت على التغير الهيكلي للإقتصاد الأولي الذي يعيش على حد الكفاف، وضعه الكاتب **آرثر لويس** والذي عدل ووسع بعد ذلك على يد كل من : John fei & Gustav Ranis، إن نموذج لويس للقطاعين أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينيات وأوائل السبعينيات والذي مازال التمسك به مستمرا حتى اليوم في العديد من الدول وبخاصة فيما بين إقتصاديي التنمية الأمريكيين.

---

[1] – بلحمدي سيدعلي. **مرجع سابق**، ص **38** .

[2] – عبد الهادي عبد القادر سويفي. **نفس المرجع السابق**، ص . 57 .

* – **المقدار اللازم لزيادة الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة**

[4] – ميشيل تودارو ترجمة. محمد حسن حسين و محمود حامد محمد . **التنمية الاقتصادية** . الرياض السعودية : دار المريخ للنشر ، **2006** ، ص 130 - 139 .

وفي ظل هذا النموذج ؛ فإن الإقتصاديات المتخلفة تتكون من قطاعين هما القطاع الزراعي التقليدي الذي يعيش على حد الكفاف الآهل بالسكان والذي يتسم بالإنتاجية الحدية الصفرية لعنصر العمل ومنه يوفر فائض للعمالة، بمعنى إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج عن طريق تحقيق إنتاجية عالية، وتتحول العمالة تدريجيا إلى القطاع الصناعي الحديث ومنه نمو الناتج والتوظيف في القطاع الحديث مع إستمرار عملية إعادة إستثمار الأرباح حتى يمتص كل هذا الفائض من العمالة المتراكم في القطاع الأول، وهو ما يساهم في تحرك الناتج الكلي إلى أعلى، أي زيادة النمو وما يرافقه من أثر على عملية التنمية الكلية.

ب. نموذج تحليل أنماط التنمية لهوليس تشينري :

من أفضل نماذج التغيير الهيكلي المعروفة على نطاق واسع، نموذج **تشينري** .Hollis B CHENNERY هذا النموذج الذي درس نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث أثناء الفترة التي تلت الحرب، حيث تشكلت هذه الدراسة التجريبية من بيانات قطاعية في صور سلاسل زمنية لدول عند مستويات مختلفة من الدخل الفردي المتوسط، قادته إلى التعرف على العديد من ملامح وصفات عملية التنمية التي تشتمل حسب رأيه على :

- الإنتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي؛
- وجود تراكم ثابت لرأس المال المادي والبشري؛
- التغيير في طلب المستهلك من التركيز على السلع الغذائية والسلع الأساسية الضرورية إلى الرغبة في السلع الصناعية المتنوعة و الخدامات؛
- نمو التحضر الصناعي عن طريق هجرة السكان من المزارع والمدن الصغيرة؛
- الإنخفاض في حجم الأسرة والنمو السكاني مع تزايد إهتمام أرباب الأسر بالنوع أكثر من الكم .

3. نماذج التنمية بالثورة على التبعية الدولية [1] :

أثناء السبعينات حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد كبير خاصة فيما بين مفكري العالم الثالث، وذلك كنتيجة لتزايد الخبرة المكتسبة من نماذج مراحل النمو والتغيير الهيكلي.

[1] – ميشيل تودارو ترجمة. محمد حسن حسين و محمود حامد محمد . **مرجع سابق ،** ص 141 - 144 .

و في الأساس ؛ فإن نماذج التبعية الدولية ترى أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والإقتصادية سواء المحلية أو الدولية بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها بها وجاءت هذه الأفكار ضمن

أ. نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة :

يرى الكثيرون أن هذا النموذج هو تطور غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الإقتصادية، والذي يبرر وجود وإستمرارية العالم المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل، فيما يخص العلاقة بين الدولة الفقيرة من ناحية والدولة الغنية من ناحية أخرى.

فسواء أكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أو مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسير عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز (و يمثل الدول المتقدمة) و الحد الخارجي أو المحيط (و يمثل الدول الأقل تقدما)، ؛ فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبة، بل وفي بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية ففي ضوء ذلك توجد بعض المجموعات أو الطبقات الإجتماعية في الدول النامية التي تمتع بدخول مرتفعة ومكانة إجتماعية بالإضافة إلى القوة السياسية وهي الطبقة المسيطرة، تتطابق مصالح هؤلاء سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع جماعات المصالح الدولية.

إن أنشطة هذه الصفوة غالبًا ما تمنع جهود الإصلاح الحقيقي، وفي أغلب الحالات تؤدي تصرفات هذه الطبقة إلى مستويات معيشية منخفضة وإستمرار التخلف، وبالتالي يرى أصحاب هذه النظرية أن التخلف ظاهرة خارجية مسئولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدورًان في فلكها والتبعية الكاملة لها، على عكس النظريات السابقة الذكر التي أكدت في دراساتها على القيود الداخلية.

ب. نموذج المثال الكاذب :

هو قائم على أن ما يعطى للعالم المتخلف من نصائح وإرشادات هي في الغالب مغلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة للتحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات و المنظمات الدولية.

فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم خيالية، هياكل إقتصادية غير واقعية، ونماذج إقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالبًا ما تقود إلى سياسات غير سليمة أو غير مناسبة، ومن هنا تفشل هذه المفاهيم المعروضة من خبراء الدول المتقدمة في وضع نموذج سليم وصالح لأحداث التنمية لبعدها عن واقع هذه الدول.

فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم خيالية، هياكل إقتصادية غير واقعية، ونماذج إقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالبًا ما تقود إلى سياسات غير سليمة أو غير مناسبة، ومن هنا تفشل هذه المفاهيم المعروضة من خبراء الدول المتقدمة في وضع نموذج سليم وصالح لأحداث التنمية لبعدها عن واقع هذه الدول.

4. نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة [1] :

حدث في عقد الثمانينيات من القرن العشرين أن صعدت القوى السياسية المحافظة إلى الحكم في جل الدول الرأسمالية المتقدمة، مما أدى إلى ظهور الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في النظريات والسياسات الإقتصادية، وقد إستندت هذه الثورة المعاكسة على سياسات الإقتصاد الكلي التي تركز على جانب العرض، وعلى نظريات التوقعات الرشيدة، بالإضافة إلى تحـــويل شركات القطاع العام إلى شركات خاصة (عمليات الخصخصة)، وتحرير الأسواق، ويسيطر أنصار هذا المذهب على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ظل تزامن ذلك مع حدوث تآكل في نفوذ بعض المنظمات والمؤسسات مثل منظمة العمل الدولية **ILO**، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية **UNDP**، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **UNCTAD**، وهي تعكس وجهة نظر الدول الأقل تقدما، وهو ما يشكل تحديا لأصحاب حجة التدخل في النشاط الإقتصادي وأنصار نظرية التبعية.

وتتمثل الحجة الرئيسية للثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في القول بأن حالة التخلف الإقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الإقتصادي من جانب حكومات دول العالم النامية، ويرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة، وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير، والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة، وتقليص صور التدخل الحكومي والإختلالات السعرية سواء في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع والخدمات أو أسواق المال، من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإقتصادية وتحفيز النمو الإقتصادي ويقوم هذا النموذج النيوكلاسيكي للتنمية على ثلاثة مناهج رئيسية و هي :

أ. منهج السوق الحر:

يعتمد هذا المنهج على مقولة مفادها « إن الأسواق بمفردها تتسم بالكفاءة »، فأسواق السلع تعطي أفضل الإشارات للإستثمار في الأنشطة الجديدة، وأسواق العمل تستجيب لنشأة هذه الصناعات الجديدة بالطريقة المناسبة، ويعرف المنتجون جيدا ماذا ينتجون وكيف ينتجون بكفاءة، ذلك لأن أسعار السلع، وأسعار عوامل الإنتاج تعكس الندرة الحقيقة للسلع وعناصر الإنتاج سواء في الوقت الراهن أو في

[1] – ميشيل تودارو ترجمة . محمد حسن حسين و محمود حامد محمد . **مرجع سابق** ، ص 146 – 149 .

المستقبل، وتكون المنافسة فعالة حتى لو لم تكن منافسة كاملة، وتتوافر تكنولوجيا الإنتاج مجانا، ويكاد يكون استيعابها بدون تكلفة، ناهيك عن توافر المعلومات الكاملة وبشكل مجاني، وفي ظل هذه الظروف يكون أي شكل من أشكال التدخل الحكومي مصدرا للإختلال و معوق للإنتاج.

ب. منهج الإختيار العام :

يعرف هذا المنهج أيضا باسم منهج الإقتصاد السياسي الجديد، وهو يستند على القول بأن الحكومات لا تفعل أي شيء بشكل سليم، ويعود ذلك إلى إفتراض أن الإختيار العام أي السياسيين، والموظفين، والمواطنين يعمل كل منهم بشكل منفرد، ومن منظور مصلحته الذاتية ويستخدم كل طرف من هؤلاء ما يتمتع به من نفوذ وسلطات لتحقيق غاياته التي تتسم بالأنانية، ويستخدم المواطنون تأثيرهم السياسي للحصول على مكاسب معينة (و تسمى مكاسب ريعية) عن طريق السياسات الحكومية، وهو ما يحجب القدرة على الوصول للموارد الهامة ويستخدم السياسيون موارد الحكومة في تعزيز ما يتمتعون به من قوة ونفوذ و سلطة، كذلك يستخدم موظفو الحكومة ومسئولوها وظائفهم للحصول على الرشاوى من المواطنين الباحثين عن المكاسب الريعية أو الراغبين في تمتع مشروعاتهم بصور الحماية المختلفة، وأخيرا تستخدم الحكومات سطوتها لمصادرة الممتلكات الخاصة من الأفراد، وعلى ذلك تكون النتيجة الصافية لكل هذه الممارسات هي سوء تخصيص الموارد، بالإضافة للإنخفاض العام في الحريات الفردية وخلاصة الأمر أن الحكومة ذات الحجم الضئيل جدا هي أفضل الحكومات.

ج. منهج السوق غير التمييزي :

يعتبر هذا المنهج هو أحدث مناهج الثورة النيوكلاسيكية المضادة، ويرتبط هذا المنهج بشكل أساسي بكتابات البنك الدولي والإقتصاديين التابعين له، وكان كثير منهم ينتمي للمنهجين السابقين خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، ويعترف هذا المنهج بوجود كثير من صور عدم كمال الأسواق سواء للسلع أو لعوامل الإنتاج، كما يؤمن بأن الحكومة تستطيع أن تلعب دورًا رئيسيا لتيسير عمل الأسواق من خلال صور التدخل غير الانتقائي (اللاتميزي) ومن أمثلة ذلك، قيام الحكومة بالإستثمار في البنية الأساسية المادية والإجتماعية، وإقامة تسهيلات الرعاية الصحية، وإنشاء المؤسسات التعليمية، وتوفير المناخ الملائم لعمل المشروعات الخاصة.

5. نظرية النمو الحديثة أو نظرية النمو الداخلي [1]:

جاء مفهوم النمو الداخلي أو نظرية النمو الحديثة والذي لم يكتمل كليا كباقي المداخل الأربعة كنصر رئيسي لنظرية التنمية، واستمد إطاره النظري من تحليل النمو الداخلي لـــ GNP الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج هذا النظام ومنه ؛ فإن المبدأ الرئيسي المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير إختلاف معدل النمو بين الدول، وتركيز البحث في تفسير العوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو الـــ GNP مع تأكيد الدور المهم الذي تلعبه التكنولوجيا في هذا الإطار.

و مع أن نظرية النمو الداخلي في العديد من الحالات تظل تجد جذورها في الاتجاه التقليدي النيوكلاسيكي، إلا أنها تقدم تحولا عن اتجاه النمو المرتبط بمذهب حرية الأسواق وسلبية الحكومات، بان يكون الدور الفعال للسياسة العامة؛ في تشجع التنمية الإقتصادية من خلال الإستثمارات المباشرة وغير المباشرة في مكونات رأس المال البشري، وتشجع الإستثمار الأجنبي الخاص في الصناعات كثيفة المعرفة حيث تعتبر هذه العمليات هي التغييرات التكنولوجية المطلوبة.

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفكر الإقتصادي التنموي

الفرع الأول: نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ولدت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ونمت في أقدم الحضارات، فجميع الأعمال في العصر القديم هي صغيرة وتعد الركيزة الأساسية للإقتصاديات قبل الثورة الصناعية، ثم تحول معظمها بعدها إلى مؤسسات كبيرة، إلا أن ذلك لم يمحو وجودها بل تغير دورها لتصبح قاعدة لإنطلاق الكثير من الأعمال العملاقة في عالم اليوم، وتشير الكتابات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حظيت بالرعاية التي حققت لها الاستقرار والحماية والنمو بداية من أواخر الأربعينيات في الصين، وأوائل الخمسينيات في الولايات المتحدة الأمريكية ومنتصف الستينيات في اليابان [2].

و شهد النصف الأول من القرن العشرين إعادة التوجه من الإقتصاديين وصانعي القرار إلى التركيز على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولخصت أسباب ذلك في التطور الذي عرفه الإقتصاد العالمي بعد

---

[1] – ميشيل تودارو ترجمة . محمد حسن حسين و محمود حامد محمد . **مرجع سابق ،** ص 153 – 157 .

[2] – د.محمد راتول، أ.بن داودية وهيبة . . **بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الدروس المستفادة –** . في : الدكتور بصديق مصطفى . **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** ، 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 ، متاح على: < http://colloque2.voila.net/ > (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص **1** .

الحرب العالمية الثانية الذي تميز بعدة مظاهر، بدءًا بمرحلة إعادة الإعمار التي شهدت حالة من الرواج الإقتصادي العالمي، ما أثر إيجابًا على قطاع الأعمال بظهور وتأسيس عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى حصول العديد من البلدان على إستقلالها، والذي أدى إلى بروز رواد من الباحثين والمساهمين في التنمية الذين ساهموا في تنمية الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] و ترجع أهم المبررات نحو إعادة التوجه إلى هذا النوع من المؤسسات إلى[2] :

- إعادة الإعمار و الجدل الذي صاحبه في تجنيد الطاقات والإمكانيات المتاحة ؛
- حركة التصنيع الحديثة التي أدت إلى تطور النشاط الصناعي وتنوعه، وعرفت إدخال عدة فروع صناعية جديدة، شجعت الطلب على السلع والمنتجات الوسيطية توسعت معها النشاطات التكاملية، التي لعبت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا كبيرًا في تلبية هذا الطلب المتزايد؛
- توجه الإقتصاد العالمي عامة إلى ما يعرف بإقتصاد الخدمات [3]، حيث تعاظم في ظله دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إنخفاض دور إقتصاديات الحجم؛
- ظهور حركة صناعية حديثة تقودها البلدان المصنعة حديثا لـــ: جنوب شرق أسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، والتي حققت قفزة نوعية بفضل الإستراتيجية الصناعية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التقدم التكنولوجي المتصف بالسريع في بعض المجالات، فقد ترتب على إكتشاف بعض الموارد الأولية الحديثة والتوسع في إستخداماتها التجارية، خفض الإستثمارات المطلوبة لمزاولة النشاط

---

[1]– د. عبد الرزاق خليل، أ. نورالدين هناء . **دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية** . في : الدكتور بصديق مصطفى . **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** ، 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الـــدكتور محمد راتول ، 2006 ، متاح عـــلى : <http://colloque2.voila.net/> (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص **1** .

[2]– د. محمد يعقوبي . **مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية –عرض بعض التجارب–** . في : الدكتور بصديق مصطفى . **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** ، 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 ، متاح على: < http://colloque2.voila.net/> (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص 3 **2** .

[3]– عباس نبيلة ، لهال فريد مصطفى . **مرجع سابق** ، ص **90** .

ما فتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]، كما أدى لزيادة سرعة تقادم الكثير من السلع الاستهلاكية بما يعني التقادم السريع للمصانع المنتجة لهذه السلع والأفضل إقامة وحدات إنتاجية أصغر تكلفة؛

- الأزمات التي عرفتها البلدان المصنعة والإقتصاد العالمي خاصة في السبعينيات، والقدرة التي أبدتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكيف والمساهمة في حلها خاصة البطالة ومواجهة حالات الكساد (نقص الطلب السوقي)، بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة المثقلة بعبء النفقات الثابتة المرتفعة غالبًا، وبروز عدة دراسات حولها في أمريكا وفرنسا وبريطانيا ربطت بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرص العمل ؛

- التغيرات في السوق أو في أذواق العملاء التي دفعت في إتجاه إرتفاع فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الأسواق المختصة المتكونة من مجموعة صغيرة من المستهلكين، ما جعل مع بداية التسعينيات جل الإقتصاديين يعتبر المرحلة الحالية هي سنوات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بعد أن عرف النشاط الإقتصادي إنخفاضًا في تركزه [2].

- العقبات التي تحول دون النمو والتوسع المستمر للمنشأت الكبيرة، وهي المشاكل الناجمة عن عدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة من الناحية الفنية وإرتفاع تكاليف النقل والتخزين والتسويق مع النمو المطرد للمنشأة، وكذا المشاكل الإدارية أو ما يطلق عليها « وفورات الإدارة السلبية »، إضافةً لإعتبارات [3] ضيق السوق والتخصص الدقيق، ما حال دون تواجد المنشأت الكبيرة في أسواق وأنشطة معينة لا تناسب مع الحد الأدنى الإقتصادي لتشغيل هذه المنشأت أو عدم توافق طلبها (الأسواق) مع الإنتاج النمطي الذي تقوم به هذه المنشأت، إضافةً إلى ظهور تيارين داخل هذه الشركات، **الأول** أن تقوم هي على إنتاج لكل مستلزماتها؛ **والثاني** الداعي إلى شراء المستلزمات بأقل تكاليف في المجالات التي لا نستطيع تحقيق التميز فيها.

- شهدت تلك الفترات أن الأعمال الكبيرة بدأت تبتلع الأعمال الصغيرة، وبالتالي ستتحول تدريجيًا إلى قوى إحتكارية، وللتصدي لهذه المشاكل ظهرت عدة دراسات وإحصاءات

---

[1]- أ.د. محمد فتحي صقر . **مرجع سابق** ، ص 25 .

[2]- لخلف عثمان . **نفس المرجع السابق** ، ص **53**.

[3]- أ.د. محمد فتحي صقر . **مرجع سابق** ، ص **25** .

وجدت [1] أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبير، حيث تجاوز كثيرا الإعتقادات المسبقة بشأنها ما نبه إلى مدى التعتيم عليها، كما كشفت هذه الدراسات أنه رغم كل الظروف الدافعة نحو تنامي هيمنة المؤسسة الكبيرة لم تقضي على تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ بل أنها نمت في ظل هذه الهيمنة ومنه ظهر تيارين في الإقتصاد المعاصر وهما: أن الأعمال الكبيرة تبتلع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنافسة لها في نفس النشاط، لكنها تولد الطلب على عدد كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخرى التي تحتاجها لخدمتها[2]

- عدم رغبة الكثير من الأفراد في الوقت الحاضر العمل لدى الشركات الكبرى لأنهم يشعرون بضألة دورهم فيها على عكس الحال في المؤسسات الصغيرة، حيث كثيرًا ما ينظر إلى العاملين على أنهم مُلاَك لهذه المشروعات وفي الكثير من الحالات هم شركاء في المؤسسات (إتخاذ القرار رأس المال ...) عكس ذلك في الكبيرة تنفيذ السياسات الفوقية ما يجعلهم يحسون أن جهودهم تذهب للغير[3].

كما أن هناك أسباب مكملة تميزت بها الدول المتقدمة دون الدول النامية، و عكس ذلك نجد أخرى سادت في الدول النامية لم تشهده الدول المتقدمة وهي على التوالي.

دوافع إضافية للإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدول المتقدمة [4] :

- إنخفاض معدلات الربحية للمؤسسات الكبيرة الدامجة لوحدات إنتاج صغيرة بسب عدم القدرة على الإستفادة من مزايا الحجم الكبيرة، وأوضحت ذلك دراسات في المملكة المتحدة أكدت أن معدلات الربحية تتجه للإنخفاض بعد عملية الدمج، مقارنة بوضعها السابق وعدم تحقيق وفرات الحجم إلا بنسب قليلة من حالات الدمج ؛

---

[1]- سناء عبد الكريم الخناق . **المتطلبات الشخصية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة** . في : الدكتور بصديق مصطفى . متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 ، متاح على:
<http://colloque2.voila.net/> (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص **3 – 4** .

[2]- سناء عبد الكريم الخناق . **مرجع سابق** ، ص 4 .

[3]- د.علي سالم ارميص . **مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** . في : د. محمد الطعامنة . **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية** ، 18-22 يناير 2004 ، جمهورية مصر العربية ، [على الخط]. ابداع البوابة العربية للمعلومات الادارية : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007 ، متاح على:
<http://www.aradoportal.org.eg/confernece_ browse.aspx> (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص **2**.

[4]- أ.د. محمد فتحي صقر . **مرجع سابق** ، ص 27 .

- إنخفاض الكفاءة الإنتاجية في المشروعات الكبيرة ؛

- إنخفاض معدل تشغيل الطاقة الإنتاجية في الكثير من الصناعات الأساسية؛ وبالتالي إرتفاع تكلفة الإنتاج المحلي مقارنة بالواردات المماثلة ؛

- التوسع في إستخدام التقنيات الحديثة في عمليات التصميم، التصنيع وإمكانية التطبيق في نظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما رفع في كفاءتها الإنتاجية ؛

- إنتشار طريقة الإنتاج على دفعات أوطلبات صغيرة بما يتوافق بأذواق المستهلكين، ومنه لجأت بعض الشركات الكبيرة إلى تقسيم بعض العاملين على مصانعها القائمة إلى مجموعات إنتاجية صغيرة شبه مستقلة، لغرض النهوض بمستويات الإنتاجية وتقليل حجم البيروقراطية، وتقتصر خطوط الاتصال وتحسين العلاقة بين الإدارة والعاملين .

دوافع إضافية للإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بالدول النامية[1] :

- إنخفاض حجم التراكم الرأسمالي في كثير من الدول، وبالتالي صعوبة إنشاء مؤسسات كبيرة قادرة على التنمية؛

- تخلف الفن الإنتاجي المتوفر لعديد من الدول الناجم على إحتكار الدول المتقدمة لنفسها للفن الإنتاجي المتقدم؛

- ضيق السوق المحلي بسبب إنخفاض القدرة الشرائية نظرًا لإنخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني، وعدم تمكن المؤسسات الكبيرة المحلية في مواجهة منافسة نظيرتها الأجنبية التي إستفادت من خبرتها الطويلة وفنها الإنتاجي المتطور؛

- إنهيار المعسكر الإشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي الداعي لتبني المؤسسات الكبيرة وإنفراد المعسكر الرأسمالي بقيادة العالم؛

- تجارب الدول المتقدمة التي سبقت للريادة، حيث نسبة كبيرة من مؤسساتها هي صغيرة ومتوسطة.

---

[1]- د.طيب لحيلح . **دور المؤسسات الصغرى و الصغيرة و المتوسطة في تنمية اقطار المغرب العربي (الجزائر–تونس–المغرب)** . في : د. محمد الطعامنة . **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية** ، 18-22 يناير 2004 ، جمهورية مصر العربية ، [على الخط]. ابداع البوابة العربية للمعلومات الادارية : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007 ، متاح على:
<http://www.aradoportal.org.eg/confernece_ browse.aspx> (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص 2.

الفرع الثاني: الأسس النظرية و الإيديولوجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ظلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور إهتمام رجال الفكر الإقتصادي، وواضعي السياسات منذ القرن السابع عشر، حيث إستمدوا أفكارهم من نظرية المنظمين أو المذهب التنظيمي وتداول هذا الفكر بداية **ساي** «رواد الأعمال» **الكانتيليون** ثم **شومبيتر** الذي عمل على تطويره، إنتشر بعدها خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي النجاة بعد عصر الصناعة لخص ذلك **شوماخر** في كتابه: الصغير جميل، خاصة في عقد السبعينات وذلك ما أكده إنتعاش هذا القطاع و توسعه في مختلف الدول، خاصة التي تبنت الحرية الإقتصادية وأن هناك عودة صريحة إلى الفكر الليبرالي القائم على المنافسة والدور الكبير للقطاع الخاص أو ما يعرف بثورة المنظمين[1].

1. نظرية المنظم « المذهب المنظمي » والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

بنيت عليها مختلف الدراسات المهتمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعلى الرغم أن مفهوم المنظم المتداول في الفكر الإقتصادي من القرن السابع عشر **كانتيلون**، «Cantillon» (1680-1734) وج .**ب.ساي**، «SAY» (1767-1832) و **شيسون**، «Chesson» (1836-1910)، إلا أن الذي أعطاه دورًا أساسيًا في التنمية هو **ج. شومبيتر** SCHUMPETER.J، إثر طرحه نظريته لتنمية الإقتصادية حيث جاء فيها أن المنظم هو المجدد صاحب الإبتكارات والإكتشافات العلمية والتنقية، يسهم عن طريق الربط بين مختلف الطاقات والإمكانيات في إبتكار أساليب جديدة لإنتاج السلع المعروفة، أو إبتكار سلع لم تكن معروفة سابقا، أو اكتشاف أسواق جديدة لم تكن موجودة لتصريف السلع، ومنه فهو يعمل على إدخال منشأت أو تنظيمات جديدة من شانها دفع عملية التنمية الإقتصادية.

وظهرت معظم الأعمال التي اهتمت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القرن السابع عشر والتي انطلقت كلها من فكرة أن هذا النوع من المؤسسات متميز" دور بارز للمسير"، غير انه وحتى السبعينيات لم تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوع بحث مستقلا بذاته وكان البحث يتجاهل أي خصوصية لها عن الإطار المؤسساتي العام و لم تأخذ خصوصيتها إلى في نهاية السبعينيات حين لم يعتبرها عديد من الباحثين على أنها الشكل المصغر للمؤسسات الكبيرة وإنما تتميز ببعض الخصوصية عنها وأهم الإقتصاديين الذين تركت أعمالهم بصمات واضحة في هذا المجال هم :

---

[1] – جالن سبسر هل ترجمة. صليب بطرس . **منشات الأعمال الصغيرة** . القاهرة : دار الدولية للنشر و التوزيع ، **1998** ، الطبعة الثانية ، ص **39– 42**.

نتائج أعمال مدرسة **ASTON** في نهاية الستينيات التي أدت إلى فكرة أن حجم المنظمة يمثل عاملا جوهريا محددا لهيكلها التنظيمي وأثبت عدة دراسات وجود علاقة بين الحجم والهيكل التنظيمي وحسب Blau 1970 ؛ فإن الحجم التنظيمي يمثل عاملا ظرفيا أساسيا ودعمه Mintzberg 1979 بان الحجم يمثل العامل الأكثر شيوعا من حيث تأثيره على الهيكل التنظيمي للمنظمة [1] كما نهج هذا المنهج عدة إقتصاديين أبرزهم [2] :

ريتشارد لوف RICHARD Louv : في كتابه: **أمريكا 2**، America II، "أداة تنمية أمريكا هي المؤسسات الصغيرة التي تزود بروح المذهب المنظمي المجدد الذي يعتبر طريق نجاة في الإقتصاد ما بعد عصر الصناعة "

ألفين توفلر Alvin Toffler بداءا بكتابه صدمة المستقبل Future Shock في عام 1970 بنهوض النزعة إلى المخاطرة وروح المنظمية الجديدة، فعندما نشر كتابه : **الموجة الثالثة** The Third Wave في عام 1981 تحدث فيه على العمل الخاص بالأعمال التي تؤدى في المنزل وهو نفس الدراسة في كتابه: **المشاهد و لوعود** Previews and Promises في عام1983 التي درس فيه عينة كبير مكونة من المؤسسات التي تمتلكها نساء في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتخذ من المنازل مقرا لنشاطها، ورأى أن هذه الأعمال كأنها جزيرة صغيرة في الإقتصاد لم تكتشف بعد رغم عائداتها المقدرة بملايير الدولارات ورأى أن الصناعات التحويلية الكبيرة (المشكلة للعمود الأساسي للإقتصاد) في سكرة الموت القاضية، في ذات الوقت الذي شهد نهوض الأعمال الدقيقة الإلكترونيات، والهندسة الوراثية.....حيث أكد في هذا الوقت إن ما يحدث الآن ليس انحسارا بقدر ما هو بناء مجتمع التكنولوجية الإقتصادية بأكملها من جديد، حيث جاء في معالجته للأزمة أنها ليست أزمة إعادة بناء، بل أنها أزمة أنهيار عصر الإقتصاد الصناعي (الموجة الثانية القديمة) وبروز موجة ثالثة جديدة تؤدي دورها طبقا لمبادئ مغايرة، مما يحمل في طياته ما أسماه توفلر نقيض الإقتصاد الكبير.

هاجن E.E.Hagen في دراسته للتنمية الإقتصادية أوضح دور المنظمين في عملية التنمية، حيث أوضح أن بروز المنظمين يكون من الجماعات ذات المستوى الأدنى التي تبحث عن وسائل غير تقليدية لتحقيق الذات، من خلال مغامرات إقتصادية خلاقة في ظل قيم المجتمعات التقليدية، وأن التنمية هي عملية تكنولوجية تشمل بالضرورة ظهور أفراد قادرين على الإبداع في المجتمعات (التقليدية التي تعمل الأنماط السائدة على كبح ظهور المنظمين).

---

[1]- يوسف قريشي . **مرجع سابق** ، ص**6-9** .

[2]- بلحمدي سيدعلي. **مرجع سابق** ، ص **40-41** .

2. الأبعاد النظرية لنظرية المنظم :

ترتبط نظرية المنظم لـــ **شومبيتر** بثلاث تيارات فكرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1] :

- **التيار الأول :**

هال سبنسر حيث أسقط نظرية التطور والإنتقاء على النظم الإقتصادية والإجتماعية، وذلك بإعتماده مفهوم البقاء للأكثر قدرة على التكيف في السوق؛ أي أن القدرة على النجاح والبقاء هي المحدد للطرق الأفضل لإستغلال الإمكانيات، ومنه عدم دعم الفاشلين، لأنها إعاقة لعمل القوانين الطبيعية مما يؤدي للقضاء على محفزات التطور، لأنها تسمح بإعادة العناصر الأقل كفاءة في المجتمع وعليه فعدم التدخل سيبرز نخبة تبين الطريق الواجب إتباعه هذه النخبة هي الرائدة ومحرك التطور الإجتماعي.

- **التيار الثاني :**

ف.ا. شوماخر والذي أثار تحولاً كبيرًا في الأفكار الإقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينيات، حيث تبنت أفكاره وظهرت عدة كتابات كـــ **بترز وترمان** Peters & Waterman : **البحث عن التفوق** «In Searech of Excellence» دعت كلها إلى المهن الحرة وتحمل المخاطر ودور أفضل للمنظم جاء أثرها على صانعي السياسات حيث أطلق رئيس ولايات المتحدة الأمريكية رونالد ريجان آن ذلك أن العصر هو عصر المنظم، واعتبر المؤسسة الصغيرة وسيلة الإصلاح الإقتصادي.

- **التيار الثالث :**

مدرسة شيكاغو بزعامة فريدمان : عند تطرقهم إلى العناصر :

- **إختيار الرجل الإقتصادي:** لتحقيق أقصى المنافع (الأرباح) تدفع المخاطرة والإبتكار لذا يقوم به المنظمون بما يحقق حرية أكبر؛
- **حرية السوق:** تسودها المنافسة الحرة وهي أفضل وسيلة لتوزيع الموارد الإقتصادية بما يساهم في تحسين المستوى المادي للمجتمع؛
- **عدم تدخل الدولة:** الإبتعاد عن تسيير الإقتصاد، بما لا يحد قدرة الإبداع والإبتكار للمنظمين .

[1] – لخلف عثمان. **مرجع سابق**، ص **49–51** .

3. مناهج التحليل عند المذهب المنظمي :

كما إعتمدت مختلف التحاليل المنهج الثنائي كأساس للتنظير على وجود قطاعين [1] القطاع الحديث أو المنظم؛ القطاع التقليدي المتخلف أو غير المنظم.

بحث **فرنسيسكو دي فاليرو** FRANSISCO-DI VALIRO في مفهوم القطاع غير الرسمي (غير المنظم) من منظور مخالف، ساعد في تكوين اتجاه نحو دراسة المؤسسات الصغيرة في سياق الإقتصاد ككل، و ليس كنوع من قطاع مستقل بذاته، وأوضح كيف أن إنتاجًا صغيرًا يمكن أن يعيش جنبًا إلى جنب مع حركة التصنيع الرأسمالية، من خلال أدائه أدوارًا تكمل بالضرورة الإنتاج الكبير ودورها في تأسيس لأداء وظائف لم تكن موجودة.

كما أشار **راي برومليRay Bromley** إلى أن دائرة النقاش حول دور المؤسسة الصغيرة في التنمية، المتناول خلال قرن من الزمن من خلال إظهار التراع بين مناصري المؤسسات الصغيرة والمشاركة الديمقراطية واللامركزية من ناحية؛ وبين دعاة حركة التصنيع السريع والإنتاج الكبير والحكومة المركزية من ناحية أخرى، فرغم قصور التنمية في الدول النامية ورغم أزمة السبعينيات والثمانينيات الإقتصادية الشاملة؛ فإن المؤسسات الصغيرة تعرف تنامي كبير مع نمو دورها في الأداء الإقتصاد المتسم بالتغير.

وتعود أسباب التنامي المستمر للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة كنموذج لتنمية حسب **مايكل فاربمان** Michael Farbman إلى :

- نموذجها يتلاءم مع الابتعاد من إقتصاد التصنيع إلى الإقتصاد الخدمي وإقتصاد المعلومات؛
- المؤسسات الكبيرة لم تكن السبب في التنمية أو نقطة البداية لها وإنما كانت نتيجة من نتائج التنمية من خلال مرحلة طويلة؛
- التطورات الحديثة التي أدت إلى عولمة المنافسة فوتت على التصنيع كنموذج للتنمية؛
- التأكيد على أهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية السليمة في ظل إقتصاد متنوع من أحجام مختلفة من المؤسسة كبيرة متوسطة صغيرة.

[1] – بلحمدي سيدعلي. **مرجع سابق**، ص **41–43** .

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية

الفرع الأول: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النشاط الإقتصادي

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفرض نفسها عدديًا فهي تشكل غالبية المؤسسات في الإقتصاديات المختلفة وتبلغ أعدادا ونسب كبيرة من المتعاملين الإقتصاديين،كما أن لها قدرة كبيرة في التأثير على مؤشرات الإقتصاد الكلي، حيث تعمل من خلال تأمين رأس المال الجديد على توسع جانب نمو العرض، ومنه الانتقال إلى المخرجات والطاقات الجديدة للمشروع التي تؤدي لنمو جانب الطلب [1]، كما أنها مصدر مهم لتوليد GNP، فتساهم في الدول الصناعية بتوليد أكثر من 30 % من الناتج القومي كل ذلك أهلها لتقوم بعدة ادوار نذكر أهمها في :

1. دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل :

هذا النمط من الإستثمار له فعالية وقدرة كبيرة في توظيف الفائض من العمالة، لإنخفاض تكلفة خلق فرص العمل وإرتفاع معدل نمو الإستيعاب الذي هو أكبر من المؤسسة الكبيرة، فهي تستوعب الحجم الأهم من فئات مخرجات أنظمة التعليم و التكوين من جهة؛ وعامل أساسي في تدريب العاملين وتوفير فرص تعلم المهارات لباقي الفئات الأخرى بما يفتح مجال أكبر أمامهم للتوظيف من جهة أخرى. أي أنها بمثابة شبكة أمان لمجتمع في التوظيف [2]، وهو ما يكسبها قدرة على امتصاص الإختلالات المصاحبة لمختلف الإقتصاديات من إرتفاع البطالة والنمو السريع للسكان مقابل ندرة رؤوس الأموال، فقد ساعدت في مواجهة الإختلالات التي إتسمت بها معظم الدول عقب عمليات التصحيح الهيكلي والظروف التي سادت بها، خاصة تسريح العمال حيث وفرت في فرنسا مثلا في الفترة (1989-1995) ما يزيد عن 1.2 مليون منصب عمل، وهي الفترة التي شهدت تسريح أكثر من مليون عامل من المؤسسات الصناعية الكبرى تحت شروط المنافسة الدولية [3].

---

[1]- د. فايز جمعة صالح النجار ، د. عبد الستار محمد علي . **مرجع سابق** ، ص 2 .

[2]- د.موسى رحماني، بوزاهر نسرين . **التعاون الوظيفي (التآزر) و دوره في تأهيل المؤسسات المصغرة للصناعات التقليدية في الجزائر** . في : الدكتور بصديق مصطفى . **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، 17 و 18 افريل 2006** ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، **2006** ، متاح على : < http://colloque2.voila.net /> (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص **2** .

[3]- د. بلوناس عبدالله . **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية** . في : الدكتور بصديق مصطفى . **نفس الملتقى السابق** ، 2006 ، متاح على: < http://colloque2.voila.net/ > (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص **2** .

2. دورها في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة أو اللامركزية في التنمية :

تتميز بإنتشارها الجغرافي وتعدد فروع نشاطها وسهولة التشغيل، خاصة قرب مدخلاتها (المحلية غالبًا)، ويرجع ذلك لإحتياجاتها الضئيلة لخدمات البنية الأساسية، وهي تعمل غالبًا كنقاط جذب لصناعات الأخرى جديدة، ما يحقق التوطن الصناعي [1] كما تساهم في:

- تقليل التفاوتات الإقليمية؛ أي تحقيق التنمية بالمناطق الريفية [2]؛
- خدمة الأسواق المحدودة، خاصة منها الطلب الصغير الغير الكافي لتحقيق وفورات الإنتاج المرتبط عادةً بالفئات محدودة الدخل [3]؛
- الحد من الهجرة للمناطق الحضرية (إعادة التوزيع السكاني) بإمتصاص البطالة الكامنة، وذلك بتقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثورة بين الريف والمدن [4] ؛ أي حل الانفصال الذي يؤدي إلى الازدواجية في بنيان إقتصاد ما ككل [5] ؛
- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة بتوافق وتسهل تطبيق سياسات الدولة بما يخفف الأعباء على ميزانية الدولة [6]؛

3. دورها في تحسين كفاءة الهيكل الإقتصادي :

ذلك عن طريق القيام بنشاط صناعي متكامل وفعال يضمن نوع من المرونة على النظام الصناعي ككل ويرفع من إنتاجيته، والذي يتم في ظل بناء نسيج مكون من الإحجام المختلفة لمنشأت الأعمال التي

---

[1] – بلحمدي سيدعلي. **مرجع سابق**، ص **44** .

[2] – د. حسين عبد المطلب الأسرج . **"تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة فى ظل اقتصاد المعرفة"** . مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. [على الخط]. 2010 ، جانفي ، العدد 4 . متاح على: <http://www.isegs.com/forum/showthread.php?t=5623> (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص **9** .

[3] – د. حسين عبد المطلب الأسرج . **مرجع سابق** ، ص **9** .

[4] – د. بلوناس عبدالله . **مرجع سابق**، ص **3** .

[5] – لخلف عثمان . **مرجع سابق** ، ص **60** .

[6] – د. فايز جمعة صالح النجار ، **مرجع سابق** ، ص **27** .

تخدم بعضها البعض [1]، فهي تدعم علاقات التشابك القطاعي في الإقتصاد الوطني من خلال دعم المنشأت الكبيرة في حل نقاط الاختناق بـــ :

- تخفيض تكلفة الإنتاج (إقتصاد التكاليف) من خلال جلب مستلزماتها بأقل تكاليف من إنتاجها لإرتفاع درجة التخصص في الإنتاج [2] ؛
- تزويدها بالعمالة الماهرة دون تحمل تكلفة تكوينهم [3] ؛
- توفير بنية عمل ملائمة حيث توفر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وعملي للمؤسسة الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار (الإحتكارية) ؛

و منه يتم تحقيق التكامل الصناعي حيث تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية المؤسسة الكبيرة بينما تسود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية وفرات الحجم، وهو الذي يؤدي إلى إكتساب نمو التنافسية للمؤسسات كلها داخليًا وخارجيًا، في ظل الإتجاه الحديث القائم على أن العمل ليس وحده قائمة بذاته، خاصة النشاطات التي تكون فيها جهود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر فاعلية [4] .

4. دورها في جذب و تعبئة المدخرات :

تساهم هذه المؤسسات بفاعلية في تعبئة رؤوس الأموال المختلفة، خاصة الموارد المالية التي كانت توجه للإستهلاك الفردي غير المنتج [5] ؛ أي أنها عنصر جذب لصغار المدخرين الذين يميلون أكثر لنمط

---

[1] – د.موسى رحماني، بوزاهر نسرين . **مرجع سابق** ، ص **2** .

[2] – أتشي شعيب . **مرجع سابق** ، ص **65** .

[3] – جمال بلخباط جميلة . **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة** . في : الدكتور بصديق مصطفى . **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** ، 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 ، متاح على: <http://colloque2.voila.net/ > (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص **3** .

[4] – د. فايز جمعة صالح النجار ، د. عبد الستار محمد علي . **مرجع سابق** ، ص **27** .

[5] – د. بلوناس عبدالله . **مرجع سابق** ، ص **3** .

المشاركة وبالتالي فهي قناة إضافية لتمويل الإستثمار بما يحقق تمويل التنمية وخفض درجة إعتمادها على القروض الداخلية والخارجية [1] .

5. دورها في تشجيع الإستثمار :

داخليًا : حيث تعمل على تكوين جيل جديد من المستثمرين خاصة الشباب، لقدرتها على توظيف المدخرات الشخصية الصغيرة وتقليل المخاطر لقصر مدة إسترداد رأس المال مع ميزة حرية الدخول والخروج من السوق، إضافةً إلى أنها تعد مراكز تدريب لرفع المؤهلات ومجالا حسنا لتنمية فئة المنظمين الأساسية في رفع الإستثمارات [2].

خارجيًا : تجذب الإستثمارات الأجنبية وتزايد الإتجاه لتدويل الأنشطة المحلية من خلال إرتفاع نصيبها من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغت أكثر من 50 % في اليابان، و28 % في الولايات المتحدة الأمريكية، و 66 % في المملكة المتحدة. وفي تقرير صادر عن الاونكتاد في دراسة مسح ميداني تمت عقب الأزمة المالية الآسيوية في سبع دول أسيوية، أشارت إلى إمكانية أن ترفع هذه المؤسسات حصة منطقة آسيا من الإستثمارات الأجنبية المباشرة بأكثر من 10 %، من خلال إستقطابها للمشاريع المشتركة مع الشركاء الأجانب، مما يساهم في نقل وتوطين التقنية الجديدة وكذا توسيع القاعدة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج مع تحسين القدرة التصديرية خاصة في القطاعات الإنتاجية الناشئة[3] .

6. دورها في ترقية الصادرات :

لها دور فعال في تنمية الصادرات والمحافظة على إستمرارية المنافسة ويتم ذلك وفق طريقين، الأول الغير المباشر بتغذية المؤسسة الكبيرة وإعطائها الدفعة لإستمرارية تنافسيتها في مختلف الأسواق؛ والثاني بالإنتاج المباشر حيث تتطور في إطار المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الصناعات تملك فرصة كبيرة في تصدير منتجاتها وهذا لإكتساب المنتجات التي تقدمها الميزة التجارية في [4] :

- منتجاتها عادةً ما تظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولاً ورواجًا في الأسواق الخارجية ؛

---

[1]- أتشي شعيب . **مرجع سابق**، ص **56** .

[2]- بلحمدي سيدعلي . **مرجع سابق**، ص **46** .

[3]- د. حسين عبد المطلب الأسرج . **مرجع سابق** ، ص **11** .

[4]- لخلف عثمان . **مرجع سابق** ، ص **57** .

- إعتمادها على الفنون الإنتاجية كثيفة العمل يخفض في تكلفة الوحدة المنتجة ما يكسبها ميزة تنافسية في أسواق التصدير ؛

- مرونتها العالية في الانتقال من خط إنتاج لأخر، وسرعة تكيفها مع متطلبات السوق أو الانتقال من سوق لأخر لإعتمادها على الموارد المحلية ومحدودية وارداتها، فإنها تساهم بتلبية جزء من الطلب المحلي (إحلال الواردات) وتحسين وضعية ميزان المدفوعات وقد قدرت مساهمتها بأكثر من 40 % من صادرات بلدان شرق أسيا [1].

7. دورها في التجديد والإبتكار ومسايرة سرعة التطور التكنولوجي :

من بين أبرز مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها في التجديد والإبتكار القدرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق، فهي تعمل غالبًا بالإستثمار في المشاريع الجديدة الكبيرة المخاطر التي تدفع لتطوير منتجات حسب حاجيات السوق، فتركيز المؤسسة الكبيرة على المنتجات التي تتمتع بالطلب المستمر يمكن التنبؤ به، وتترك للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الإنتاج المعتمد على المحازفة والمنافسة التي تدفع للإبتكار و التجديد [2]، حيث أنها تساهم بالثلث من براءات الإختراع المسجلة سنويًا في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ناتج عن التخصص الدقيق والخبرة الكبيرة في تلبية حاجات السوق.

وللمؤسسة الصغيرة والمتوسطة قدرة عالية على مسايرة التطور في تقنيات الإنتاج المستخدمة؛ فعليه هي تلبي طموحات الإتجاهات الحديثة الداعية لأهمية إقامة مصانع أصغر حجمًا بأقل تكلفة إستثمارية لتحقيق التخصص الدقيق في الإنتاج بما يساهم في رفع سرعة التكيف مع التغيرات في خطوط و قيود الإنتاج [3].

الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اجتماعيا

- تساعد على تطوير أفراد المجتمع والانتقال بهم إلى درجة الإعتماد على الذات بدلاً من الإعتماد على الآخرين، حيث تساعد في ظهور التشغيل الذاتي وتنمية وتوفير بنية بعيدة على الإلتزامات التنظيمية مما يفسح المجال لتطوير إبدعات الأفراد، أي أنها تساهم في تطوير مفهوم الريادة في

[1]– د. بلوناس عبدالله . **مرجع سابق** ، ص **2** .

[2]– د. فايز جمعة صالح النجار ، د. عبد الستار محمد علي . **مرجع سابق** ، ص **26** .

[3]– حميدي يوسف . **مرجع سابق** ، ص **109** .

المجتمع وترسيخ قيمه، كما تساعد في القضاء على المشاكل الإجتماعية من خلال الإنتقال بصاحبها في المستويات الإجتماعية وإعلاءها قيمة الذات والعمل والتعاون[1].

وفي الأخير هي تعمل على المحافظة على الأعمال التراثية الحرفية واليدوية، ودعم القطاع السياحي ولا تترك بزوالها تأثيرا كبيرًا في المجالات الإقتصادية والإجتماعية مقارنة بنظيرتها الكبيرة [2] ومنه فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي أداة هامة في تحسين الوضع الإقتصادي و الإجتماعي بشكل عام .

[1]- زغيب شهرزاد و عيساوي ليلى . **المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر واقع و آفاق** . في : د. عبد الرزاق خليل . **ملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية** ، 8- 9 أفريل2002 ، جامعة عمار ثليجى ، الأغواط ، [على الخط]. جامعة الدكتور يحي فارس : مكتبة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير ، 2008 ، متاح على: <http://www.univ-medea.dz/ar/2011-10-18-12-39-52/category/68> (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص 9 .

[2]- د. ميلود تومي . **مرجع سابق**، ص **2** .

المبحث الثالث

التجارب الدولية للمؤســـسات الصغيرة و المتوســـطة

توجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جل الإقتصاديات، لكنها تختلف من بلد لأخر من حيث النوع، نمط الأعمال، فرص التمويل، المساعدات، المعلومات، معدلات النمو، الفشل، و حتى مدى الصغر.

و لذا كان من الضروري لدارسة الأعمال الصغيرة والمتوسطة النظر إلى مجموعة من الدول التي تتفق في دور مساهمة مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة في حل مشاكلها، وإنماء إقتصادياتها، حيث تحضا بالدعم الحكومي الدائم والكبير، المكمل بدعم من الشركات الكبيرة ومن بين أهم النماذج الدولية الطابع للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة الحجم نجد :

المطلب الأول: نماذج من التجارب الرائدة لدى بعض الدول المتقدمة

الفرع الأول: التجربة الايطالية

تعتبر التجربة الإيطالية من أغنى التجارب الرائدة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعود ذلك إلى إعتماد الاقتصاد الايطالي في التنمية الداخلية على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المتأصلة في المجتمع الايطالي التي تكون مجموعات متخصصة وفق علاقات تشابكيه ترتكز في نشاط معين ومنطقة محددة، حيث توفق بين مميزات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وبين الموارد المحلية وسلوكيات السكان، لتشكل تكامل ناجح للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بما دفع هذا النموذج الصناعي ليكون أحد أهم النماذج الناجحة عالميا، وترجع الإنطلاقة الكبرى للصناعات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا إلى بداية السبعينيات، حيث أعيد هيكلة الصناعات الكبرى حول محورين أساسيين هما [1] :

- إعادة تنظيم عملية الإنتاج على أساس الأخذ بالتجديد التقني المكثف؛
- لامركزية الإنتاج: ويتمثل هذا المحور في نقل أجزاء هامة من الإنتاج، لكي يتم تصنيعها خارج المصنع الأم بهدف تقليص النفقات والتمتع بمرونة حقيقة في مواجهة تقلبات السوق. وقد ساهم هذا المحور على وجه التحديد في نمو الصناعات الصغيرة و المتوسطة، حيث إستطاعت

[1] – عبد العزيز جميل مخيمر ، احمد عبد الفتاح عبد الحليم . **دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية** . الطبعة الثانية . القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007 ، ص 65 .

أن تستخدم تقنيات حديثة وعمالة ماهرة، ودخلت معركة ضارية لإثبات وجودها وقدرتها على الصمود في مواجهة المنافسة المحلية والدولية معا.

وفي سبيل تطوير هدا القطاع حددت الحكومة الايطالية خمس أهداف رئيسية لتوفير بيئة صالحة لنموه و هي [1] :

1. التنمية و التحسين الهيكلي للمناطق التي تعاني من معدل نمو منخفض؛
2. تحويل النشاط الإقتصادي إلى المناطق أو الأجزاء التي تدهورت بشدة التدهور في الصناعة؛
3. التدريب المهني للشباب مع دعم الفئات المحرومة مثل المعاقين؛
4. تدريب العاملين للتأقلم مع تطورات في الصناعة و التكنولوجيا المتطورة؛
5. الإسراع بالإصلاح الزراعي و تنمية و تطوير المناطق الريفية.

و أهم سمة تميز التجربة الايطالية، التجمعات أو المناطق الصناعية التي تعرف باسم العناقيد SME cluster ، وهي مجموعة متخصصة من الشركات المستقرة في منطقة جغرافية محددة، يتم ضمنها تصنيع جميع مكونات سلعة معينة، حيث توزع هذه المكونات والخدمات الصناعية اللازمة لها بين هذه الشركات في إطار مشترك من التعاون والتنسيق، حيث تعمل على تقسيم مراحل الإنتاج فيما بينها لضمان السهولة والسرعة في انجاز العمل لتقدم في الشكل النهائي منتج كامل باسم المجموعة كلها [2].

و عادةً ما تقوم بين هذه المنشأت منافسات حادة حول نوعية وجودة الإنتاج، تدفع لرفع القدرة على التجديد والإبتكار لكنها تجمعها في نفس الوقت قواسم مشتركة في تجميع و نشر المعلومات المتعلقة بتقنيات وطرق الإنتاج الحديثة، كما تتقاسم الإستفادة من خدمات المرافق المشتركة [3].

---

[1]– لخلف عثمان . **مرجع سابق**، ص **96–97** .

[2]– د.محمد راتول، أ.بن داودية وهيبة . **مرجع سابق** ، ص **2** .

[3]– عبد العزيز جميل مخيمر ، احمد عبد الفتاح عبد الحليم . **مرجع سابق** ، ص **66** .

1. أهم المؤسسات التي تساهم في نجاح عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ايطاليا :

لقد ساهم في نجاح التجمعات الصناعية الايطالية، السياسات الحكومية وخطط تقديم الدعم المنتجة عن طريق سلسلة من الحوافز والمنتجات المباشرة والغير مباشرة، التي تقدمها عدة جهات في مقدمتها الجهات الحكومية ممثلة في ثلاث وزارات أساسية [1] :

- **وزارة الصناعة** : تقوم بمتابعة تنفيذ إجراءات الحكومة من القوانين والمراسيم المتعلقة بتطوير الأنشطة الإقتصادية في قطاع الصناعة، مع وضع معايير لتطوير الاستراتيجيات الإقتصادية المتخصصة تبعا لحجم المؤسسة، مع توفير المساعدات المالية لتطوير العملية الإنتاجية عن طريق تنفيذ الأبحاث اللازمة للتطوير والإبتكار.

- **وزارة الجامعات و البحث العلمي و التكنولوجي** : المسئولة عن قوانين وحوافز البحث والتنمية ، ودعم مشاريع الأبحاث وتطوير وسائل الإنتاج و تحسين الجودة.

- **وزارة التجارة** : وضع سياسات دعم تتيح نشر المعلومات لمختلف التجمعات مع التمويل والتأمين الخاصة بضمان زيادة تنافسية المنتجات، والخدمات الموجهة للتصدير، وكذلك تنشيط عملية التسويق (إقامة و المشاركة في المعارض ...)، حيث شكلت الوزارة فروعًا لتنفيذ هذه السياسات فنجد مثلاً في التمويل مؤسستان عامتان تقدم الدعم المالي [2] وهي :

- مديكريديتو سنترالیه أُنشأ في عام 1956 كمؤسسة تمويل متوسط الأجل، تعمل على تنمية قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة للتصدير ؛

- المنشأة المالية للتنمية وتعزيز المؤسسات الايطالية خارج البلاد سميست : تقدم الدعم المالي للمؤسسة في مجال الصادرات والإستثمارات الخارجية ؛

كما تدعم عمل هذه الهيئات الرسمية مؤسسات شبه رسمية، حيث تعمل مع النقابات المهنية التي تحظي بدور أساسي في دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالتشارك مع غرفة التجارة الايطالية واتحاد الغرف، الذين يقدمون خدمات شاملة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة إدارية إعلامية و الترويج ...إضافة لذلك ؛ فإنها تحظى بالدعم من الاتحاد الأوربي عن طريق عدة أجهزة منها :

---

[1] – لخلف عثمان . **مرجع سابق**، ص **97–98** .

[2] – د.محمد راتول، أ.بن داودية وهيبة . **مرجع سابق** ، ص **3** .

- الصندوق الأوربي للإستثمار المتخصص في تمويل للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛

- مراكز المعلومات الأوربية التي تقدم المساعدة لتوفير فرص العمل مع توفير معلومات التمويل للمشاريع الإستثمارية [1].

2. عوامل و مقومات نجاح تجربة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الايطالية :

يعود نجاح وقدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الإيطالية على المنافسة إلى عدة نقاط نذكر منها:

- نجاح التجمعات الصناعية الايطالية التي تجمع بين وجود الشركات الأم التي تقيم علاقات عمل أفقية مع هذه المنشأت الصغيرة والمتوسطة، حيث تعهد إليها بمراحل هامة من دورة التصنيع[2]، وعدم النظر للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة كل على حدا ككيان مستقل بذاته، بل هي جزء من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة فيما بينها ويغلب على عملها إرتفاع درجة التعاون والتنسيق وتقسيم العمل حيث يتم الإنتاج في عدد من المراحل المحددة، التي تكون كل مجموعة من تلك مسئولة على واحدة منها، وهو ما يتيح المرونة في العمل وسرعة الإستجابة لتغيرات الطلب [3] ؛

- شيوع التداخل والتماسك الإجتماعي القوي بين أبناء المهنة والصناعة الواحدة بما يحفز على تبادل الخبرات وتشجيع حرية حركة، تنقل قوى العمل الشيء الذي أدى لظهور فروع مترابطة ومتنافسة تكمل بعضها البعض للإنتاج الواحد، مع الإعتماد على نظام التغذية العكسية في نقل المعلومات وخطط الإنتاج حيث يوجد نظام يحكم علاقات العمل يتيح لأصحاب العمل وممثلي النقابات التشاور حول مختلف الموضوعات المتصلة بالتغيرات الإجتماعية ، الإقتصادية وكل الظروف التي تحيط بالمنطقة التي يعملون بها [4].

- مرونة وديناميكية سياسات التنمية وتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تكون مفتوحة لأي شكل من الإشكال التجمعات الصناعية، التي تضمن إرتفاع تنافسية المنتج في ظل من الاستقرار الإقتصادي والإجتماعي، حيث لقت السياسات الحكومية وخطط تقديم الدعم

---

[1]- لخلف عثمان . **مرجع سابق** ، ص **98** .

[2]- عبد العزيز جميل مخيمر ، احمد عبد الفتاح عبد الحليم . **مرجع سابق** ، ص **66** .

[3]- لخلف عثمان . **مرجع سابق** ، ص **96** .

[4]- عبد العزيز جميل مخيمر ، احمد عبد الفتاح عبد الحليم . **مرجع سابق** ، ص **66** .

والتسهيلات لهذه المنشأة الإهتمام أكبر في السياسات الإقتصادية الكلية وبالأخص البيئة التشريعية لعمل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث وضعت مجموعة من القوانين التي تحدد عملية التعامل بين هذه المؤسسات وبين الحكومة بما يضمن توفير بيئة صالحة لنموها [1]، قسمت وحددت مسؤوليات كل واحد منها على مجال معين و هي [2] :

- تشريعات خاصة بالتمويل الوطني للمؤسسة الصغيرة ؛
- القوانين الرئيسية التي تقوم بدعم البحث العلمي في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- قوانين تقدم حوافز من أجل دعم الإنتاج؛
- قوانين تعمل على منح حوافز للتجارة الخارجية.

هاته الإجراءات أدت إلى تقليل أثار الحجم الصغير لها، وشكلت بنية مثالية لنمو هذا القطاع وقيادته للتنمية الإقتصادية في إيطاليا، وأكدت هاته التجربة أن الوصول إلى التنمية ليس بالضرورة من خلال المؤسسة الضخمة، حيث يتميز الإقتصاد الايطالي الضخم بتكلفة عمالة عالية وإرتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، كما يعتبر من أهم و أقوى الإقتصاديات في العالم؛ نجد أن هذا الإقتصاد يعتمد في الأساس على المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر فهي تشكل أعلى عدد من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن دول الاتحاد الأوربي، و رغم صغر الحجم إلا أنها استطاعت الوصول للعالمية ومن أقوى المصدرين للسلع الاستهلاكية الأساسية [3].

الفرع الثاني: التجربة اليابانية

بنت اليابان نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على ثقافة الشعب الياباني الخاصة به. ويأتي في مقدمة المكونات الأساسية لهذه الثقافة الرغبة في الإستقلالية، والولاء المطلق للمواطنة، والرغبة في تطوير القدرات والإمكانيات الذاتية، والإخلاص المفرط في العمل، والحرص على اكتساب الاحترام الإجتماعي من خلال المشاركة الفعالة في التنمية [4].

---

[1]- لخلف عثمان . **مرجع سابق** ، ص **95**.

[2]- د.محمد راتول ، أ.بن داودية وهيبة . **مرجع سابق** ، ص **4** .

[3]- لخلف عثمان . **مرجع سابق** ، ص **66** .

[4]- عبد العزيز جميل مخيمر ، احمد عبد الفتاح عبد الحليم . **مرجع سابق** ، ص **62** .

وجاء إعتماد الإقتصاد الياباني على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كقاعدة عريضة للتنمية (تهيئة أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المغذية للصناعات كبيرة الحجم) [1]، امتدادا لفكر وفلسفة واضحة لإعادة البناء السريع للإقتصاد الياباني. فمنذ بداية إعادة بناء الإقتصاد الياباني في المراحل الأولى كانت هناك قناعة تامة في فكر وفلسفة القادة السياسيين والإقتصاديين (تجانس) حول تشغيل أكبر قدر ممكن من القوى العاملة لتحقيق معدلات إنتاجية عالية وزيادة في الدخول. حيث إعتبرت أن كل فرد يمثل جانبين: جانب الإنتاج من خلال عمله؛ وجانب أخر من خلال الاستهلاك والادخار بفضل دخله، والطريقة المثلى لزيادة الإنتاج ورفع معدلات الإنتاج، فهي توجه القوى العاملة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ما حُقِق من إرتفاع القوى الشرائية في السوق الياباني، ومكن اليابان من زيادة الإنتاج وإستمرارية التجديد فيه [2].

و أصبح الآن الإقتصاد الياباني مكون من 99.7 % من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي عدد المشروعات، هذه النسبة التي تشغل ما يزيد عن 70 % من اليد العاملة [3].

و إعتمدت السياسات الإقتصادية للحكومات المتعاقبة على خمسة محاور في هذا الإطار جاءت [4] :

1. تحديث وبناء هياكل تنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يشجع على ضم المنشأت التي تعمل في مجال تنافسي في نفس النشاط، مثل المجمعات الصناعية والتعاونيات والاتحادات الإقليمية؛
2. إنشاء عديد من المؤسسات التمويلية وضمان القروض؛
3. المساواة مع القطاع العام في المزايا والشروط التعاقدية؛
4. دعم الشركات المتعثرة حيث تعتبر أقساط الديون بمثابة خسارة عند المحاسبة الضريبية؛
5. توثيق الروابط بينها وبين المؤسسات الكبيرة وفقا لنظام التعاقد من الباطن؛

---

[1] – أ.د. محمد فتحي صقر . **مرجع سابق** ، ص **29** .

[2] – أتشي شعيب . **مرجع سابق** ، ص **57** .

[3] – د.جاسر عبد الرزاق النسور. **المنشآت الصغيرة .. الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة** . في : الدكتور بصديق مصطفى . **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** ، 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 ، متاح على:<http://colloque2.voila.net/> (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص **4** .

[4] – أ.د. محمد فتحي صقر . **مرجع سابق** ، ص **31** .

و لتجسيد هذه السياسات ميدانيا تم إنشاء هيئات خاصة لتوفير الدعم اللازم للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات شمل الأمور الإدارية والمالية والقانونية وتقديم حلول للمشاكل من خلال عدة هيئات أسست لهذا الغرض و قسمت إلى ثلاثة أنواع [1]:

- **مراكز الدعم الإقليمي** : تم إنشاء 251 ملحقة موزعة على جميع أنحاء اليابان، بهدف تقديم الإستشارات الفنية والمعلومات اللازمة لرفع مستوى الأداء، هي ملتقى لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (يتم ضمنها مناقشة أمورهم و المشاكل التي تواجههم)؛
- **مراكز الدعم الأهلية** : هناك 54 منها يعمل على دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تحت مسؤولية السلطة المحلية للمنطقة، وهي تعمل على تسهيل حصول هذه المؤسسة على الموارد اللازمة (الموارد البشرية المؤهلة، المعلومات عن السوق، الاضطلاع على التكنولوجيا الحديثة والحصول عليها وكذا الخدمات الاستشارية)؛
- **مراكز دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة الإنشاء** : هي حديثة الإنشاء في 8 مواقع تغطي جميع أنحاء اليابان، تعمل على توفير المساعدات المالية والفنية والخدمات الإستشارية في أساليب الإدارة الحديثة والشؤون التمويلية والقانونية.

تنظيم و إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

بدأت معظم التجارب التنموية الناجحة في مجال دعم وتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، بإقامة جهة مسئولة عن تنظيم تضع الخطط والبرامج التنموية لهذه المؤسسات والإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع مختلف الأجهزة (الحكومية أو الغير الحكومية) ذات العلاقة [2].

و تمثلت أول خطوة لتشجيع وتنمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان، في نص القانون رقم 154 المسمى القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 1963، والذي أرفق بإصدار عدة قوانين في نفس السياق وجاء هذا القانون بمثابة دستور ينظم عمل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كضرورة للقضاء على كافة العقبات والحواجز التي تواجه تنمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وحدد التعريف

---

[1] – لخلف عثمان . **مرجع سابق** ، ص **108**.

[2] – أ. لؤي محمد زكي رضوان . **المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية (الواقع ومعوقات التطوير)** . في : د. محمد الطعامنة . المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية ، 18-22 يناير 2004 ، جمهورية مصر العربية ، [على الخط]. ابداع البوابة العربية للمعلومات الادارية : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007 ، متاح على: < http://www.aradoportal.org.eg/confernece_browse.aspx > (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص **8** .

المحدد لها . عدل هذا القانون في 3 ديسمبر 1999 ، وكانت السياسات المعتمدة على القانون قبل التعديل، تتم من خلال أطر مؤسساتية مثلت وكالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة التجارة والصناعة بمثابة الجهة المسئولة على تنظيم عمل القطاع، حيث تعددت سياساتها المواجهة لتشجيع ودعم وحماية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة اليابانية [1] وهي :

1. في مجال الدعم المالي : له أولوية كبيرة وتتعدد مصادره من [2] :

- بنوك تجارية ؛
- هيئات التمويل الحكومية ؛
- مؤسسة الإقراض الخاصة ؛
- جمعيات الإقراض و التعاونيات ؛

و يأخذ هذا الدعم أكثر من شكل أهمها:

- التقديم المباشر لرأس المال من قبل المؤسسات المالية المختلفة الدولية أو الإقتصاد المشترك، نذكر منها نظام التمويل الخاص بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة جدا من 2 إلى 5 سنوات في1973[3] ؛
- ضمان مخاطر الائتمان والتأمين ضد الديون المعسرة لمواجهة العقبة التمويل أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تقوم الهيئة المسئولة بضمان سداد الديون أمام المقرضين وفق شروط مسبقة متفق عليها مع كل الأطراف مسبقًا، حيث يتيح بتلك المؤسسة التمويل الازم لأعمالها دون توافر غطاء لضمان السداد سوى جدوى المشروع [4]. تتاح هذه الخدمة للحماية من الإفلاس بقسط تأميني يدفع تقوم بموجبه هيئة تنمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بسداد ديون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المتعثرة (حتى لا يكون إفلاسها سببا في إفلاس شركات أخرى)؛

[1]– د.محمد راتول، أ.بن داودية وهيبة . **مرجع سابق** ، ص **6** .

[2]– أ. لؤي محمد زكي رضوان . **مرجع سابق**، ص **8** .

[3]– أ.د. محمد فتحي صقر . **مرجع سابق** ، ص **31** .

[4]– أ. لؤي محمد زكي رضوان . **مرجع سابق** ، ص **9** .

- الإعفاءات المتعددة من الضرائب [1]، أهمها إعفاءات من ضريبة العمل، العقارات، ضرائب الدخل والأرباح غير الموزعة وتشجيع المناطق النائية وإدخال تكنولوجيا الحديثة ؛

- نظام تأجير الماكينات في 1963 يتم من خلال وكالة تأجير الآلات والماكينات المنتشرة والموجودة في كل المناطق، وهي مسئولة عن تحديث المعدات تعمل على شراء المعدات وتأجيرها للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة [2] .

2. في مجال الدعم الفني والتقني :

متعدد غير أنه قبل وأثناء إقامة المشروع تتمثل أهم عناصر الدعم في التأهيل الفني والإداري، في حين أنه بعد دخول المشروع مرحلة الإنتاج تحتل المساندة التسويقية مكانها الريادي من قائمة الأولويات الدعم.

أنشئ نظام خاص لذلك تشرف عليه هيئة التنمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، يتم من خلاله تقديم الخدمات الإستشارية والإرشادية من قبل أخصائيين في دراسات الوضع القائم، وطرق تجاوز العقبات وأماكن المناسبة لتوطنها ونجد أهمها :

- **التدريب:** أعدت برامج تدريبية خاصة بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، تقوم بتدريب المديرين والفنين لرفع مستوى مهارة العمل في معهد خاص هو معهد الصناعات الصغيرة لتسيير التكنولوجيا [3] ؛

- **الإدارة:** يتم بتقديم أحدث الطرق في هذا المجال من خدمات إستشارية للإدارة والتمويل والضرائب وقوانين العمل، من خلال برامج إدارية تسعى لتوفير مناخ صحي لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [4] ؛

---

[1]– د.جاسر عبد الرزاق النسور. **مرجع سابق** ، ص **4** .

[2]– أ.د. محمد فتحي صقر . **مرجع سابق** ، ص **31** .

[3]– د.محمد راتول، أ.بن داودية وهيبة . **مرجع سابق** ، ص **6** .

[4]– د.جاسر عبد الرزاق النسور. **مرجع سابق** ، ص **4** .

- **التسويق:** تنشر الحكومة اليابانية بشكل دوري خططها السنوية بشأن مشترياتها من صناعات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، كما تلزم جميع المنظمات الحكومية والشبه الحكومية بإعطاء الأولوية لهذه الصناعات للحصول على العقود الحكومية [1] ؛

كما تقوم هيئات التسويق بإعداد وتنفيذ برامج التسويق بإمداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدراسات التسويقية وإطلاعها على أحدث الأساليب المتوصل إليها للإنتاج، بما يتناسب مع تفضيلات الأسواق الدولية وفتح هذه الأسواق أمامها بإقامة المعارض الدولية لمنتجاتها وإجراء المفاوضات نيابة عنها في إتفاقيات التصدير لمنتجاتها و إستيراد مستلزماتها من الإنتاج [2] .

كما تشجع نظام الشركات التعاونية التي هي شركات مملوكة بالكامل لأصحاب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، تعمل في مجال شراء مستلزمات الإنتاج وتسويق المنتجات والتوزيع والنقل ونقل التكنولوجيا وفي مجالات أخرى.

إن تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية من أغنى التجارب العالمية، والتي إعتمدت عليها اليابان في إعادة إحياء الإقتصاد تميزت بـــ [3] :

- تعتمد بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة، حيث يعتبر دور القطاع الخاص في دعم هذا القطاع هامشيًا؛
- الإهتمام بالجودة وعمل الاختبارات اللازمة لتحقيق ذلك هو ما يميز المنتج الياباني، لذا يوليه القائمين على المشاريع الصناعية إهتمامهم الأكبر ؛
- يعتبر التنظيم الخاص بالمصانع المقامة بشكل أجنحة صناعية قابل للتطبيق، حيث يتم تجهيز مبنى على شكل أجنحة يؤجر على المستثمرين في المشاريع الصغيرة وفق شروط محددة ولمدة إيجاريه محددة ؛
- التنظيم الشديد للهيكل المؤسسي للعمل من حيث تعدد الجهات التي تعمل من أجل دعم هذا القطاع وتوزيع الأدوار بمنتهى الدقة ، هذا العمل المنظم لم يقتصر على الداخل فقط بل امتد للخارج بإنشاء الحكومة العديد من المكاتب حول العالم و لتي تعمل على توفير المعلومات

---

[1] – عبد العزيز جميل مخيمر ، احمد عبد الفتاح عبد الحليم . **مرجع سابق** ، ص **64** .

[2] – أ.د. محمد فتحي صقر . **مرجع سابق** ، ص **10** .

[3] – د.جاسر عبد الرزاق النسور . **مرجع سابق** ، ص **4** .

اللازمة لأصحاب تلك الشركات عن الأسواق الأخرى والفرص المتاحة لها بالإضافة إلى تقدم المنتج الياباني من هذا القطاع لأسواق أخرى [1].

المطلب الثاني: نماذج من التجارب الرائدة لدى بعض الدول النامية

الفرع الأول: التجربة التركية [2]

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توظف من 1 إلى 250 موظفًا المكون الأساسي للإقتصاد التركي، وتتمركز بكثافة في قطاعات (المنسوجات والألبسة والجلود والمنتجات المعدنية المصنعة والمنتجات الخشبية بما في ذلك الأثاث والأطعمة والمشروبات).

أعدت تركيا تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينسجم مع تعريف الاتحاد الأوربي، وجاء التعريف في إطار نص قانوني حيث قسم هذه المؤسسات إلى :

- من 1 إلى50 مؤسسة صغيرة
- و من 51 إلى150 مؤسسة متوسطة

و في 2002 مثلت جملة هذه المؤسسات 99.8 % من إجمالي عدد المؤسسات توظف76.7% من إجمالي التوظيف، كما شكلت هذه المنشأت 38 % من إستثمار رأس المال و26.5 % من القيمة المضافة و10 % الصادرات و5 % من ائتمان البنوك.

و في 2003 أحصى إتحاد غرف الصناعة والتجارة عدد هذه المؤسسات بـــ **1.2** مليون في نهاية السنة منها **210.000** مؤسسة توظف من 1 إلى 250 حسب معهد الدولة للإحصاءات في نفس السنة. هذه الأخيرة توظف أكثر من مليون شخص أي 64.3 % من إجمالي توظف التصنيع و34.5 %من قيمة المضافة التصنيع، توزع 26 % المنتجات المعدنية النسيج والملابس والجلود 26 % الخشب والأثاث 29 % المأكولات و المشروبات 13 % الورق والباقي قطاعات أخرى.

---

[1] – د.محمد راتول، أ.بن داودية وهيبة . **مرجع سابق** ، ص **7** .

[2] – مستشارون إداريون لدار الخبرة و المكتب الوطني الاستشاري . **"تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة مقارنة لبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مختارة "** . منشورات دار الخبرة ، الأردن . [على الخط]. 2008 ، افريل . متاح على:
<http://nama.ly/nama/includes/FCKeditor/upload/Flash/Countries%20BENCHMARK%20Arabic%20 Final%207-4-08(1).pdf>
(اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص 65 - 75.

1. سياسات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إنطلاقًا من أهميته هذه المؤسسات في الإقتصاد، تحظى سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية بالإهتمام الأكبر من صناع القرار شمل جل إحتياجاتها، حيث تم وضع القوانين على ضوء دراسات أجريت من قبل مجلس التنسيق، لتحسين بيئة الإستثمار وتذليل الصعوبات خاصة منها البيروقراطية وتحسين بيئة عملها قامت عدة دراسات للتحسين، وتمثلت أهم الإجراءات المتخذة في:

- صدور قانون في 2003 مكن من إنجاز الإجراءات الرسمية لتسجيل الأعمال بيوم واحد من خلال مركز واحد، وأسفر ذلك عن تخفيض عدد الإجراءات من 19 إلى 3 « كانت ستغرق شهرين و نصف » و فتح مجال التسجيل عبر الانترنت؛
- تحسين ظروف المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة « معاملة نفس المعاملة مع الأتراك وحرية التحويل »؛
- دعم التطور التكنولوجي بالقانون الخاص بغية تطوير البنية التحتية للعلم والتكنولوجيا يمنح عدة تسهيلات ؛
- شهد عمل خطة سياسة الصناعة التركيز على رعاية الرياديين وتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتركيز على الإقتصاد القائم على المعرفة ؛
- أولت السياسات الإقتصادية التركية إهتماما خاصا لقضايا الوصول إلى تصميم المنتج الأصلية، و إنشاء قطاع البحث وتطوير فعال مع رفع الإنفاق العام والخاص على البحث والتطوير وتحسين البنية التحتية للعلم و التكنولوجيا ؛
- تعزيز رأس المال وتوفير فرص الائتمان و التعاقدات للمجمل المؤسسات، لرفع القيمة المضافة لديها وتدعيم قدرتها التنافسية خاصة في تمويل وتسهيل الحصول وإستخدام التكنولوجيا وانفتاحها على الأسواق الدولية.

2. المؤسسات الرئيسية التي تنفذ سياسات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة :

أقامت تركيا بنية تحتية متقدمة للدعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة موجهة من حيث المبدأ لقطاع التصنيع، و شمل منظمة التنمية الصناعية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة مؤسسة تطوير التكنولوجيا في تركيا، مجلس البحث العلمي والتكنولوجي التركي، الغرف الصناعة والتجارة التركية، صندوق ضمان القروض،

بنوك السحب، مع علم أن عضوية غرفة التجارة إلزامية وكل مدينة بها غرفة تجارة وغرفة صناعة ولكل منها اتحاد وطني

- **منظمة تطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة** : أسست عام 1999 من قبل وزراة الصناعة والتجارة كهيئة مقدمة للخدمات الاستشارية ومزود التكنولوجيا للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، تقوم المنظمة بإجراء أبحاث واسعة وتحليلات وبرامج التخطيط ووظائف الدعم على كل المستويات وتقدم خدمات التسويق، ضبط الجودة، التطوير والدعم التكنولوجي، المعلومات، المساعدة في المشاركة في المعارض المحلية الدولية، وإعداد وتوثيق البحث والتطوير، ونشر النتائج كخدمات التصميم الصناعي، ومنح البراءات كما تتيح تقنيات التواصل الالكتروني تشغل المنظمة أكثر من 20 خطة رئيسية لدعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في شكل منح قروض خاصة للتصدير، مع تشغيل برامج بحث وتطوير التكنولوجيا « 29 مركز لتطوير المؤسسات » 10 مراكز لتطوير التكنولوجيا، و10 مختبرات لتقديم فحص المواد الصناعية، حسب المعايير الدولية تقوم في برامجها على مبدأ التغيير المستمر في تطوير خدماتها عبر التحاليل والدراسات المنظمة، وكذا التعاون مع المنظمات الدولية (الدراسات والأبحاث) الخاصة بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة .

- **المؤسسة التركية لتطوير التكنولوجيا** : منظمة مستقلة غير ربحية تأسست بالتعاون بين القطاع العام والخاص، تمول عبر الصناديق الوطنية والأجنبية (البنك الدولي)، هدفها الأساسي دعم البحث والتطوير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أنشأت 4 مراكز لخدمات التكنولوجيا تقدم الدعم المالي للتجمعات التقنية والتدريب والاستشارة لأكثر من 1250 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تركية.

- **المجلس التركي للأبحاث العلمية والتكنولوجية** : أنشئ للقيام بمهمة بناء وتعميم ثقافة البحث والتطوير وتعزيز قدرات البحث والتطوير الصناعي، للإستفادة من برامج دائمة طبقا لسياسة العلمية والتكنولوجية الوطنية، ساعد الحكومة في تطبيق برامج التحفيزات الضريبية وحوافز الإستثمار للبحث و التطوير.

- **بنك هالك** : بنك الحكومي يعتبر الداعم الرئيسي للتمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وكذا توفير القروض من الصناديق الدولية

- **صندوق ضمان القروض** : أنشئ في عام 1991 ، شركة مساهمة مشتركة من 6 شركات مساهمة عامة ومختلطة قام بضمان من 70 % إلى 80 % من القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و تركيا كبلد مرشح لعضوية الاتحاد الأوربي موقع على ميثاق الاتحاد الأوربي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وهي تتحمل قسما من إعداد تقارير حول خطوات تطبيقية واستفادت تركيا من بعض المساعدات الفنية والمالية من قبل الاتحاد، حيث تم مثلا افتتاح بشكل تجريبي مركزي الأعمال ورعاية الإبتكار في أزمير لرعاية الإبتكار وإظهار التعاون.

يعتبر الإقتصاد التركي هو الرابع بعد النمسا وألمانيا والنرويج من بين دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) فيما يتعلق بنسبة حجم المؤسسات الكبيرة في هيكلها الإقتصادي، ومع ذلك فقد توصلت الحكومة التركية إلى أن أكبر فرص التوظيف وزيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، تكمن في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1] كما تتميز تجربتها بميلها الكبير نحو ما يعرف بإقتصاد المعرفة وترتكز على نشر ثقافة البحث والتطوير مع إمكانية نقل وتوطن أحدث التكنولوجيات المستخدمة في أساليب الإنتاج.

الفرع الثاني: تجربة جمهورية مصر العربية [2]

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر الجزء الأكبر من وحدات الإنتاج في الإقتصاد المصري، توظف أكثر من 70 % من إجمالي القوة العاملة. دفع التوجهات في السياسية الوطنية للفترة القليلة الماضية إلى تناول طرق ووسائل تطوير قدرات هذه المؤسسات، لتحقيق جملة من الأهداف وفي مقدمتها خلق فرص العمل وتطوير قوى الإستثمار.

و كواحدة من أكثر مطبقي الإصلاح الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حققت مصر تحسنًا نوعيًا في تعزيز مجال عمل القطاع الخاص، وبالتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شملت تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لإنشاء الأعمال من 50 ألف جنيه إلى **ألف** جنيه، مع تخفيض نصف الوقت (سهلت الإجراءات البيروقراطية) والتكلفة (رسوم التسجيل) لإنشاء وتسجيل أعمال جديدة وخفضت وقت التصدير والتوريد (مراكز النافذة الواحدة) وأنشأت هيئات إقراض جديدة متخصصة، كل

[1] – لخلف عثمان . **مرجع سابق**، ص **17** .

[2] – مستشارون إداريون لدار الخبرة و المكتب الوطني الاستشاري . **مرجع سابق**، ص **65** .

ذلك بوضح مدى الأهمية التي توليها الحكومة المصرية لخلق بيئة عمل مساندة للإقبال على إنشاء وتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

يتميز هيكل حجم المؤسسة في مصر أنه يميل بشكل ملحوظ نحو المؤسسة الصغيرة جدًا، فحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء لعام 1996 فإن المؤسسات الفردية تشكل أكثر من 50 % وتوظف 17 % ، يليها المؤسسة المكونة من شخصين بـــ 26 % و 17.6 % من التوظيف كما تعمل غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة بتعداد يقارب 1.6 مليون مؤسسة أي 61 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أعتبر تطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة واحدة من أهم مكونات برنامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وأصدرت الحكومة المصرية عام 2004 قانون خاص للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وتم تكليف صندوق التنمية الإجتماعية كهيئة مسئولة لتنفيذ القانون هدفه الأساسي تهيئة بيئة مناسبة لعمل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحديد المؤسسات المؤهلة للإستفادة من الحوافز والخدمات.

كانت مصر الأولى بين الدول العربية في تسليط الإهتمام على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وذلك لجهود البنك الدولي الذي أعدّ أول دراسة قطاعية حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المصرية عام 1976، إضافة القروض المقدمة لدعم تطويرها عبر بنك الاتحاد الصناعي، إضافة لدعم بعض الهيئات الدولية لمزيد من الدعم يتقدمهم الجهد الأبرز للوكالة الكندية للتنمية الدولية.

و يولى الصندوق أهمية خاصة لخريجي الجامعات والمعاهد العليا، حيث لم تعد الحكومة تلتزم بتوفير فرص التوظيف لهم بالأجهزة الحكومية المختلفة، فقام الصندوق بدعم إنشاء مشاريع صغيرة لهؤلاء الشباب في مجالات النشاط الإقتصادي المختلفة [1].

و تتضمن خطة الصندوق التركيز على ما يسمى « حضانات التكنولوجيا، وحضانات الأعمال والصناعات المغذية » وقدر صدر في بداية ديسمبر 1999 قرار جمهوري يقضي بإنشاء جهاز لتنمية المشاريع الصغيرة يتبع الصندوق الإجتماعي للتنمية، ويعمل في جميع المحافظات المصرية لتنمية المشاريع الصغيرة القائمة فعلا، و إنشاء مشاريع جديدة للشباب لتأمين فرص عمل لهم ويقوم الجهاز أيضا بتقديم خدمات متجددة بأسعار رمزية، مثل إعداد دراسات الجوى، وتقديم قروض بأسعار تشجيعية [2].

[1] – عبد العزيز جميل مخيمر ، احمد عبد الفتاح عبد الحليم . **مرجع سابق** ، ص **76** .

[2] – عبد العزيز جميل مخيمر ، احمد عبد الفتاح عبد الحليم . **مرجع سابق** ، ص **77** .

المؤسسات الرئيسية التي تنفذ سياسات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة :

تتعدد البرامج والمساعدات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر، ما جعل تنفيذها عمليًا يتسم بنوع من التشابك والتداخل في عمل عدة جهات ذات صلة بهذه المؤسسات، والتي تشرف على تكوين محيط صالح لنشاطها ومن بين أبرز هذه العمليات نذكر[1] :

في مجال التمويل: منها

- **بنك التنمية الصناعية** : أنشئ ليكون بنكًا متخصصًا في التنمية الصناعية على أسس إقتصادية سليمة، ويقوم البنك بتحقيق ذلك عن طريق تقديم القروض المتوسطة وطويلة الأجل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة خمسة عشر عاما، وكذلك لتمويل العجز الدائم ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم التمويل اللازم لنموها بشروط ميسرة أهدافه:

- تنمية الأنشطة الصناعية وجميع إرتباطاتها داخليا عن طريق تقديم التمويل اللازم لإنشاء مؤسسات جديدة، وكذا تطوير وتحسين الوحدات القائمة الخاصة منها والعامة لاسيما الصناعات الصغيرة ؛

- تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى الحرفية وذلك بتزويدها بجميع إحتياجاته من آلات وأدوات وذلك بشروط ميسرة ؛

- تشجيع الحرفين على التملك وإدارة المؤسسات ومساعدة الحرفين وأصحاب الورش الصغيرة على تنمية وتطوير أنشطتهم .

- **شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

تقوم الشركة بضمان نسبة 50 % من الائتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كافة الأنشطة الإقتصادية، و ذلك لتسهيل الإقراض لمثل هذه المؤسسات بعد دراسة جدواها الإقتصادية. و قد بلغ حجم الائتمان الذي مولته البنوك بضمان الشركة منذ بداية نشاطها عام 1991 وحتى عام 2000، نحو 1.737 مليار جنيه ضمنت منه الشركة مبلغ 896 مليون جنيه إستفاد منهم 16303 مستفيد.

[1] – أتشي شعيب . **مرجع سابق**، ص **83 و84** .

- **البنوك التجارية المتخصصة :**

- **بنك مصر:** الذي يدعمها عن طريق مدها بالأموال اللازمة دون تغطية للمخاطر الناشئة عن ذلك؛

- **بنك ناصر الإجتماعي:** يمنح بنك ناصر قروضا لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدون فائدة، إنطلاقًا من أن تعامله طبقا للشريعة الإسلامية.

المساعدات المقدمة في مجال التسويق :

يشرك بنك التنمية الصناعية على فتح الأسواق الخارجية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرية بتنظيم المعارض وعرض عينات من منتجاتها في الأسواق الدولية.

كما تساهم وزارة الشؤون الإجتماعية في تسويق منتجات هذه المؤسسات عن طريق إقامة المعارض الدائمة والدورية و الموسمية.

و يلعب الصندوق الإجتماعي دورًا بارزا في هذا المجال، عن طريق المعارض الدائمة لتسويق منتجات الحاصلين على قروض من الصندوق محليًا ودوليًا، أما شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة و لمتوسطة فتقدم بعض الخدمات المجانية خاصة للمنتجات التصديرية.

المساعدات المقدمة في مجال العمالة :

بدأت مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب منذ عام 1991 في تعظيم كم المهارات المقدمة للدارسين، وإعداد برامج لهم في تخصصات متعددة، مثل تشغيل وتشكيل المعادين، صيانة السيارات، الطباعة و الكهرباء... و غيرها

يعتبر الصندوق الإجتماعي للتنمية من التجارب الرائدة في المنطقة العربية في تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة، واستطاعت مصر أن تقطع أشواطًا كبيرة في ذلك بفضل الإرادة السياسية وحسن الإستفادة من المساعدات والتجارب الدولية.

خاتمة الفصل الأول

في ظل التقدم التكنولوجي الهائل وتحرير الأسواق وما يشهده الإقتصاد العالمي من تحولات والتي قادت لعدة نجاحات، وإصطدمت بعدد من الهزات أدت بدورها إلى خلق تحديات جديدة أمام المكونات الرئيسية الفاعلة داخل مختلف الإقتصاديات، التي في مقدمتها كل أنواع المؤسسات وبمختلف أحجامها المتفاعلة في هذا الإطار العام.

هذا الوضع الجديد يجعل الحاجة مُلّحة لإستخدام أفضل للفضاء المتاح من السياسات المنتهجة من طرف صانعي القرار، خاصة في مجال الإستثمار وجمع كل التدخلات الإقتصادية وتوجيها نحو توفير بيئة عمل صالحة تجمع بين الأحجام المختلفة للكيانات الإقتصادية، لترقية أكبر نحو التكامل الفعال، من خلال الدور الذي تلعبه المؤسسات الكبرى في دفع عجلة التنمية الإقتصادية، وإعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعامة رئيسية لهذه المؤسسات تتكامل فيما بينها لترقية الإقتصاد خاصة من خلال آلية المقاولة من الباطن.

و هو ما من شأنه أن يدفع إلى ظهور أجيال جديدة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها القدرة على مواكبة التغيرات تكون دافعة إلى تنمية مستدامة.

الفصل الثاني :
التنافسية كمدخل حتمي للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي

تمهيد

إذا كان الإندماج ضمن منظومة الإقتصاد العالمي أمراً حتميا أمام الدول؛ فان الإستفادة من الفرص التي يوفرها لتحقيق النموّ الدائم والرفاه ليست نتيجة حتمية، بل تخضع لقوانين المنافسة المفتوحة على مختلف المستويات، وفي ظل هذه البيئة الدولية التي أصبح شعارها البقاء للأفضل، يعتبر دعم التنافسية الوسيلة الرئيسية لمختلف الإقتصاديات لتسهيل مواجهة تحديات ذلك، وهو ما جعل التنافسية موضع إهتمام الدول والمنضمات الدولية والمؤسسات، فأصبح لها مجالس وهيئات وإدارات، ولها سياسات واستراتيجيات ومؤشرات، وتقدم تقارير عنها للجهات التشريعية ورجال الأعمال. و مما عزز مناخ التنافس ورسخ القناعة بأهمية التنافسية تلك التغيرات الحاصلة على النشاط البشري من مختلف جوانبه؛ في التنظير الإقتصادي، وفي التنظيم الإجتماعي و السياسي، إضافةً إلى التطورات العلمية والتكنولوجية.

وعليه فهذا الفصل قسم إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التنافسية في النظام الإقتصادي العالمي وفيه دراسة تفصيلية لمفاهيم التنافسية واهم مؤشرا قياسها.

المبحث الثاني: الخصائص المحددة لمعالم العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة وفقا لمتغيرات بيئة الإقتصاد العالمي وشمل أهم التحولات الكبرى التي مست الإقتصاد العالمي.

المبحث الثالث: تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو يحتوي على أهم الفرص والتحديات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول

التنافسية في النظام الإقتصادي العالمي

تعد التنافسية من المواضيع الحديثة في الفكر الإقتصادي والتي عرفت عدة تطورات في فترات قصيرة من الزمن. ورغم ذلك فهي تحضا اليوم بالكثير من الإهتمام من مختلف الجهات الدولية، الإقليمية والمحليـــة، وذلك كنتيجة للتطورات العالمية التي تقود في إتجاه المزيد من الانفتاح وما يعنيه ذلك من إتســـاع المنافســـة محليا ودوليا. وعليه سوف نستعرض في هذا الجزء أهم التطورات التي مر بها هذا الموضوع بالتطرق إلى أهم التعاريف للتنافسية ومؤشرات قياسها.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتنافسية و مؤشرات قياسها

قصد التعرف أكثر على موضوع التنافسية، تطرقنا في هذا المطلب بشكل من التفصيل إلى التنافسية من نشأتها و حتى إلى تكوين الصورة الكاملة عنها على مختلف مستويات التحليل الموجودة.

الفرع الأول : نشأة وظهور التنافسية

يصعب تتبع الأصول التاريخية لظهور مفهوم إقتصادي معين، خاصة إذا كان يتمتع بالحداثة ولا يخضع لنظرية عامة تفسره مثل مفهوم التنافسية [1]، غير أن ظهور هذا المفهوم ارتباط بأمرين :

- الأزمات البترولية في السبعينات التي تلتها فترات من الكساد تميزت بمعدلات تضخم عالية في الدول الصناعية [2] ؛
- ظهور مفهوم التنافسية والإهتمام به على المستوى الوطني تصاحب مع تفجير العجز الكبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية (1981-1987)، خاصة مع اليابان وزيادة المديونية الخارجية لها في الثمانينيات بعد أزمة الإنتاجية التي عرفها الإقتصاد الأمريكي حين شهدت مؤسساته الإقتصادية تراجعاً كبيراً أمام منافسة المؤسسات اليابانية والأوربية لها،

[1] ـ طارق نوير . " **دور الحكومة الداعم للتنافسية** " . مجلة سلسلة أوراق عمل [على الخط]. 2003 . متاح على: < *http://www.arab-api.org/wps/wps0302.htm* > (اطلع في 18 سبتمبر 2012) ، ص **4** .

[2] ـ العيهار فلة. **دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة** . مذكرة ماجستير. فرع إدارة الأعمال . جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، 2005، ص **87** .

فقدت إثرها العديد من الأسواق الخارجية، الشيء الذي دفع التوجه نحو الإهتمام الرسمي للتعامل مع هذه المشكلة –المنافسة– . فجاء على أثرها تأسيس المجلس القومي للمنافسة كملحق بالرئاسة للولايات المتحدة الأمريكية مع مساهمة الكثير من الأكاديميين والباحثين المتخصصين في هذا المجال [1].

تلا ذلك ظهور الإهتمام مجددا بهذا المفهوم وبدرجة مكثفة خاصة في بداية التسعينيات كأحد إفرازات النظام العالمي الجديد خاصة الذي تميز بـــ :

- إنهيار المعسكر الشرقي (الإتحاد السوفياتي) وما أفرزه من تطورات دولية ؛
- التحرر والإنفتاح الإقتصادي في ظل تقليص دور الدولة وتحفيز القطاع الخاص مع إزالة القيود التجارية ودعم المنافسة المحلية والدولية [2] ؛
- تحول في الفكر الإقتصادي والتوجهات في الفكر والممارسة بشأن النموّذج الإنمائي، وأعتمد بشكل رئيسي على سياسة الإحلال محل الواردات وحماية الصناعة المحلية من المنافسة الدولية وتدخل الدولة مع إبراز المنافسة في ظل التحرير والانفتاح الإقتصادي على جذب تدفقات رأس المال وإيجاد أسواق لصادراتها [3] ؛
- ظهور الإتجاه نحو تقسيم المنشأت الكبيرة إلى وحدات إستراتجية صغيرة أكثر فاعلية ومرونة، للتعامل مع المتغيرات البينة في ظل نظام عالمي يتصف بالتغير والتطور السريع والمستمر [4] ؛

أصبحت الأسواق تزدحم بالمؤسسات المنافسة، وزادت سرعة النموّ وتطور المؤسسة ومنه ظهور التنافسية، و هو الإنتقال من المنافسة المحلية إلى العالمية و تحديات البقاء.

فقد خلف الإتجاه نحو النظام الإقتصادي الحر فتح المجال للإستثمار في مختلف القطاعات أمام مختلف رجال الأعمال، ما أدى إلى إرتفاع عدد المنضمات وتعدد مخرجاتها المتشابهة في الشكل والمتمايزة بخصائصها، أي أن جوانب العرض عرف توسعاً كبيراً وفتح أمام المستهلك عدة إختيارات لإشباع حاجياته

1– بلالي أحمد . **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية بين مواردها الخاصة وبيئتها الخارجية – حالة مؤسسات قطاع الهاتفية النقالة بالجزائر الفترة (2006/2000)** . أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية. تخصص إدارة أعمال . جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2008 ، ص **09** .

2– أ. زروق جمال الدين . **"واقع السياسات التجارية العربية و أفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية "** . مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية [على الخط]. 1998 ، العدد 1 . متاح على: < *http://www.arab-api.org/jodep/index_a.php* > (اطلع في 18 سبتمبر 2012) ، ص **1** .

3– أ. زروق جمال الدين . **مرجع سابق** ، ص **11** .

4– العيهار فلة. **مرجع سابق** ، ص **84** .

بشكل أفضل، و منه بدأ التنافس بين مختلف المنظمات لكسب أكبر حصة من السوق حيث مثلث المنافسة في بداياتها حرية الدخول والخروج من السوق في ظل الإنغلاق والتجاهل لتأثيرات البيئية، حصلت بعد ذلك وتماشيا مع التغيرات في العرض والطلب، إتجهت معها المنظمات التي كانت محلية للتدويل كتوجه عالمي بإعتبار العالم وحدة متكاملة أدى إلى إتساع المنافسة محلياً ودولياً، إنتقلت بعدها المنافسة إلى مدى إمكانية الحفاظ على المكانة، أي إنتقل معه نموّذج المنافسة من صفة السكون إلى صفة الحركية، فأصبح على المنظمة التأقلم مع إمكانية الدخول إلى السوق وكيفية الحفاظ وإكتساب مكانة للبقاء والإستمرار [1].

ويرجع ظهور التنافسية إلى أواخر السبعينيات من خلال شركة ماكينيزي للإستشارات، إعتمادا على النجاح الذي حققه اليابانيون عند غزو الأسواق العالمية رغم التغيرات البيئية، والراجع إلى قدرتهم على إختيار ميادين التنافس وإنطلاقا من الثمانينيات إنتشرت فكرة الميزة التنافسية على نطاق واسع في المؤسسات الأمريكية خاصة بعد ظهور كتابات **مايكل بورتر** في سنوات 1980- 1985.

الفرع الثاني : نشأة الإطار النظري للتنافسية

أدت شدّة التغيرات في عالمنا المعاصر إلى إنهيار الكثير من القواعد والنظريات التي كانت فيما مضى تشكل ثوابت يعتمد عليها، ومع الانفتاح وشدّة المنافسة أصبحت كل المؤسسات تسعى إلى خلق ميزة تنافسية تضمن لها البقاء ضمن هذا الإطار الجديد [2] و تجمع الأبحاث والدراسات على أن التنافسية ليست سوى إمتداد لمفهوم الميزة النسبية المستعمل في التجارة الدولية لصاحبه **دافيد ركاردو** المبني على محاولة لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي [3].

ففي سياق التطورات التي أدخلت على هذا المفهوم لـــ **ريكادو** عام 1817، بداءً من نظرية وفرة عناصر الإنتاج لـــ **هكشر و أولين** عام 1933، ثم نظرية الفجوة التكنولوجية التي وضعها **بوسنر** عام 1961، ونظرية دورة حياة المنتج **لفيرون** وصولا إلى **لندر** الذي قام بإدخال عنصر الطلب المحلي كعامل أساسي في تفسير المزايا النسبية وتحديد نمط الإنتاج والتخصص. وفي سياق كل هذه التطورات أدخلت مدرسة إدارة الأعمال الأمريكية مفهوم التنافسية في منتصف الثمانينيات، والتي إستهدفت من خلال أدوات

1– بريش فايزة. **دور الكفاءات المحورية في تدعيم الميزة التنافسية** . مذكرة ماجستير. التخصص التسويق. جامعة سعد دحلب بالبليدة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2005، ص **11 – 13** .

2– أقنيني عقيلة. **إدارة المعرفة في قمة التميز المؤسسة المعاصرة**. مذكرة ماجستير. التخصص إدارة الأعمال. جامعة سعد دحلب بالبليدة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جوان 2007، ص **28** .

3– بلالي أحمد . **مرجع سابق** ، ص **2** .

التحليل الجزئي تفسيراً للتخصص والتبادل التجاري [1].وجاء ذلك كإستكمال لنقائص النظرية الميزة النسبية التي قامت في تفسيراتها على المستوى الكلي في الإطار الساكن أهملت مدى إستمرارية هذه الميزة والجانب الجزئي المنظمة [2].

وتم ذلك في ظل الإعتقاد بأن الميزة التنافسية هي التي تحكم إتجاهات التجارة الدولية والمنافسة، ويرجع ذلك أن دوال الإنتاج التقليدية القائمة على مفهوم الميزة النسبية أصبحت غير قادرة لوحدها عن تفسير عمليات الإنتاج الحديثة، خاصة حين أصبحت الكثافة المعرفية في هذه الدول أمراً حاكماً، وأن نظرية النيوكلاسكية للنموّ تنظر إلى التقدم التكنولوجي كعنصر خارجي، في حين إعتبرته النظرية الحديثة للنموّ متغيراً داخلياً ينتج من تراكم رأس المال وعملية الإستثمار في الموارد البشرية بما أكدت أهميها، وإن ظاهرة التنافسية من أهم الظواهر التي لا تمثل تحدياً للدول الصناعية المتقدمة فحسب بل النامية أيضا [3].

و من ناحية الإطار النظري يمكن التميز بين من مدرستين، في مقارنة تحديد مفهوم التنافسية وقيامها هما [4].

- **مدرسة الإقتصاديين:** التي تركز على جوانب الرفاه و على جوانب التجارة الخارجية ودورها في النموّ وتحقيق رفاه الأمة ؛
- **و مدرسة رجال الإدارة:** التي تركز على جوانب مثل التكلفة والإنتاجية ؛

مع الأخذ بإعتبارات التداخل والتشابك من كلا المفهومين.

فمدرسة الإقتصاديين : تربط مفهوم التنافسية بهدف تحقيق الرفاه المستند إلى النموّ الإقتصادي المستدام، حيث يمكن إعتبار الإقتصاد تنافساً إذا كان قادراً على النموّ بنسبة أعلى من الإقتصاديات الأخرى دون التأثر بمشكلات ميزان المدفوعات، هذا الربط بين التنافسية والنموّ يعود إلى أداء الإقتصاديات المتقدمة، والتي يعوق نموّها حجم السوق المحلية إضافةً إلى صعوبة تصريف الفائض منه في السوق الدولية، بالإعتماد على المنافسة السعرية وذلك لإرتفاع مستويات المعيشة فيها وإرتفاع الأجور والحل الأفضل للتنافس، يتم عبر رفع الإنتاجية والإختراع في المجالات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، في حين يقوم شركاتها بنقل عمليات

1– عبد الحفيظي إبراهيم. **دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة** . مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، 2008 ، ص **02** .

2– أقنيني عقيلة . مرجع سابق ، ص **29** .

3– نيفين حسين شت . **التنافسية الدولية و تأثيرها على التجارة العربية و العالمية** . الإسكندريـــــــة : دار التعليم الجامعي ، 2010 ، ص **19 – 22** .

4– المعهد العربي للتخطيط . **تقرير التنافسية العربية (2003)** [على الخط]. الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، 2004 ، متاح على: < *http://www.arab-api.org/arabcomp/comp_issue_2003.htm* > (اطلع عليه في : 18 سبتمبر 2012)، ص **22 – 23** .

الإنتاج كثيفة العمالة إلى الدول ذات الوفرة النسبية في العمالة والتكاليف المتدنية، وتبعا لذلك تستخدم العديد من المؤشرات النوعية والكمية لتقييم ما إذا كان البلد يُوّلد الثروة في الأسواق الدولية أكثر مما يُوّلده منافسوه، ومدى قدرته على الحفاظ على حصصه في الأسواق وتحقيق مداخيل مستديمة ومتزايدة.

مدرسة رجال الأعمال : تختصر التنافسية في التفوق في الأسواق الدولية والمحلية، ولا تربطها مباشرة بالرفاة الذي يمكن أن يتحقق من خلال سياسات قد لا تشمل التنافسية بالدرجة الأولى وأصبحت التنافسية عندهم سياسة وطنية تقاس من خلال مقدرة البلد على تحقيق التفوق في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى جاذبيته في إستقطاب رؤوس الأموال وتوطين التقنية والمساهمة في سلسلة الإنتاج الدولية، ما يتطلب تبني سياسات العمل على تطوير السياسات الفرعية وتحديث المؤسسات وأحداث تغيير هيكلي في البنى الإقتصادية والإجتماعية لتطوير الإنتاجية، التي تعتبر مفتاح التنافسية الحديثة في الأسواق الدولية.

الفرع الثالث : الإطار المفاهيمي التنافسية

إن تحديد مفهوم التنافسية له أهمية كبيرة في تحديد حجم معالم الظاهرة، وكيفية قياسها، وتفسيرها وفي تحديد العوامل المؤثرة على تطويرها، وهدفها بالنسبة للسياسة الإقتصادية.

هذا المفهوم هو شديد التعقيد والتداخل لتعدد أوجهه، وأيضا لغياب إطار نظري قوي يسمح بتحديد ذلك تحديداً علمياً دقيقاً. ونتيجة لذلك ما يزال هذا المفهوم خاضعا للمناظرات بين كل من الباحثين والأكاديميين والممارسين في الميدان، ما نتج عنه تعدد التعاريف وتباينها، حيث يصعب إيجاد تعريف موحد للتنافسية، و يصعب أكثر تكييف هذا التعريف مع خصائص بلد أو منطقة معينة [1].

و يختلف التعريف حسب مجال الحديث أو مستوى التحليل عبر ثلاث مستويات رئيسية وهي :

- التنافسية على صعيد الدول أو المستوى الكلي؛
- التنافسية على صعيد القطاع أو فرع النشاط؛
- التنافسية على صعيد المؤسسات أو المستوى الجزئي.

1- المعهد العربي للتخطيط . مرجع سابق ، ص 21 .

1. التنافسية على صعيد الدول أو المستوى الكلي

يعد التحليل على هذا المستوى الأكثر إهتماماً من قبل الإقتصاديين والمنظمات والهيئات الدولية، حيث إرتبط هذا المفهوم بدءاً من السبعينيات بجوانب التجارة الخارجية، ثم في الثمانينات إرتبط بالسياسة الصناعية، وخلال التسعينات إرتبط بالسياسة التكنولوجية، أما الآن فهو مرتبط أكثر برفع مستويات معيشة الفرد [1]، حيث يرى البعض أنها تمثل فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنموّ الإقتصادي، فيما يقتصر أخرون أن لها مفهوم ضيق يتركز في تنافسية السعر والتجارة [2] .

وهناك عدة تعاريف تباينت تبعا للجهات التي قدمت تفسيراتها في هذا المنحى و هي ثلاثة [3] :

- مجموعة تأخذ في الإعتبار أوضاع التجارة الخارجية للدول فقط؛
- مجموعة تتضمن جانب مستويات المعيشة فقط؛
- و الأخيرة تشمل جانبي التجارة الخارجية و مستويات المعيشة معاً .

د. التنافسية المستندة إلى أوضاع التجارة الخارجية للدول :

فيها يتم الربط بين مفهوم التنافسية وأوضاع الميزان التجاري للدولة، حيث يدل الفائض على قوة تنافسية الدول والعجز مؤشر على تدهورها.

و جاء ضمن هذا الإطار تعريف المعهد العربي للتخطيط لتنافسية الدول، حيث ركز في التعريف على التجارة الخارجية و الإستثمار الأجنبي المباشر كميادين أساسية لتطوير التنافسية العربية وجاء فيه "أنها الأداء النسبي والحالي والكامن للإقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الإقتصاديات الأجنبية"

ه. التنافسية وفقا لمستويات المعيشة فقط :

1- طارق نوير . مرجع سابق ، ص 4 .

2- المعهد العربي للتخطيط . مرجع سابق ، ص 21 .

3- طارق نوير . مرجع سابق ، ص 4 – 6 .

التنافسية هي قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة ومطردة من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النموّ الإقتصادي مقاسا بمعدل نموّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وجاء في هذا السياق توافق في تعريف المنتدى الإقتصادي العالمي (WEF) و المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، حيث جاء تعريف المنتدى الإقتصادي العالمي "هي القدرة على توفر البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نموّ مرتفعة ومستدامة"، أو "مقدرة الإقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النموّ الإقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي للدخل الفرد".

أما تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية فقد أشار إلى أن التنافسية هي "مقدرة البلد على إنشاء القيم المضافة وبالتالي رفع الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالجاذبية والهجومية والعولمة والاقتراب، و ربط هذه العلاقات في نموّذج إقتصادي إجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف".

و. التنافسية المستندة إلى أوضاع التجارة الخارجية ومستويات المعيشة :

يشير هذا المفهوم إلى تحقيق الدولة التوازن في ميزانها التجاري، بالإضافة إلى قدرتها على تحسين مستويات المعيشة لأفرادها ويعتبر تعريف **لورا أندريا** هو الأكثر شيوعا في هذا الإطار وهو "قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبي إحتياجات الأسواق العالمية، وتساعد في ذات الوقت على تحقيق إرتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لرعايا الدولة المعنية، والعمل على الحفاظ وإستمرارية هذا الإرتفاع" [1].

كما جاء رأي **بورتر** على هذا المنوال بإعتباره أن تنافسية الدولة مفهوم متعدد الجوانب تؤخذ على أنها ظاهرة كلية داخل الإقتصاد، تتأثر ببعض المتغيرات وأن المفهوم الوحيد الشامل للتنافسية على مستوى الدولة [2]"هو إنتاجية الدولة ولرفع مستوى المعيشة داخل الدولة يتوقف على قدرة شركات الدولة على تحقيق مستوى مرتفع من الإنتاجية وزيادتها عبر الزمن".

كما جاء تعريف كل من **مجلس التنافسية للصناعة الأمريكية** "مقدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية، وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخيل الحقيقية" وتعريف **منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية** "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه إختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي".

1- نيفين حسين شمت . **مرجع سابق** ، ص **22** .

2- **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

ومنه وضمن هذا التوجه فان تنافسية الدولة ليست دالة خطية « أو تجمع خطي » لتنافسية المشاريع الفردية داخل الدولة بل أوسع من ذلك، وهي تشمل على العديد من العوامل أي أن المفهوم على هذا المستوى يحتوي على الكثير من المتغيرات الإقتصادية [1].

2. التنافسية على صعيد القطاع أو فرع النشاط:

يشمل مستوى هذا التحليل على مجموع الشركات العاملة في صناعة معينة و جاء التطرق إلى التعريف عل هذا المستوى الأقل تناولاً من بين مستويات التحليل، حيث أن التنافسية هنا هي "تلك القطاعات التي تتمتع بالقدرة التنافسية، أي التي تتضمن شركات قادرة على التنافس في الأسواق المحلية والدولية و تحقق أرباحا على أساس مطرد" [2].

و التعريف الأكثر شيوعا جاء فيه "التنافسية هي قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الإعتماد على الحماية والدعم الحكومي " [3] أي أنها تتميز في هذه الصناعة.

3. التنافسية على الصعيد الجزئي أو المؤسسة

يعتبر تعريف التنافسية عل هذا المستوى من التحليل الأقل تعقيداً وتشعباً حيث يمكن إدماجها في الإطار النظري الذي يفسر السلوك الأمثل للمؤسسة والمتمثل في تخفيض التكاليف أو تعظيم الأرباح [4]، وتدور التنافسية بين المؤسسات على أحد العناصر الثلاث التالية [5] :

- تحديد أسعار تنافسية لمنتجاتهم بالنسبة للمستهلكين مقارنة بمنافسيهم، مما يساعدها على الحفاظ على عملائها؛
- تقديم أفضل مستوى جودة لمنتجاتها، وأيضا الخدمات المرفقة لهذه المنتجات؛

1- نيفين حسين شمت . **مرجع سابق** ، ص **23 – 24** .

2- بتغة صونيا. **إستراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي – دراسة حالة الجزائر –** . مذكرة ماجستير. التخصص علوم التسيير . جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، قسم علوم التسيير ، 2008، ص **26** .

3- أ.زروخي فيرور ، أ.سكر فاطمة الزهراء . **دور اليقظة الإستراتيجية في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية** . في : الدكتور مداح عرايبي الحاج . المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، 08 و 09 نوفمبر 2010 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 ، متاح على:< *http://labocolloque5.voila.net* / > (اطلع في 18 سبتمبر 2012) ، ص **3** .

4- المعهد العربي للتخطيط . **مرجع سابق** ، ص **26** .

5- العيهار فلة. **مرجع سابق** ، ص **85** .

- التجديد والإبتكار في المنتجات بهدف إشباع إحتياجات المستهلكين، وخلق فرص جديدة للإستثمار.

حيث تنشأ التنافسية بين المؤسسات من خلال تطوير منتجات جديدة، فعند قيام مؤسسات بإطلاق منتج جديد في السوق تتسابق المؤسسات الأخرى لمحاكاتها بشكل يشكل خطرا حقيقيا عليها . وتتضمن التعاريف المقدمة حول التنافسية على مستوى المؤسسة واحًدا على الأقل من المعايير التالية [1] :

- **الربحية:** قدرة الشركة على تعظيم أرباح بشكل مستمر؛
- **التميز:** نجاح المؤسسة في تحقيق إختلاف عن منافسيها (منتجات متميزة أو تكاليف منخفضة نسبيا أوالحالتين معاً) ؛
- **التفوق:** المساهمة في التجارة الدولية وزيادة حصتها من السوق العالمي؛
- **المساهمة في النموّ المتواصل :** مساهمة المؤسسة في زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

و تعرف التنافسية والتي تترجم على مستوى المؤسسة بالميزة التنافسية عادة أنها "القدرة المنتظمة ذات المردودية على تسليم السلع والخدمات التي يرغب في إقتنائها المستهلكون أفضل من بقية المنافسين" [2] و وفقا للتعريف البريطاني "تنافسية المؤسسة هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب، وفي الوقت المناسب ما يعني تلبية حاجات المستهلك بشكل أكثر كفاءة من المنشأت الأخرى" [3].

1- تاهي نادية . **دور التوزيع في الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة الإنتاجية – دراسة حالة مؤسسة الحضنة لإنتاج الحليب و مشتقاته** . مذكرة ماجستير. فرع تسويق . جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، قسم علوم التسيير ، 2006 ، ص **62** .

2- أ. حطاب مراد ، أ. سدي علي . **التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التهديدات وفرص التدويل : قراءة في بعض المقالات الأكاديمية و المعطيات العلمية** . في : الدكتور مداح عرابي الحاج . المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، 08 و 09 نوفمبر 2010 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 ، متاح على:< *http://labocolloque5.voila.net* / > (اطلع في 18 سبتمبر 2012) ، ص **4** .

3- قاسي ياسين. **التنافسية الجبائية و تأثيرها على تنافسية الدول** . مذكرة ماجستير. التخصص التسويق. جامعة سعد دحلب بالبليدة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التجارية ، حويلية 2005 ، ص **71** .

و في فرنسا جاء في تقرير صادر عن وزارتها الإقتصادية "التنافسية هي القدرة التي تملكها المؤسسات في وقت معين لمقاومة منافسيها" [1].

و تعرف التنافسية حسب عوامل التنافسية حيث يركز معظم مدراء المؤسسات على ثلاثة عوامل السعر، الجودة، التكلفة بإن "المؤسسات التنافسية هي تقديم منتج ذو جودة عالية وسعر مقبول" [2].

و إستناداً إلى السوق [3] فالتنافسية هي "مستوى الأداء الخاص بالمؤسسة مقارنةً بنظيراتها في السوق إسناداً إلى حصة السوق النسبية[4*]".

أما التنافسية كسلوك فهي تخضع للتقويم الذاتي من قبل الممارسين، و يرى على أنها قيد يحول دون النموّ في السوق، و هناك من يرى أنها محفز قوي يدفع نحو بذل المزيد من الجهود لتحسين المتواصل للأداء على كل المستويات [5].

و منه فانه مفهوم متعدد الأبعاد تجتهد المؤسسات لتحقيقه بغرض تحقيق أهدافها الرئيسية من ربحية و نموّ وإستقرار وتوسع ومسايرة لتطورات البيئة المحلية والدولية قصد إحتلال موقع التنافسي جيد في السوق مع الاستمرارية، أي الحالة التي تدفع المؤسسة إلى التفكير في الكيفيات التي تجعل المؤسسة تطور موقعها في السوق للفترات الزمنية المستقبلية الطويلة.

المطلب الثاني : أنواع التنافسية و أهميتها

تنقسم التنافسية إلى عدة أنواع كل منها يكتسي أهمية كبيرة في إقتصاديات الأعمال الحديثة، وفي هذا السياق سوف يتم التطرق إلى أهم هذه الأنواع و كذى أهميها على التوالي.

1- يحيى لخضر . **دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة – للفترة: 2005/2003** – . مذكرة ماجستير. فرع إدارة الأعمال . جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، قسم علوم التسيير ، 2007، ص **42** .

2- شيقارة هجيرة . **الإستراتيجية التنافسية و دورها في أداء المؤسسة – دراسة حالة: المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة (ENCG)** . مذكرة ماجستير. فرع إدارة الأعمال . جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، 2005 ، ص **7** .

3- سلمان حسين. **الإستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية** . مذكرة ماجستير. فرع الإقتصاد الكمي . جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم الإقتصادية ، 2004، ص **53** .

* – **حصة السوق النسبية للمؤسسة = حصة السوق الخاصة بالمؤسسة/حصة من السوق لأكبر منافس** .

5- نسرين بركات عادل العلي . " **مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية** " . مجلة سلسلة أوراق عمل [على الخط]. 2010 . متاح على: < *http://www.arab-api.org/wps/wps0004.htm*> (اطلع في 18 سبتمبر 2012) ، ص **4** .

الفرع الأول : أنواع التنافسية

للتنافسية عدة أنواع أهمها:

5. تنافسية التكلفة أو السعر:

هي القدرة على إدماج و إدخال منتجات إقتصاد دولة معينة للأسواق العالمية بطريقة مركبة والتي تعتمد بشكل كبير على الميزتين النسبية والتنافسية لها، أي أن البلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من التصدير بصورة أفضل [1]، و لها ثلاث محددات سعر الصرف، معدل الأجور والأسعار النسبية للمنتجات مقارنة بالدول المنافسة.

6. التنافسية غير السعرية:

وهي يشمل التنافسية النوعية ؛ التنافسية التقانية[2] .

أ. التنافسية النوعية:

تضم النوعية والملائمة وتسهيلات التقديم وعنصر الابتكارية فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الأكثر ملائمة للمستهلك يتمكن من التصدير حتى ولو كانت اعلى سعرا من السلع المنافسة.

ب. التنافسية التقانية:

هي تنافس المشروعات من خلال النوعية في الصناعات عالية التقنية، كما أن إنجاز وسيرورة التنافسية يجب فيه الموازنة بين الإنجاز الأدنى، والكامن وأن الإختلال في التركيز على أحدها يؤدي إلى فقدان التوازن في التنافسية ككّل حيث نجد أن هناك نوعين :

1- المعهد العربي للتخطيط . مرجع سابق ، ص 23 .

2- نفس المرجع ، نفس الصفحة .

التنافسية الظرفية أو الخارجية :

تركز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات وإستراتيجياتها .

ج. التنافسية المستدامة أو الكامنة :

التي تعتبر هيكلية وتتمثل في مجموع العوامل غير المتغيرة نسبيا ذات الطبيعة الهيكلية والتي تؤثر بصفة مستمرة على نموّ الحصص السوقية، أي أنها تأخذ طابعاً طويل الأجل [1] فهي تركز على الإبتكار ورأس المال البشري والفكري.

7. أنواع أخرى للتنافسية :

تشمل الأنواع التي يمكن أن تطبق على المستوى الجزئي أو المشروع الإقتصادي، و هي تتمثل في مجموع الكفاءات والقدرات (تنظمية، إدارية ،تقنية ...) التي تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها ونجد هنا:

أ. التنافسية حسب الموضوع [2] :

تتشكل من تنافسية المنتج ؛ تنافسية المؤسسات.

- **تنافسية المنتج** : شرط لازم لكنه غير كافي لتنافسية المؤسسة، يعتمد في تقويمه للمنتج على سعر التكلفة الذي هو غير كافي، حيث يجب إدخال الجودة وخدمات ما بعد البيع وغيرها للتعرف الدقيق على وضعية المنتج في سوق معين ووقت محدد.
- **تنافسية المؤسسات** : المؤسسة مطالبة بتقديم قيمة لزبائنها ولا يتم ذلك إلا إذا حققت فيها إضافة في كل مستوياتها.

ب. التنافسية وفق الزمن [3] : « المنظور المتعلق بالزمن » و فيها :

- **التنافسية الملحوظة** : يعتمد هذا النوع على النتائج المحققة خلال دورة محاسبية، أي أنه غير دقيق فقد تكون النتائج المحققة لأغراض عابرة، وأن النتائج للأجل القصير قد لا تكون كذلك في الأجل الطويل.

1- بتغة صونيا. **مرجع سابق** ، ص **27** .

2- شيقارة هجيرة . **مرجع سابق** ، ص **8** .

3- سلمان حسين . **مرجع سابق** ، ص **53 – 54** .

- **القدرة التنافسية** : تستند لجملة من المعايير التي ترتبط فيما بينها بعلاقات متداخلة مع التأكيد على ضرورة كل منها، وهي الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة إستخدام تدابير وإجراءات معينة تؤدي إلى تميزها حلى منافسيها، وهي تختص عكس الأولى بالفرص المستقبلية أي بنظرة طويلة المدى تشمل عدة دورات استغلال.

ج. التنافسية وفق الإمكانيات الداخلية للمؤسسة [1] : تشمل

- **التنافسية التقانية** : قدرة المؤسسة على التحكم في الأساليب التقنية المرتبطة بإنتاج منتجات ذات جودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة، حيث يتحتم عليها هنا مسايرة التطور التقني وكل متطلبات العمل عليه .

- **التنافسية التنظمية و التسييرية** : درجة تنظيم الوظائف التي تسمح لها بتحقيق أهدافها بصورة فعالة وهو ما يتوقف على نوعية الأنشطة، طبيعية التنظيم، القرارت ودرجة الإندماج، وتتمثل قدرتها البشرية في كفاءة مسيريها وعلاقتهم بالمرؤوسين.

الفرع الثاني : أهداف التنافسية

تهدف المؤسسة في محاولة بلوغ التنافسية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها [2] :

- **تحقيق درجة عالية من الكفاية:** بمعنى أن تحقق المؤسسة نشاطها وأعمالها بأقل مستوى ممكن من التكاليف. وفي ظل التطور التكنولوجي المسموح به، فالتنافسية تساهم في بقاء المؤسسات الأكثر كفاءة ؛

- **التطور والتحسين المستمر للأداء:** من خلال التركيز على تحقيق الإبداعات التكنولوجية والابتكارات، والتي تكون تكلفتها مرتفعة نسبياً، إلا أنها صعبة المحاكاة من قبل المؤسسات المنافسة ؛

- **الحصول على نمط مفيد للأرباح:** إذ تتمكن المؤسسات ذات الكفاءة الأعلى والأكثر تطوراً من تعظيم أرباحها، فالأرباح تعد مكافأة المؤسسة عن تميزها وتفوقها في أدائها ؛

1- بتغة صونيا. مرجع سابق ، ص 28 .

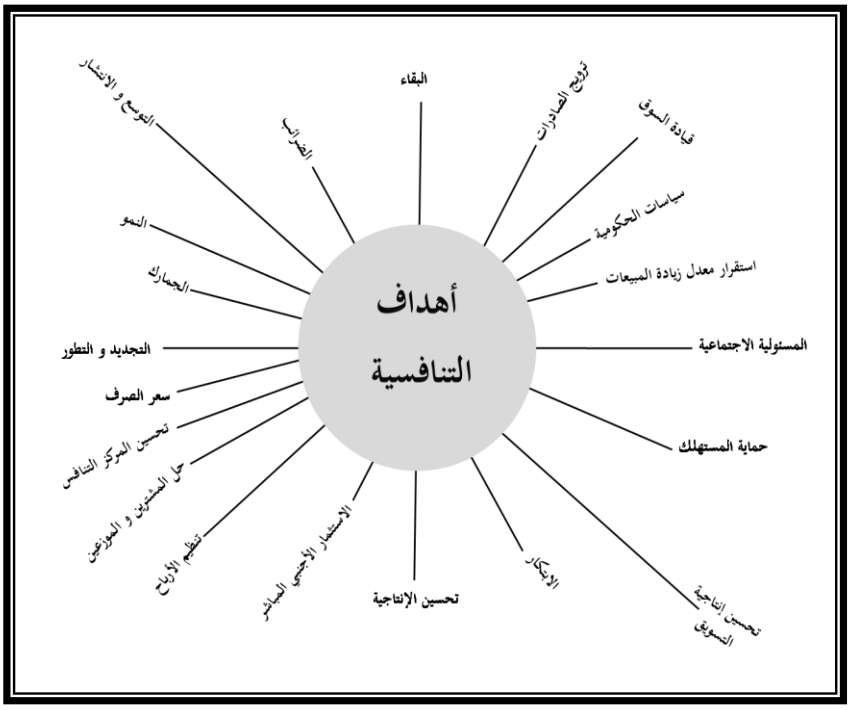
2- العيهار فلة. مرجع سابق ، ص 87 – 88 .

- **تطوير المنتجات و تخفيض التكاليف:** الكلية والأسعار مع زيادة الحصة السوقية للمؤسسة وتحسين مركزها التنافسي، إلى جانب تحسين الربحية للمؤسسة من خلال رفع المبيعات وخفض فترة الاستيراد لرأس المال ؛

للتوضيح أكثر نقدم الشكل التالي الذي يوضح ويجمع أهم أهداف التنافسية.

الشكل رقم 1.2

أهداف التنافسية



- **المصدر** : د. فريد النجار . **المنافسة و الترويج التطبيقي : أليات الشركات لتحسين المراكز التنافسية مدخل المقارنات التطويرية المستمرة** . مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 51 .

الفرع الثالث : أهمية التنافسية

للتنافسية أهمية كبيرة في مواجهة التحديات [1] :

- حتمية إكتساب المؤسسة القدرة على التعامل مع السوق المفتوح دون توافر الدعم والحماية السابقين قبل عصر العولمة ؛
- ضرورة التحول من أساليب العمل التقلدية التي لا تناسب مع حركية الأسواق والضغوط التي تولدها المنافسة إلى أساليب مرنة وفعاله مع تلك المتغيرات ؛
- هي إحدى أهم الركائز التي تدفع التوجه نحو الإهتمام بالبحوث والتطوير، الإبداع والطاقة البشرية؛
- البحث عن صيغ وآليات التميز على المنافسين؛
- أهمية تنمية القدرات التنافسية للمؤسسة التي تميزها في كسب العملاء الحالين والمرتقبين ؛
- و تكمن أهمية التنافسية في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الإقتصاد العالمي المعاصر والتقليل من سلبياته، في ظل أن المعلوم في الفترات الأخيرة كان نموّ كل من التجارة العالمية والإستثمار الأجنبي المباشر في العالم بشكل أسرع من نموّ الناتج العالمي.

المطلب الثالث : مؤشرات قياس التنافسية

أفرزت النظريات والتحاليل الإقتصادية متغيرات إقتصادية عديدة غير منظروة وليس لها قياسات كمية. وأكثر من ذلك فقد وجدت ظواهر وإشكاليات من الصعب تحديدها في البُعْد الواحد أو قياسها إقتصادياً، وذلك إما لكونها ظواهر متعددة الأبعاد أو لإن المفهوم النظري لهذه الظواهر لا يقابله متغير كمي أو كيفي واحد، وعليه فقد لجأ الباحثون إلى قياس هذه الظواهر جزئيا بمؤشرات تعكس الجانب الملموس منها أو إستخدام مؤشرات تقربية لقياس حجمها ولا توجد قياسات كاملة لهذه المتغيرات حتى الأن [2]، و من بين أهم الظواهر التي تندرج ضمن هذا القياس التنافسية على مختلف مستويات التحليل، حيث ركزت الجهود المبذولة لتطوير مؤشرات مركبة لها الغرض وأهم هذه المؤشرات.

1– أ.زروخي فيروز ، أ.سكر فاطمة الزهراء . **مرجع سابق** ، ص **5 – 6** .

2– د. بلقاسم العباس . " **المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول** " . مجلة جسر التنمية [على الخط]. 2008 ، جويلية ، المجلد 07 . متاح على: < *http://www.arab-api.org/devbrdg/brdg707.htm*> (اطلع في 18 سبتمبر 2012) ، ص **2** .

الفرع الأول : مؤشرات قياس التنافسية على مستوى الكلي أو الدول

تتعدد الجهات التي حاولت قياس التنافسية على المستوى الكلي والتي إتجهت كنتيجة لعدم كفاية المؤشرات الجزئية للإحاطة بحجم هذه الظاهرة المركبة والمعقدة الغير ملموسة نحو تطوير مؤشرات مركبة، تتكون بدورها من جملة من المؤشرات الجزئية التي يعتقد أنها تحيط بأغلب مكونات هذه الظاهرة، ومع الزمن أصبحت هذه المؤشرات المركبة الكثيرة التدوال والإستخدام في الأدبيات الإقتصادية، تؤخذ على أنها قياسات يعتد بها في تحديد و قياس حجم التنافسية للدول [1].

و تشترك جميع هذه المؤشرات في أنها تستخدم عدداً كبيراً من المؤشرات الكمية والنوعية لقياس التنافسية والتي يتم ترجيحها وتنظيمها بشكل تنازلي، حيث يتكون المؤشر الإجمالي للتنافسية من عوامل أساسية للتنافسية، يتكون كل منها من مؤشرات فرعية تفصل بدورها إلى مؤشرات اولية [2].

و ثمة العديد من المؤشرات المقترحة للقياس التنافسية الوطنية والتي في مجملها تركز على نموّ الدخل الحقيق للفرد أو على النتائج التجارية للبلد (رصيد الميزان التجاري، تركيب الصادرات والحصة من السوق) [3].

و أهم المؤشرات الموسعة التي تعتمد على قياس القدرة التنافسية للبلد و جاذبيته هي :

1. مؤشر التنافسية الكونية (GCR) :

يقوم المنتدى الإقتصادي العالمي (WEF) بدافوس في سويسرا بنشر تقرير سنوي حول التنافسية في العالم، مستنداً على مؤشر مركب لقياس مستويات التنافسية الوطنية لعينة واسعة من الدول، و قد بدأ العمل على إعداد المؤشر سنة 1879 [4] بالمشاركة مع المعهد الدولي للتنمية الإدراية حتى 1996، ثم إستقل بعد ذلك بإصدار تقرير مستقل بالتعاون مع مركز التنمية الدولية (CID) التابع لجامعة هارفرد (الولايات المتحدة الامريكية) بإسم تقرير التنافسية الكونية [5] المستند إلى عدد كبير من المؤشرات، يتم قياسها بجملة من المتغيرات الكمية والنوعية وبإعطائها أوزانا مختلفة قصد تصنيف الدول وترتيبها.

1- د. بلقاسم العباس . **مرجع سابق** ، ص **2** .

2- د. بلقاسم العباس . **مرجع سابق** ، ص **2** .

3- محمد عدنان وديع . " **القدرة التنافسية وقياسها** " . مجلة جسر التنمية [على الخط]. 2003 ، ديسمبر ، المجلد 02 . متاح على: < *http://www.arab-api.org/devbrdg/brdg212.htm*> (اطلع في 18 سبتمبر 2012) ، ص **20** .

4- د. بلقاسم العباس . **مرجع سابق** ، ص **16** .

5- محمد عدنان وديع . **مرجع سابق** ، ص **23** .

و مع إنضمام كل من الأستاذين **ساكس وبورتر** بدأ التفكير في تغير مؤشر التنافسية إلى مؤشرين رئيسين، يعكس الأول إرتباط التنافسية بالنموّ الإقتصادي " **مؤشر نموّ التنافسية** " و يعكس الثاني إرتباط التنافسية بالإنتاجية وبمستوى دخل الفرد سمي" **المؤشر الجاري التنافسية** " [1] الذي بدأ العمل به في تقرير عام 2000-2001 ثم تحولت التسمية في تقرير 2002-2003 ليصبح " **مؤشر التنافسية للإقتصاد الجزئي** " و مع أن الأبعاد التي يقيسها كل من المؤشرين مختلفة فإنها متكاملة فيما بينها لتشكل صورة كاملة لتنافسية البلد الحالية والمستقبلية.

أ. مؤشر التنافسية للإقتصادي الجزئي:

يتكون من مؤشرين فرعين هما: المؤشر الفردي لتطوير قطاع الشركات بوزن 37 %، و المؤشر الفرعي لنوعية بيئة الأعمال بوزن 63 %، و يعتمد المؤشر تقسيم الدول حسب معدل دخل الفرد مقوماً بمعيار القدرة الشرائية إلى دول ذات دخل مرتفع، دول ذات دخل متوسط ودول ذات دخل منخفض ويبرز المؤشر أهمية دور المؤسسات وبنية الأسواق والسياسات الإقتصادية الداعمة للنموّ[2].

ب. مؤشر نموّ التنافسية :

يعكس هذا المؤشر تصنيف الدول إستناداً إلى قدرة الإقتصاد الوطني على تحقيق النموّ المستدام في المدى المتوسط، حيث يعتمد في ذلك على ثلاث ركائز جديدة لمكونات هذا المؤشر هي التكنولوجيا، المؤسسات العامة، البيئة الإقتصادية الكلية وبنى مؤشر خاص لكل واحد منها.

2. منهج المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD):

يعد المعهد الذي يتخذ من سويسرا مقرا له، كتاباً سنوياً عن التنافسية في العالم (**WCY**) يتضمن تصنيفا للدول حسب قدراتها التنافسية وفقا لإجمالي عدد من المؤشرات التي ترصد مبادئ التنافسية الدولية وتحليلها حيث توزع هذه المؤشرات إلى أربع مجموعات رئيسية هي: الأداء الإقتصادي، الفعالية الحكومية، كفائة قطاع الأعمال والبنية التحتية. لكل منها عناصر يحوي كل منها على جملة من المتغيرات بعضها بشكل قياسات كمية مباشرة وأخرى قياسات عن مسوحات الرأي[3] .

1– د. بلقاسم العباس . **مرجع سابق** ، ص **16** .

2– المعهد العربي للتخطيط . **مرجع سابق** ، ص **24** .

3– محمد عدنان وديع . **مرجع سابق** ، ص **22 – 23** .

3. منهج البنك الدولي (WB) :

يعد البنك بيانات عن مؤشرات التنافسية للعديد من الدول، غير أنه لا يصدر تقريراً خاصاً بهذا الغرض ويعتمد في ذلك على أكثر من 64 مؤشراً محددة للتنافسية يضع ترتيبا للدول وفقها، والتي تنتمي إلى أحد المجموعات التالية: الإنجاز الإجمالي، الديناميكية الكلية وحركية السوق، الديناميكية المالية، البنية التحتية، مناخ الإستثمار ورأس المال البشري والفكري والبنك لايقدم ترتيبا دوليا لمؤشر تنافسية مركب بل يقدمها في "**مؤشرات التنافسية**"[1] .

4. منهج المعهد العربي للتخطيط :

طوّر المعهد العربي للتخطيط -الكويت- مؤشر التنافسية العربية لقياس التنافسية الدولية للدول العربية وتحليلها كمؤشر مركب يعتمد كلياً على المتغيرات والبيانات الكمية الموضوعية، خالي من البيانات النوعية ، حيث يخضع هذا المؤشر لنفس الضوابط و المنهج العلمي الذي طورت به المؤشرات ذات الصلة[2]، يتدرج هذا المؤشر في الإنقسام إلى مجموعتين رئسيتين الأولى " **مؤشر التنافسية الكامنة** " التي تبرز مناطق القوة والضعف الظرفية للإقتصاديات العربية والمؤثرة على وضعها التنافسي والثانية "**مؤشر التنافسية الجارية**" تركز على العناصر الديناميكية التي تشكل أسس ومحددات استدامة القدرة التنافسية [3] والتي تنقسم بدورها إلى حزمة من المؤشرات .

5. مؤشرات متخصصة مساعدة :

تقوم عدة جهات دولية بإعداد تقارير ومؤشرات قد تكون ذات صلة بالتنافسية من بينها[4] :

أ. مؤشر الحرية الإقتصادية لدول العالم:

الذي يعده معهد Heritage ويتكون المؤشر من تجميع عشرة عوامل، ويحتوي كل من هذه العوامل على متغيرات ومؤشرات مكونة، ويتم إحتساب المؤشر عن طريق متوسط المؤشرات الفرعية وقمتها تتروح بين 1 و تعني الحرية الكاملة، و 5 و تعني غياب الحرية الإقتصادية بشكل كامل ويضم المؤشر عدداً كبيراً من الدول العربية.

1- محمد عدنان وديع . **مرجع سابق** ، ص **22** .

2- د. بلقاسم العباس . **مرجع سابق** ، ص **12** .

3- المعهد العربي للتخطيط . **مرجع سابق** ، ص **35 – 87** .

4- محمد عدنان وديع . **مرجع سابق** ، ص **24** .

ب. مؤشر مجتمع المعلومات Information Society Index (ISI) :

و يعده مركز التنمية الدولية IDC بالتعاون مع جريدة World Time و يشمل 35 دولة، ويقدم عن هذه الدول بياناً عن قدراتها على المشاركة في ثورة المعلومات مقارنة بالبلدان الأخرى. ويقدم للحكومات والمخططين وللشركات الدولية العاملة في مجالات تقانة المعلومات والإتصالات والمؤسسات الكبرى المعينة، بيانات وتحليلات عن تقدم كل من هذه الدول نحو مجتمع الرقمية وتقييم فرص السوق في هذه البلدان وتطوير السياسات حولها. يقيس المؤشر الأثر الكوني لتقانة المعلومات وإنتشار الانترنيت.

ج. المؤشر الثلاثي عن ثورة الأمم للإقتصاديات الصاعدة :

تَعُدُ منذ عام 1996 جريدة الأحداث العالمية وتصدر مرتين في العام، و يتكون المؤشر المركب الثلاثي من 63 متغيراً أعطيت وزناً واحداً لتشكيل ثلاثة مؤشرات مركبة فرعية هي: مؤشر البيئة الإقتصادية، مؤشر تبادل المعلومات و مؤشر البيئة الإجتماعية.

كما تقوم وحدة الإستطلاع في الايكونوست EIU بتصنيف البلدان حسب المخاطر في وثيقة تصدر دورياً بإسم Risk Rating Review (CRS)، وتَعُدُ مجلة السياسة الخارجية كذلك مؤشراً مركبا بإسم مؤشر العولمةاضافة الى المؤشرات الخاصة بكل دولة مصدرها محلي خاص لهيئة محلية خاصة بمتابعة التنافسية التي غالبا تابعة للحكومة.

الفرع الثاني : مؤشرات قياس التنافسية على مستوى فرع النشاط الإقتصادي

تعتبر هذه المؤشرات الأقل تناولاً في البحث والتحليل الإقتصادي، ويتم قياس التنافسية على هذا المستوى بإستعمال متوسطات هي لا تعكس بالضرورة أوضاع مؤسسات معينة ضمن القطاع المدروس، وانما تشترط ضمن هذا القياس أن تكون هذه المتوسطات ذات فوارق محدودة والتي تعود لعدة تغيرات، ويتم تقييم التنافسية فرع النشاط بالمقارنة مع فرع نشاط مماثل لبلد أخر؛ فإن فرع النشاط الذي يحقق بشكل مستديم مردوداً متوسطاً أو أعلى في ظل المنافسة يمكن أن يعتبر تنافسياً، وأهم المؤشرات المستخدمة لهذا القياس [1] :

- مؤشرات التكاليف و الإنتاجية ؛
- مؤشرات التجارة و الحصة من السوق الدولية ؛

1- محمد عدنان وديع . مرجع سابق ، ص 13 – 19 .

- الميزة النسبية الظاهرة ؛
- دليل التجارة ضمن الصناعات ؛

1. مؤشرات التكاليف والإنتاجية:

يكون فرع النشاط تنافسياً إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل (TEP) فيه متساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المنافسة، أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب.

إن مشكلة الرئيسية لمقارنة التكلفة الوحدية تنجم عن غموضها؛ فإن إرتفاع التكلفة الوحدية النسبية بسبب إرتفاع الأجور أو زيادة في سعر الصرف يكون مرغوباً إذا ما كان يعكس زيادة جاذبية صادرات البلد، وإلا فالتكلفة الوحدية للقطاع ينبغي أن تتيجة للهبوط بالمقارنة مع تكلفة المنافسين التجاريين[1] .

2. مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولية:

يستعمل الميزان التجاري والحصة من السوق الدولية عادةً كمؤشرات عن التنافسية على مستوى فرع النشاط، ففي نطاق التبادل الحر فان فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية، او أن حصته من المستوردات الوطنية الكلية تتزايد لسلعة معينة أخذاً بالإعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الإستهلاك الوطنيين الكلي، كما أن فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الدولية الإجمالية لسلعة معينة أو أن تتصاعد حصته من الواردات الدولية أخذاً بعين الإعتبار حصة البلد المعني في التجارة الدولية [2] .

3. الميزة النسبية الظاهرة : (R.C.A.I)

يقاس مؤشر الميزة النسبية الضاهرة بالمعادلة التالية :

$$RCA_{ij} = \frac{[(\text{الصادرات الكلية للبلد j})]/[(\text{الصادرات المنتج i للبلد j})]}{[(\text{الصادرات الدولية الكلية})]/[(\text{الصادرات الدولية المنتج i})]}$$

1- محمد عدنان وديع . مرجع سابق ، ص 14 – 15 .

2- محمد عدنان وديع . مرجع سابق ، ص 17 .

ودلالة هذا المؤشر أنه في حالة الحصول على قيمة أكبر من الواحد الصحيح دلّ ذلك على تمتع هذا النشاط بميزة نسبية والعكس صحيح. كما يساعد هذا المؤشر على نقد الخبرة السابقة لعملية تخصيص الموارد في الدولة على السلع المختلفة كما شهد هذا المؤشر العديد من الصيغ المختلفة غير أنها تشترك جميعها في تحديد الميزة النسبية للدولة إتجاه العالم الخارجي.

4. دليل التجارة ضمن الصناعات (I.I.T.I)

يبين هذا الدليل الصلات التجارية ضمن الصناعات وكلما إرتفعت قيمته كلما دل ذلك على تقدم الصناعة في البلد المعني[1] .

الفرع الثالث : مؤشرات تنافسية الشركات (المؤسسات) على المستوى الجزئي.

يعتمد الإقتصاديين في تقييم الوضع التنافسي لكل مؤسسة على عدد من المؤشرات أهمها:

- الربحية ؛
- تكلفة الصنع ؛
- الإنتاجية الكلية للعوامل ؛
- الحصة من السوق.

1. الربحية :

تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وهو مؤشر مهم يدل على نجاعة نشاط المؤسسة، فيعمل على قياس الفعالية الكلية للمنظمة [2] وتشكل الربحية مؤشراً كافياً من التنافسية الحالية بإستعمال مجموعة من النسب.

غير أنه لابد من أن تكون بشكل متصاعد قابل للإستمرار على المدى المتوسط والطويل لضمان البقاء في السوق [3]، أي أن ما يهم المؤسسة حقاً ليست الأرباح الحالية في لحظة معينة، وإنما ما يمكن تحقيقه مستقبلاً وإستمراريته لفترات طويلة من الزمن، هذه المنافع المستقبلية للمشروع تعتمد على العديد من

1- محمد عدنان وديع . **مرجع سابق** ، ص **19** .

2- يحيى لخضر . **مرجع سابق** ، ص **47** .

3- نسرين بركات عادل العلي . **مرجع سابق** ،ص **6** .

العناصر أهمها: إنتاجيته النسبية، تكلفة عوامل إنتاجيته، الجاذبية النسبة لمنتجاته وعلى إنفاقه الحالي على البحث و التطوير [1].

و يمكن قياس تنافسية المؤسسة إنطلاقا من الربحية كمؤشر بالإعتماد على المحاسبة والنسب المالية للمؤسسة أهمها[2] :

- مؤشر (Tobin.sa) **توبن**: يمثل نسبة القيمة السوقية للدين ورؤوس الأموال الخاصة للمشروع على تكلفة إستبدال أصولها هذه النسبة، إذا كانت أقل من الواحد فان المشروع ليس تنافسيا[3]؛
- المردودية الإقتصادية: (نتيجة الاستغلال. ضرائب على الأرباح / الأصول) ؛
- المردودية المالية: الربح الصناعي / الأموال الخاصة ؛
- نسبة الأرباح: الناتج الإجمالي الخام على رؤوس الأموال ؛
- الإنتاجية الظاهرة للعمل :القيمة المضافة الإجمالية / عدد العمال ؛
- نسبة هامش الربح :ناتج الاستغلال الخام / القيمة المضافة الإجمالية، و غيرها.

و يعتبر إرتفاع هذه النسب مقارنة بالمنافسين يمثل مؤشر مهم على تنافسية المؤسسة، وعليه المؤسسة التي تحقق أرباح مستمرة أكبر من منافسيها هي مؤسسة تنافسية.

2. تكلفة الصنع :

تتضمن جميع المصاريف المباشرة والغير المباشرة من أجل إنتاج وحدة واحدة وتعبر عن قدرة المؤسسة على الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة مقارنة مع منافسيها، وهي تلعب دوراً هاماً حيث لا يمكن بلوغ أسعار تنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف، ومنه تسعى كل مؤسسة إلى خفض عناصر التكلفة عن منافسيها لتحقيق مركز تنافسي يضمن لها البقاء في السوق [4].

1– محمد عدنان وديع . **مرجع سابق** ، ص **6** .

2– أ. حطاب مراد ، أ. سدي علي . **مرجع سابق** ،ص **4 – 5** .

3– سلمان حسين . **مرجع سابق** ، ص **54** .

4– أ.زروخي فيرور ، أ.سكر فاطمة الزهراء . **مرجع سابق** ، ص **6** .

و يمكن إعتبار تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين مؤشراً كافياً عن التنافسية في فرع النشاط ذو إنتاج متجانس (ذو منتجات متشابهة)، ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة [1]، وتعتبر المؤسسة غير تنافسية عندما تكون تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها السائد في السوق.

3. مؤشر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (PGF) :

تعد الإنتاجية مؤشراً هاماً حيث ترتبط إرتباطاً وثيقاً بتنافسية المؤسسات حيث تقيس مدى كفاءة المؤسسات في إستخدام مواردها، و التي يعبر عنها بالنسبة بين المخرجات والمدخلات كما تقيس الفعالية التي تحول بها المؤسسات مجموع عوامل الإنتاج إلى منتجات ورفع الإنتاجية الكلية للعوامل، يعتبر من الأهداف الرئيسية للمؤسسات حيث تستخدمها في المقارنة الداخلية لمعرفة إتجاه تطور إنتاجية المؤسسة خلال سلسلة زمنية محددة وفي المقارنة الخارجية مع نظيراتها المتشابهة لمعرفة مسار تطورها [2]، حيث من غير المعقول تصور وجود نمو منافسة تسند إلى مكونات إنتاجية ضعيفة.

4. الحصة من السوق :

مقدار مساهمة المؤسسة في السوق الداخلي والخارجي حيث قد لا تعكس الأولى (السوق الداخلي) حقيقة المؤسسة خاصة ضمن السوق الذي يحظى ببعض الحماية و الدعم الحكومي [3]، هذه النسبة التي يعبر عنها غالبا بـــــ الحصة السوقية = إجمالي قيمة مبيعات المؤسسة / إجمالي قيمة مبيعات القطاع، أي أنه من الممكن أن تكون المؤسسة تستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون لها قدرة تنافسية على المستوى الدولي، و لتقدير التنافسية الفعلية للمؤسسة يجب مقارنة تكاليف نشاطها مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين [4].

إن العلاقة ما بين التنافسية على الأصعدة الثلاثة (المنشأة ، القطاع والدولة) هي علاقة تكاملية، إذ أن تنافسية أحدها يؤدي إلى تنافسية الأخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود

1– محمد عدنان وديع . مرجع سابق ، ص 11 .

2– يحيى لخضر . **مرجع سابق** ، ص 48 .

3– أ. حطاب مراد ، أ. سدي علي . **مرجع سابق** ،ص 5 .

4– بوشويط إبتسام . **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية** . مذكرة ماجستير . التخصص إدارة مالية ، فرع التحليل الاقتصادي . جامعة منتوري بقسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2010 ، ص 8 .

شركات ذات تنافسية قادرة على قيادة القطاع لإكتساب المقدرة التنافسية، وهو ما يتيح الحصول على مستويات معيشة أفضل على الصعيد الدولي .

وفي المقابل فإن تحقيق الدولة لمعدل مرتفع مع تحسين مستمر لدخول الأفراد يعد دليلاً على أن النشاطات الإقتصادية المختلفة، تمتلك في مجملها مميزات تنافسية تسمح لها بالمنافسة الدولية [1].

1- أ.زروخي فيرور ، أ.سكر فاطمة الزهراء . مرجع سابق ، ص 4 .

المبحث الثاني

الخصائص المحددة لمعالم العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة وفقا لمتغيرات بيئة الإقتصاد العالمي

مسّت التحولات العالمية في عصرنا كل جوانب الحياة ولعل أبرز إنعكاساتها تلك التي ظهرت على الجوانب الإقتصادية منها، والتي ظهرت في شكل عدة تغيرات سريعة مترابطة بشبكة متداخلة من العلاقات التي يصعب أخذ معها أحد المتغيرات ودراسته منفرداً، وقصد تِبيان أهم ملامح هذه التغيرات وأكثرها بروزاً ونمواً، سنحاول في هذا الجزء من البحث تلخيص أهم تلك التحولات التي يشهدها الإقتصاد العالمي.

المطلب الأول: ملامح هيكلة الإقتصاد العالمي

من البديهيات التي لا تحتمل التأويل في هذا المجال أنه لا وجود لإكتفاء ذاتي شامل في أي مجتمع من المجتمعات البشرية الحديثة، حتى وإن كانت دولة تتصف بهذه الصفة فإن ذلك أمر مؤقت ومرهون بالظروف الإقتصادية والإمكانات المتوفرة. فالدول كالأفراد لا يمكن أن تنتج كل إحتياجاتها إعتمادا على مواردها الذاتية، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتلائم مع ظروفها الطبيعية والإقتصادية و التي تؤهلها لذلك [1].

ومن بين أبرز السمات المميزة للتعاملات الإقتصادية الحالية نمو معدلات التبادلات التجارية والمالية الدولية إلى مستويات قياسية إضافة إلى ظهور أنماط جديدة في التخصص وتقسيم العمل الدولي والتي نوضحها في هذا المطلب.

الفرع الأول: تأكيد الإعتماد الدولي المتبادل في ظل التدويل المستمر لمظاهر العلاقات الإقتصادية الدولية

إن الإعتماد الدولي المتبادل ليس ظاهرة حديثة حيث أنها صاحبت مختلف مراحل التطورات الإقتصادية، لكن الملفت في العصر الحديث أنها أخذت طابعا جديداً ودرجة عالية من الكثافة بإعتبارها من أهم ملامح الإقتصاد العالمي الحديث الذي يدفع إلى حتمية ترابط وإندماج مختلف الإقتصاديات وإستحالة بقاء نمو قدرات، أي دولة دون التعامل والإستفادة من مزايا دول أخرى وبالتالي عدم إمكانيتها الإستمرار بمعزل عن زيادة التأثير المتبادل بين مختلف مكونات البيئة الإقتصادية العالمية. فالتدويل المستمر للعلاقات

1- جاسم محمد . التجارة الدولية . عمان ،الأردن : دار زهران ، 2006 ، ص 9.

الإقتصادية الدولية المتمثل في حركة التصدير للسلع والخدمات ورؤوس الأموال التي زادت معها درجة التشابك والترابط بين مختلف الأنشطة الإقتصادية على الصعيد العالمي، كل ذلك يدفع في اتجاه نمو الإعتماد الدولي المتبادل[1] .

و هنا تأتي ظاهرتا الإندماج التجاري والإندماج المالي كأبرز سمتين تميزان ظاهرة الإعتماد الدولي المتبادل واللتين تقيسان حدة و شدة هذه الظاهرة [2] .

1. الإعتماد الدولي المتبادل والإندماج التجاري

تعرض الإقتصاديون عبر مختلف الأزمنة لمنافع التجارة الدولية ودورها كمحرك للتنمية الإقتصادية، غير أن التجارة الدولية شهدت موجات من الترعة الحمائية خاصة خلال نهاية القرن العشرين حين إتبعت الدول النامية في الخمسينيات و الستينيات سياسات الإنتاج الصناعي لتغذية السوق المحلية بالمصنوعات بدلاً من إستيرادها، أو ما عرف بإستراتيجية إحلال الواردات في ظل إعتقادات حدوث تدهور مزمن في الأسعار العالمية للسلع الأولية والخدمات؛ بسبب إكتشاف سلع مصنعة وسيطة تنافس السلع الأولية الطبيعية مع زيادة الإقتصاد في إستخدام السلع الأولية وإعادة تدويرها، ولذلك كانت الدعوة إلى دفع عجلة التصنيع في الدول النامية في ظل حماية جمركية مرتفعة وإقامة صناعات ناشئة ومحمية لتحل محل الواردات.

غير أن التدهور الذي شهدته إقتصاديات الدول النامية خلال عقد الثمانينات والذي تمثل في إنخفاض شديد في معدلات نموها؛ نتيجة لتفاقم المديونية الخارجية وتدهور شديد في معدلات شروط التبادل التجاري؛ أدى إلى إعادة النظر في الآراء التي سادت نظرية التنمية التي إعتمدت على إستراتجية التوجه إلى الداخل وخاصة أن بعضها من الدلائل عن تجربة دول شرق أسيا خلال الثمانينيات، أفادت أن هذه الدول طبقت إستراتيجية التوجه إلى التصدير فإستطاعت بذلك أن تصل إلى درجة عالية من التنافسية في الأسواق العالمية وأن تحقق معدلات نمو مرتفعة، ومع كل ذلك أصبح مبدأ تحرير التجارة يلقى مزيدا من القبول بإعتباره إحدى الوسائل التي تسهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية[3] .

فعلى صعيد المؤسسات المالية الدولية فقد أسهم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في صياغة ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي التي يشكل تحرير التجارة الخارجية عنصراً أساسياً فيها، كما

1– د.عادل احمد حشيش ، د.مجدى محمود شهاب. **العلاقات الإقتصادية الدولية** . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2005 ، ص **59**.

2– بتغة صونيا. **مرجع سابق** ، ص **3 – 4** .

3– أ. زروق جمال الدين . **مرجع سابق** ، ص **3–16 – 15**.

ساهم إنهيار النظام الإشتراكي في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي في بداية التسعينات في تسارع وتيرة الإصلاح الهيكلي لقطاع التجارة الخارجية الذي شمل تحرير القيود على المدفوعات الجارية والرأسمالية.

وتماشياً مع هذه التطورات أنشئت منظمة التجارة العالمية في بداية عام 1995 كخاتمة لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية المنبثقة عن مفاوضات جولة أوروغواي، لتكون الإطار المؤسسي الموحد في إتجاه تحرير التجارة العالمية إعتمادا على تطبيق عدد من المبادئ الأساسية الرامية إلى تنظيم مفاوضات تجارية لتعزيز قواعد الإتفاقيات وتطوير التفاهم والترتيبات بشأن تنفيذ هذه الإتفاقيات.

و أصبح نمو معدلات التجارة الدولية يفوق بكثير معدلات نمو الناتج المحلي على مستوى العالم [1] في الفترات الماضية القريبة والحالية مع إستمرارية في ذلك، وهو ما سيقود إلى مزيد من التقارب والإعتماد الدولي المتبادل لفترات الزمنية القادمة.

2. الإعتماد الدولي المتبادل و الإندماج المالي

إن تزايد الترابط بين الدول عن طريق التجارة كان يسير جنباً إلى جنب مع توثق الروابط المالية التي عززت بدورها من تأثير التمويل الدولي على التجارة [2]. فعند تتبع تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم اليوم نجد أنها لم تعد مقيدة من الناحية الجغرافية، فقد تزايدت أهمية ودور الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل خاصة عقب أزمة المديونية الخارجية الدولية عام 1982 والتي أصبح معها الإستثمار الأجنبي المباشر بديلاً للقروض الأجنبية، فبينما كان تدفق الأموال عبر الحدود في فترة سابقة؛ يتم في المقام الأول من حكومة إلى حكومة أو من وكالة تسليف متعددة الأطراف إلى حكومة، فإن الأمر لم يعد كذلك اليوم؛ إذ أن معظم الأموال المتحركة الآن عبر الحدود هي أموال خاصة، وكل ما يهم هو مدى جاذبية فرص الإستثمار والمناخ المشجع على تدفقها ، ذلك أن الأموال ستذهب حيث توجد الفرص الجيدة.

و يقصد بالإستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم إنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر أو يسيطرون فيها على الإدارة. ويتميز الإستثمار الأجنبي المباشر عن

1- د.عادل احمد حشيش ، د.مجدى محمود شهاب. **مرجع سابق** ، ص **60**.

2- بتغة صونيا. **مرجع سابق** ، ص **3 – 4** .

الإستثمار في الأوراق المالية، الذي يعني تملك بعض الأوراق المالية لا تسمح بممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في إدارة المشروع الإستثماري [1].

ويتخذ الإستثمار الأجنبي المباشر عدة صور من أبرزها:

أ. الإستثمار الثنائي:

هو شكل من إشكال التعاون، يتجسد في شكل مشروعات مشتركة، يقوم ما بين طرفين أحدهما وطني والأخر أجنبي . أما فيما يتعلق بالطرف الوطني فقد يكون فرداً أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها أو خليطا ما بين الاثنين، في حين قد يكون الطرف الأجنبي مستثمراً خاصاً أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية [2].

ب. الإستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (شركات متعددة الجنسيات):

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أهم طرف في الإستثمار الأجنبي المباشر. وقد ازداد دورها هذا مع تعاظم الثورة التكنولوجية المعاصرة، ذلك أن تطور مجال المعلومات قد سهلت حركة كل من الإستثمار والصناعة إلى حد كبير، بحيث صار بإمكان أية شركة كبيرة أن تمارس وتراقب عدة نشاطات في أجزاء عديدة من العالم دون أن يتعين إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة تتواجد بها . وهكذا تراجعت العقبات التي تعترض سبيل المشاركة والتحالف الإستراتيجي عبر الحدود.

و مع التوسع الكبير لإنتقال الأموال الدولية بالإستثمار الأجنبي المباشر؛ فالتوسع الهائل في أسواق المال العالمية وزيادة درجة تكاملها بعدما أصبحنا بصدد صناعة مالية حقيقية يتنامى حجم أعمالها، وعدد منتجاتها ،وإنتشارها على الصعيد العالمي بشكل هائل كل يوم. ومن ثم تزايد بشكل هائل حجم رؤوس الأموال التي تتبادل يوميا بين الأسواق المالية الدولية المختلفة وبسرعة هائلة بفضل وسائل الاتصال الحديثة، حيث أصبح رأس المال العالمي ينمو ويتحرك دون أن تربطه صلة ووثيقة بعمليات الإنتاج وحاجات التمويل للتجارة العالمية مؤكداً بذلك سيطرة الإقتصاد الرمزي على إقتصادنا المعاصر حيث تتداول أشكال

1- أ. أحمد زغدار . " **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة** " . مجلة الباحث [على الخط]. 2005، العدد 3. متاح على : < *http://www.univ-ouargla.dz/Pagesweb/PressUniversitaire/.html* > (اطلع في 18 سبتمبر 2012)، ص **160 – 161** .

2- عباس نبيلة ، لمال فريد مصطفى . **أساسيات الأعمال في ظل العولمة** . الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005 ، ص **131 – 132** .

الثروات المالية كالأسهم والسندات بشكل شبه منفصل عن الإقتصاد الحقيقي (الإستثمار، الإنتاج والاستهلاك) وفي مناخ تسوده المضاربة الضخمة [1].

لقد ساعد تحرير التجارة الدولية وتزايد حرية إنتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية و المعلوماتية بشكل كبير على الترابط بين مختلف دول العالم وزيادة درجات الإعتماد المتبادل فيما بين الدول في ظل تأكيد عالمية الأسواق.

الفرع الثاني : تطور التقسيم الدولي للعمل

يتسم النظام الإقتصادي العالمي الجديد بوجود أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي، وقد ظهر ذلك جلياً في طبيعة المنتج الصناعي فأصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات التي يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة، بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع إحدى هذه المكونات ولهذا لم تصبح هناك نظرة تقليدية للتقسيم الدولي للعمل كما كان سابقا، بل أصبحت هناك نظرة متجددة بإعتبار أن دول الجنوب أصبحت بدورها تتخصص في تصنيع المنتجات بدل المواد الأولية وبات هناك تقسيم للعمل جديد خاصة المتعلق بالدول الأسيوية[2].

وتعد الشركات المتعددة الجنسيات أهم من ساهم في تغيرات تقسيم العمل الجديد من خلال توطين حلقات الإنتاج في بلدان مختلفة حول العالم، حيث تقوم هذه الشركات المتعددة الجنسيات بتجزئة عملياتها الإنتاج، إذا رأت أن في نقل مثل هذه العمليات تحقيق أكبر ربح ممكن لها يساعدها على تجزئة سلسلة عمليات الإنتاج، التطور الكبير الذي حصل في حقل تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات وسرعة انتقال رؤوس الأموال والسلع بين الأقاليم والدول والقارات، فأصبح من الممكن صنع أي جزء من الأجزاء المكونة للسلعة الواحدة وإنجاز أي نشاط إقتصادي في أي مكان من العالم حيث تكون تكاليف الإنتاج منخفضة والأرباح في أعلاها وحيث يمكن بيع المنتجات أو شحنها بالسرعة المطلوبة إلى الأماكن التي هي بحاجة إليها وفي الوقت المحدد. وتعمل هذه الشركات على إحلال الوحدات الإنتاجية والصناعة الفرعية المبعثرة في أكثر من مكان محل الوحدات الإنتاجية الصناعية التقليدية العملاقة في بلدان المركز مما يعني بدوره أن هذه الشركات تضع الآن إستراتيجيها وخططها الإنتاجية دولياً وليس التوزيعية والتسويقية فقط، وفي الوقت

1- د.عادل احمد حشيش ، د.مجدى محمود شهاب. **مرجع سابق** ، ص **60**.

2- بتغة صونيا. **مرجع سابق** ، ص **5** .

نفسه فإنها تدير كل جزء من أجزاء العملية الإنتاجية محليا وفقا للظروف والأوضاع والأحوال السائدة إقليمياً كل هذا بفضل الإتصالات وثورة المعلومات[1].

إن هذا التحول في الميزات النسبية يرجع إلى تعدد أنواع السلعة أو المنتج الواحد ومنه ظهر تقسيم العمل بين الدول المختلفة في نفس المنتج، ومنه أصبح من المألوف بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة، بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول بحيث تتخصص كل دولة في جزء أو أكثر منها وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة، و قد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل الدولي خاصة في الدول الصناعية[2].

المطلب الثاني الدور المتنامي للإتفاقات الإقليمية والتكّتلات الإقتصادية

صاحب الإندماج الإقتصادي الدولي الداعي إلى تحرير التجارة متعددة الأطراف من خلال إتفاقيات منظمة التجارة العالمية تنامي كبيير لظاهرة الإتفاقيات الإقليمية وإتجاهات إلى العديد من الإندماجات على أسس إقليمي، في شكل تكّتلات إقتصادية ما أدى إلى ظهور إشكالية الثنائية في توجه إقتصاديات العالم في إتجاه إندماج إقليمي؛ أو في إتجاه إندماج دولي. وعليه سنستعرض أهم هذه الإتفاقيات "الدولية و الإقليمية" مع توضيح لأهم المراحل التي وصلت إليها هذه الإتفاقيات.

1. التطور التاريخي لموجات الإتفاقيات الإقليمية التجارية

يشير **سوكت** (2006) إلى أن العالم شهد ثلاث موجات من الإتفاقيات الإقليمية التجارية [3].

1. بدأت **الموجة الأولى** عند تأسيس " الحماية الإقتصادية الأوروبية " في 1958 والتي تطورت لاحقاً لتصبح الإتحاد الأوروبي. وقد حاولت العديد من الدول النامية تقليد التجربة الأوروبية إلا أنه لا توجد تجربة ناجحة حتى الآن مقارنة بالإنجازات الأوروبية، وقد يعزى سبب هذا التواضع في الإنجاز إلى النظرة للتكّتل كآلية لخفض تكاليف التصنيع من خلال سياسة إحلال الواردات مع إهمال الشروط المؤسسية اللازمة لنجاح التكّتل.

1– د. ضياء مجيد الموسوي . **العولمة و اقتصاد** . الجزائر : ديوان مطبوعات الجامعية ، 2003 ، ص **51 – 52** .

2– بتغة صونيا. **مرجع سابق** ، ص **5** .

3– أحمد الكواز . " **إندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية** " . مجلة الخبراء [على الخط]. 2010 ، يونيو ، العدد 37 . متاح على: < *http://www.arab-api.org/books/b2010175.htm*> (اطلع في 18 سبتمبر 2012) ، ص **14 – 15** .

2. بدأت **المرحلة الثانية** بتفعيل الولايات المتحدة الأمريكية للمادة الرابعة والعشرين من الجات، وذلك بعد توقيعها على إتفاقيات مناطق التبادل الحر مع الكيان الصهيوني وكندا والمكسيك، و رغم التركيز على حرية التجارة في هذه الإتفاقيات إلا إن هناك إهتمام أيضا بشمول قواعد المنشأ والقيود غير الجمركية والسياسة التنافسية.

3. بدأت **الموجة الثالثة** منذ تسعينات القرن الماضي عند تكاثر هذه الإتفاقيات في العالم (وصلت إلى أكثر من 160 إتفاقية مسجلة لدى منضمة التجارة العالمية حتى أوائل سنة 2010) ، وبناء على هذه الموجة الثالثة برز مفهوم "طبق المعكرونة" الطويلة بفعل عضوية العديد من الدول في أكثر من تكّتل إقليمي تجاري.

وفي ظل هذه الموجات وتحديداً بعد الموجة الثانية بدأ الإهتمام يبرز في ما إذا كانت هذه التكّتلات داعمة أو معوقة لتحرير التجارة متعددة الأطراف وقد أشار **بجواتي و بناجاريا** (1996) في هذا المجال، إلى أنه في حالة مساهمة هذه الإتفاقيات بتعجيل التجارة متعددة الأطراف؛ فإنها تعتبر داعمة والعكس صحيح حيث تعتبر معوقة.

2. أسباب إنتشار الإتفاقيات الإقليمية التجارية :

تورد الأدبيات ذات العلاقة العديد من الأسباب وراء هذا النوع من الإنتشار، والتي يمكن إجمالها في الأسباب التالية [1] :

1. الإحباط من نظام التجارة المتعدد الإطراف : بعد أن وصل عدد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الإطار المؤسسي الأول لتحرير التجارة الدولية إلى حوالي 153 دولة، فإن الوصول إلى إجماع حول المزيد من التحرير التجارة يعتبر أمراً صعباً بفعل تضارب تصورات الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك من حيث حرص أو عدم حرص بعض الدول على تحرير عدد من الأنشطة ولعل من أوضح الأمثلة على المصالح هو إنهيار مفاوضات الدوحة التي عقدت في يوليو من عام 2008؛ بسبب الإختلافات ما بين الولايات المتحدة والهند والصين حول نفاذ السلع الزراعية في أسواق العالم النامي.

2. قدرة الإتفاقيات الإقليمية التجارية على تحقيق تحرير التجارة في الأنشطة غير المغطاة من قبل إتفاقيات في المنظمة، ويتسق هذا السبب مع الشواهد التطبيقية من حيث ذهاب العديد من الدول النامية إلى الإتفاق على تعريفات جمركية وتنازلات خدمة خارج ما ورد في إتفاقيات المنظمة، وكما أشار **ويلي**

1– أحمد الكواز . مرجع سابق ، ص **11 – 12** .

(2008) فإنه عند دراسة الإتفاقيات الإقليمية التجارية الخاصة بسنغافورة – الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة – الجماعة التجارية الأوربية وسنغافورة – نيوزلندا وسنغافورة – استراليا و نغافورة – اليابان وتايلاند– استراليا، يلاحظ شمول هذه الإتفاقيات على الإهتمام خاص بسياسات المنافسة (التي لا تعتبر محل إهتمام إتفاقيات المنظمة)

3. جاذبية الإتفاقيات الإقليمية التجارية للإستثمار الأجنبي المباشر ويشار في هذا الصدد إلى تجربة إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، حيث تدفقت الإستثمارات الأجنبية المباشرة لكندا بمعدل 21.4 مليار دولار سنويا بعد الإتفاقية (حوالي أربعة أضعاف المستوى الذي كان سائدا خلال السنوات السبع السابقة للإتفاقية)، كما بلغ متوسط تدفق رأس المال على المكسيك خلال الفترة (1994–2000) حوالي 11.7 مليار دولار (ثلاثة أضعاف المتوسط الذي كان سائدا خلال السبع سنوات السابقة للإتفاقية).

4. رغبة الدول بضمان مستقبل أفضل من خلال الإتفاقيات الإقليمية التجارية : تدخل بعض الدول في عضوية هذه الإتفاقيات لتخوفها من فقدان النفاذ للأسواق الكبيرة (في ظل إتفاقيات التجارة متعددة الأطراف)، ورغبتها في الحصول على نفس الأفضليات التي تتمتع بها الدول الأعضاء حاليا في الإتفاقيات الإقليمية التجارية فقد أشار **ويلي** (2008) أن كندا إستهدفت من الإتفاقية الكندية –الأمريكية الحماية ضد إستخدام إجراءات محاربة الإغراق والرسوم المضادة من قبل المنتجين الأمريكيين.

5. كما أن أحد أسباب إنشاء الإتفاقيات الإقليمية التجارية هي تحقيق مصالح المفاوضين والسياسيين الخاصة، حيث يرغب المفاوضون بإستمرار التفاوض في العديد من الإتفاقيات للإستفادة من قدراتهم التفاوضية لأسباب مالية، كذلك يستخدم السياسيون هذه الإتفاقيات بإعتبارها أحد مكاسب إدارتهم السياسية ولأغراض انتخابية أو للإستمرار في مناصبهم، كما أن هذه الإتفاقيات تواجه بمعارضة أقل (مقارنة بالمعارضة التي تواجه بها الإتفاقيات متعددة الأطراف)؛ بفعل صغر حجم المنافسة التي ترتبط بها ضد المنتجات المحلية كما يحبذ السياسيون إلتزامات الإصلاح المترتبة على الإتفاقيات الإقليمية التجارية لمحدوديتها من ناحية؛ ولعدم صعوبة العودة عنها (مقارنة بالإلتزامات الواردة في الإتفاقيات متعددة الأطراف) من ناحية أخرى.

3. الدّور المتنامي للتكّتلات الإقتصادية :

ونعني بها تلك التكّتلات الإقليمية والدولية ذات الأثر على التجارة الدولية والتعاملات الإقتصادية البينية المختلفة، ويمكن التعرض إليها فيما يلي :

أ. التكّتلات الإقتصادية الدولية :

إن من أهم الخصائص الهامة المميزة للإقتصاد المعاصر هو تنامي دور المؤسسات العالمية في إدارة الشؤون النقدية والمالية والتجارية للإقتصاد العالمي التي تعمل في تطبيق سياساتها، من خلال آليات متجددة في إطار من التنسيق فيما بينها لضبط إيقاع المنظومة العالمية. بما يساعدها إلى تزايد دورها وتأثيراتها في السياسات الإقتصادية لمعظم دول العالم [1].

ونعني بهذه المؤسسات الركائز الأساسية للعولمة الإقتصادية والتي تقود إلى فرض النموذج الليبرالي للتنمية ففي المجال التجاري، تعد المنظمة العالمية للتجارة (WTO) المسئول الأول عن وضع القواعد التي تحكم تسيير وإنسياب حرية التجارة بين الدول والتي ساهمت في التوسع الهائل الذي شهدته التجارة الدولية خلال العقود الخمسة الأخيرة .

وفي المجال المالي والنقدي فإن دور كل من وصندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدّولي (I.B) في تسيير القروض ساهم بشكل كبير في تنقلات و إنسياب رؤوس الأموال بين الدول .

وعليه فإن لهذه المنضمات الدولية دور كبير في قيادة التحولات الإقتصادية العالمية، خاصة في إتجاه رفع كافة الحواجز والأساليب الحمائية. إذ تساهم إلى حدّ بعيد في المزيد من تحرير المبادلات الدولية وتوسيع مجالاتها لتشمل كل المجالات.

ب. التكّتلات الإقليمية :

في ظل التحديات المختلفة لبيئة الأعمال، فقد بادرت العديد من الدول إلى التكّتل فيما بينها خدمة لإقتصادياتها ومؤسساتها ،خاصة بعد نجاح التجربة الأوربية وفي الوقت الذي تشكل فيه هذه الإتحادات، خاصة النّاجحة منها، العديد من المزايا والفرص التنافسية للدول الأعضاء، كإتساع نطاق الفرص التسويقية وإمتيازات تنسيق السياسات وإستغلال قنوات ومنافذ التوزيع والإتصالات ، فإنها قد تؤدي أيضا إلى تزايد حدّة المشاكل التسويقية في بعض المجالات التي يكون فيها بناء الميزة على أساس مشترك ومتشابه ، كما أن هذه التكّتلات تشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للمنافسين الخارجين عنها خاصة إذا ما تمّ التعامل والتفاوض معها بشكل منفرد بعيد عن أي إطار تكّتلي مقابل،[2] وأبرز هذه التكّتلات هي :

- **أولا الإتحاد الأوربي :**

1- د.عادل احمد حشيش ، د.مجدى محمود شهاب. مرجع سابق ، ص 78.

2- بلالي أحمد . مرجع سابق ، ص 35 .

يعتبر الإتحاد الأوربي من أهم التكّتلات الإقتصادية لقوة إقتصادات الدول المكونة له، والأكثر إكتمالاً من حيث مراحل التطور والنضج. ولقد مرت المسيرة الأوربية بمراحل عديدة على إمتداد أكثر من 60 سنة في إتجاه الوحدة، فأول خطوة لهذا الاندماج كانت في 1948 من خلال الاتحاد الجمركي ثم الجماعة الإقتصادية للفحم والصلب في 1951، و بعدها معاهدة روما في 1957 لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة، ثم في سنة 1968 إنشاء الجامعة الإقتصادية الأوروبية وصولا إلى إعلان الاتحاد الأوروبي سنة 1991 في شكل توقيع معاهدة ماستريخت، ومع دخول اليورو حيز التنفيذ في 2002 تكون إقتصاديات أوروبا قد قطعت شوطاً هاماً في إتجاه الوحدة التي أصبحت معها قطباً إقتصادياً عالمياً [1].

- **ثانيا تكّتل النافتا NAFTA بالأمريكا :**

ظهر تكّتل النافتا NAFTA بعد 14 شهراً من المفاوضات الشاقة في 12 أوت 1992 بـــ : سان أنطونيو بتكساس، حيث توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك إلى توقيع إتفاقية مبدئية تهدف إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة فيما بينها، وتمخض عن هذه الإتفاقية إزالة كافة الحواجز الحدودية أمام التجارة والإستثمار بين الدول الثلاث خلال حد زمني قدره خمس عشر عاماً من تاريخ سريان الإتفاقية، مما يؤدي إلى تكوين أكبر منطقة إستهلاكية في العالم تتمتع بحرية التجارة الداخلية. وتعتبر هذه الإتفاقية في الواقع مكّملة لإتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة والتي تم التوصل إليها في عام 1988، غير أن هذه الإتفاقية لم تصل بعد لإنشاء سوق مشتركة بسبب غياب تعريفة جمركية موحدة خارجية وغياب سياسة تجارية موحدة بإتجاه باقي الدول، وظهرت جليا الانعكاسات المتباينة لهاته الإتفاقية على الأطراف الثلاث المشكلة لهاته الرابطة [2] .

ومن غير الواضح سبب تحوّل موقف الولايات المتحدة من التعدّدية التي أدت إلى هذا الإتفاق وإن كان البعض يعزوه إلى ما أسماه **جاغديش باجواتي** (jagdish bhagwati) « العلل المتزامنة للعملاق المتهافت »، أي انه جاء كإنعكاس للأوضاع الراهنة من إعادة نظر ودراسة أكثر في مجالات تفوق مجموعة من الدول في شكل تكّتل إقليمي موحد، كل هذه العوامل أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التفكير في تجمع إقليمي خاص بها يعزز من قدراتها التنافسية المهددة خاصة من قبل الدول الأسيوية، ومن هنا كان ميلاد هذا التكّتل القائم على عامل وحدة الإقليم [3].

1– د. حسن عبيد . **الخطوط الاساسية في محاظرات النقود و البنوك** . القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ، 2007 ، ص **15 – 17** .

2– بتغة صونيا. **مرجع سابق** ، ص **9** .

3– د. محمد محمود الإمام . **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق** . القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ، 2009 ، ص **410** .

- **ثالثا التكّتلات الأسيوية :**

باتت دول جنوب شرق أسيا على وجه التحديد تمثل تهديداً كبيراً وقلقاً عظيماً بالنسبة للدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية اللذان تمثلان أكبر وأقوي تكّتلين إقتصاديين عالميين، فقد أصبحت دولها ذات إقتصادات تتمتع بالقوة والهجومية في نقس الوقت، وأسهمت إمكانيتها وقدراتها التنافسية العالية في أن تصبح مشاركتها في التجارة الدولية أكثر حضوراً خاصةً في ظّل تزايد معدلات نموّها، وضمن أهم التكّتلات الأسيوية يوجد محوران أساسيان و هما : رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم آسيان؛ وجماعة التعاون الإقتصادي لآسيا الباسيفيكية والمعروفة باختصار باسم آبيك APEC .

- **رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN :**

هذا التكّتل جاء بمبادرة من رئيس وزراء ماليزيا في يوليو عام 1990 و الذي أخذ طابعاً إقتصادياً تجارياً بعد أن أنشئت هذه الرابطة كنوع من الحلف السياسي سنة 1967، و هو مكون من عشرة دول هي تايلاند، سنغافورة، ماليزيا، بروناي، أندونسيا، الفلبين، فيتنام، ميانمار، اللاووس، وكمبوديا. وجاءت هذه الرابطة لمحاربة مواجهة السياسات الحمائية تجاه صادراتها من قبل الولايات المتخذة الأمريكية وأوربا، الأمر الذي جعل منها بحق تكّتلا إقتصاديا له وزنه في الإقتصاد العالمي ودور متزايد في حجم التجارة الدولية، حيث يقدر ناتجها الإجمالي 735 مليار دولار و تجارتها الكلية 720 مليار دولار[1].

- **مجموعة التعاون الإقتصادي لأسيا الباسيفيكية**

هذه الجماعة جاءت لتؤكد مرة ثانية على أن دول منطقة أسيا أصبحت تشكل منطقة قوة إقتصادية عالمية، وتقترب فكرة هذه الجماعة من النادي الإقتصادي أو المنتدى الذي يتم التشاور فيه حول مسائل التجارة الدولية وتنسيق السياسة الإقتصادية الكلية بدون إلتزام مقّنن مسّبق فيما بينها، وهي جماعة تظّم ضمن عضويتها من التجمعات الإقليمية، كل من منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا، بالإضافة إلى دول أخرى لتشكل 21 إقتصاداً عضواً، هذه المجموعة تم إنشاؤها عام 1989 لتنمية التكامل الإقتصادي في منطقة الباسيفيك وضمان إستدامة النموّ الإقتصادي في دولها.

المطلب الثالث : التوجه نحو إقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات

في خلال الثلاث قرون الماضية بدءاً بالتغيير السريع على مختلف الأصعدة الإنسانية ومع بداية الخمسينيات من القرن الماضي، أصبحت ملامح الحضارة الإنسانية الجديدة (أو الموجة الثالثة) أكثر وضوحاً،

1- د. محمد محمود الإمام . **مرجع سابق** ، ص **336** .

و في نفس الوقت تسارعت خطوات تهاوي الحضارة الصناعية (الموجة الثانية) و مع احتضار هذه الموجة ازدادت معالم الحضارة الجديدة وضوحا.

وكما يتوقع الباحثون فإن الحضارة الجديدة سوف ترسي قواعد قوية لمجتمع المعلومات مع إنتهاء لغة الصناعية، فإنه من المتوقع أن يحدث الإعتماد على مصادر متجددة للطاقة كبديل للطاقات غير المتجددة و كذا التركيز على مصادر متنوعة للطاقة بدلاً من التركيز على نوع واحد، مع ظهور وتطور صناعات جديدة تعتمد على الإلكترونيات، كما أن التجّسس الصناعي سيكون سمة عصر الموجة الثالثة عصر المعلومات وما يعنيه ذلك من إنقلاب على عدة أسس [1].

1. إقتصاد المعرفة كبديل للإقتصاد الصناعي :

أضحت أهمية المعلومات والمعرفة تتعاظم أكثر فأكثر في الإقتصاد والمجتمع ككّل؛ مما أدى إلى بروز ظاهرة الإعتماد المتزايد على المعلومات العلمية والتكنولوجية و إنتشار إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تطبيقات متنوعة في جميع مجالات الإدارة والإقتصاد. وغدت محركاً حيوياً للنموّ في الإقتصاد العالمي وهو ما أدى إلى ولادة إقتصاد جديد هو إقتصاد المعرفة؛ ففي حين كانت الأرض، والعمالة ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الإقتصاد القديم، أصبحت الأصول المهمة في الإقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء والمعلومات وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد أو العمالة، وتقدر الأمم المتحدة أن إقتصاديات المعرفة تستأثر الآن 7 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتنمو بمعدل 10 % سنوياً، وجدير بالذكر أن 50 % من نموّ الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي مثلا هو نتيجة مباشرة لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[2].

إن التحول من إقتصاد المادي إلى إقتصاد لا المادي، يقوم على أساس الرأس المال البشري والذي يتطلب تبني إستراتيجية ذات شقين يكمل كل منهما الآخر، الزيادة في مصادر إنتاج ونقل المعارف في المدى الطويل كالتعلم، التكوين، البحث والتطوير هذا من جهة، ومن جهة أخرى الإعتماد على

1- د. عبد السلام أبو قحف . **التنافسية و تغير قواعد اللعبة: رؤية مستقبلية** . الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1996 ، ص **9 – 11** .

2- مراد علةّ . **جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة : – دراسة نظرية تحليلية –** . في : الدكتور الدكتور حاتم القرنشاوي . المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي : النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي ، 18 إلى 20 ديسمبر 2011، كلية الدراسات الإسلامية ، الدوحة ، [على الخط]. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي : د. بشر محمد موفق لطفي ، 2012 ، متاح على: < جاهزية-الدول- العربية-للاندماج-في اقتصاد-30169 /http://iefpedia.com/arab> (اطلع في 18 سبتمبر 2012) ، ص 5 .

تكنولوجيات متطورة والمتمثلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وبمعنى أخر يتطلب الاندماج في الإقتصاد المعرفي شرطان أساسيان هما إقامة بنُى تحتية تكنولوجية متطورة والإستثمار في الرأس المال الفكري [1].

أ. تكنولوجيا الإعلام والاتصال [2] :

لقد أصبح من المسلم به أن تكنولوجيا المعلومات والإتصالات تمثل حالياً ثورة صناعية من تحولات وقفزات علمية ومعرفية عالية المستوى والتقنية وأصبح المشكل الأساسي لمختلف دول العالم هو كيفية التعامل وتسيير الكم الهائل من المعلومات المتدفقة، هذه المعومات التي كانت في الماضي يشكو العالم من ندرتها ولعل أهم النتائج التي أفرزتها هذه الثورة هي السرعة الفائقة وهي أهم عناصر الفعالية حيث أنها العامل الرئيسي لنجاح أي قرار في تحقيق أهدافه بذلك تولد هناك مفهوم جديد لعاملين رئيسين ألا وهما: عاملا الزمان والمكان مما يولد بيئة قرار جديدة تفرض على الفاعلين الدوليين التكيف معها.

إن تشييد بنُى تحتية تكنولوجية في إطار إقتصاد المعرفة يكون أساسا بالإستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كصناعة البرمجيات وصناعة معدات الإعلام الآلي، فهذه التكنولوجيات لها دور أساسي في عملية تسريع وتجديد دورة العمل والإنتاج، فقد غيرت ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات طريقة التفكير والعمل وساهمت في تحسين ظروف الحياة وخاصة الإقتصادية منها ويمكن لتكنولوجيا المعلومات.

رأس المال الفكري [3] :

إن الإستثمار في رأس المال البشري يهدف إلى الحصول على مداخيل أكثر من التكاليف التي يتطلبها، فالرأس المال البشري يشير إلى مجموعة المعارف والمهارات والخبرات، وكل القدرات التي تمكن من زيادة إنتاجية العمل داخل المؤسسة.

2. تعزيز التجارة الإلكترونية وظهور الشركات الافتراضية

ظهرت التجارة الإلكترونية مع التطورات التكنولوجية الحاصلة وثورة الأنترنت وبروز ما أصبح يعرف بالقطاع الرابع للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال، فقد تعزز دور التجارة الالكترونية وفتح

1- مراد علةّ. **مرجع سابق** ، ص **6 – 7**.

2- محي محمد مسعد . **ظاهرة العولمة : الأوهام و الحقائق** . الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 2004 ، ص **23 – 24**.

3- مراد علةّ. **نفس المرجع سابق** ، نفس الصفحة .

المجال أمام ظاهرة الشركات الإفتراضية [1] محدثة بذلك تحولاً نوعياً في المبادلات التجارية التقلدية وخصوصاً الشبكات الرقمية التي ساهمت في تقدم البنى التحتية الالكترونية و التعاملات التجارية عبر الأنترنت في تزايد مستمر، فلقد بلغ حجم التجارة الإلكترونية 2.8 تريليون دولار و هذا عام،2004 وحسب إحصائيات أخرى قدر معدل النموّ السنوي لإقتصادات الأنترنت في أوربا 87 % حتى سنة 2004 ويشّكل هذا النوع من الإقتصادات في بعض البلدان الأوربية من حتى 9 % من إجمالي الناتج المحلي [2] لكن بالرغم من التزايد المضطرد لحجم التجارة الالكترونية عالمياً، إلا أنه مقارنة بحجم التجارة التقليدية؛ فإن ذلك لا يمثل سوى نسبة ضئيلة ويعزى هذا الإسهام الضئيل إلى أزمة ثقة في وسائل وطرق الدفع ويرتقب حدوث إتساع كبير في رقعة إستعمال التجارة الالكترونية مع تنامي برامج تأمين و حماية إستعمال بطاقات الدفع ومنح المجال أمام إستخدام ما يسمى بالنقود الالكترونية.

إن إقتصاد المعرفي المقترن بتكنولوجيا الإعلام والاتصال هو إقتصاد السرعة الفائقة، فإذا كان الإقتصاد التقليدي في العصر الصناعي هو إقتصاد الحركة، حيث أن التحول من الإقتصاد التقليدي إلى الإقتصاد المعرفي يصنع تحدياً أمام إدارة مؤسسات الأعمال، ففي ظّل الإقتصاد التقليدي كان التحدي الذي يواجه المؤسسات هو كيفية (إدارة الندرة) في الموارد (الأموال، المعدات، اليد العاملة) والتي تتناقص بالاستخدام، أما في ظّل إقتصاد المعرفة فقد انتقل التحدي إلى (إدارة الوفرة) حيث تحول الاهتمام إلى خلق الوفرة في المعلومات والمعرفة التي تزداد قيمتها بالاستخدام، فقد أصبحت المعرفة ورأس المال الفكري أهم مستلزمات الإقتصاد المعرفي والموجودات الأكثر أهمية في المؤسسات.

1- بلالي أحمد . **مرجع سابق** ، ص **34** .

2- بثغة صونيا. **مرجع سابق** ، ص **17** .

المبحث الثالث

تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أثرت التطورات الإقتصادية العالمية في المنشأت الصغيرة والمتوسطة بوسائل شتى، فمن جهة قدمت لبعض المنشأت فرصا للتوسع والنموّ؛ ومن جهة أخرى سوف تعاني المنشأت التي ستخلف قدرتها التنافسية عن الركب من التعرض لمنافسة ضارية في كل أنحاء العالم.

ففي الوقت التي عانت فيه الكثير من المنشأت الصغيرة والمتوسطة حتى في الدول المتقدمة من تدهورٍ في قدرتها التنافسية، وجدت مشروعات أخرى طرقاً عزّزت بها فعلياً موقعها في السوق العالمية.

المطلب الأول: الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تضمنت هذه الطرق تبني أحد الإستراتيجيات التالية [1]:

1. إستراتيجية الابتكار:

يتجسد أهم مصدر للمعرفة والإبتكار في الإقتصاد العالمي الحالي في البحث والتطوير، فعلى الرغم من أن الإستثمار في المعرفة الجديدة نشاط محفوف بالمخاطر لا تستطيع أن تبرره معظم المنشأت الصغيرة والمتوسطة حتى في الدول المتقدمة؛ فإن هناك مصادر أخرى للمعرفة تستطيع الاستفادة منها بعض المنشأت الصغيرة والمتوسطة خصوصاً تلك الموجودة في الدول المتقدمة، وتتضمن تلك الدرجة العالية من تطوير رأس المال البشري وقوة عاملة ماهرة.

2. إستراتيجية تقنية المعلومات:

يمكن أن يلعب تطبيق تقنية المعلومات الحديثة وتبنيها دوراً فعالاً في خفض التكاليف، إذ تستطيع شبكة الأنترنت ومعالج البيانات أن يساعدا في التخفيف من تأثيرات وفورات الحجم ولإستثمارات الضخمة في مجالات مثل: تصميم المنتجات والتسويق والإتصالات التي تحد من القدرة التنافسية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة.

---

[1]- د.رياض بن جليلي . " **تنافسية المنشات الصغيرة و المتوسطة : الخصائص والتحديات** " . مجلة جسر التنمية [على الخط]. 2010 ، ماي ، المجلد 09 . متاح على : <*http://www.arab-api.org/devbrdg/brdg905.htm*> (اطلع في 18 سبتمبر 2012) ، ص **10 – 11** .

3. إستراتيجية الأسواق المحددة:

يؤدي الإندفاع نحو الأسواق الكبيرة إلى عدم حصول العديد من شرائح السوق الصغيرة على ما تستحق من إنتباه، وتوفر هذه الأسواق فرصاً للمنشأت الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك مستوى ملائماً من التقنية إلى جانب المرونة وسرعة التحرك الضرورية لخدمة الأسواق المحدودة نسبياً مع أنها متنوعة جغرافياً، وقد كانت هذه هي الإستراتيجية التي تبنتها المنشأت الألمانية الصغيرة والمتوسطة التي ركزت على سوق محددة محدودة توفرت لها فيها ميزة تنافسية، ثم ركزت كل مواردها في المحافظة على الريادة في هذه السوق التي تتطلب أن يتسم سياسة الإنتهاج والعمليات بمستوى عالٍ من القدرة على تكييف المنتجات حسب إحتياجات الزبائن و التفاعل معهم.

4. إقامة الشبكات:

تقيم الشركة هنا شبكة من العلاقات مع الشركات الأخرى الكبيرة أو الصغيرة من خلال مجموعة متنوعة من وسائل الربط الرسمية و غير الرسمية: مثل التعاقد من الباطن.

5. التجمعات الصناعية:

في إستراتيجية تكوين التجمعات تستفيد المنشأت القريبة من الربط مع المنشأت القريبة منها جغرافيا و يتيح لها ذلك جني مزايا وفورات الحجم والاستفادة من فوائض المعرفة.

6. إستراتيجية الإستثمار الأجنبي المباشر:

وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، فقد تزايد تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرور الوقت، إذ تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول عديدة مثل إيطاليا، وهولندا، واليابان من زيادة قيمة إستثماراتها المباشرة الأجنبية بفعالية من الناحيتين النسبية والمطلقة [1] .

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المنشأت الصغيرة والمتوسطة

تواجه معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء كانت في الدول المتقدمة أو النامية، قدراً متزايداً من المنافسة والضغوط الحادة، ذلك أن قوى التدويل والعولمة تضغط على المؤسسات بمختلف أحجامها، بما

1- لخلف عثمان . مرجع سابق ، ص 77.

في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كي تحسن من وضعها التنافسي، لذلك تتزايد أهمية سعي هذه المؤسسات لمواجهة هذه الضغوط من خلال حماية هوامش الربح، وخفض النفقات، والتحديث، وتبني أكفأ التكنولوجيات، ولا تؤثر هذه الضغوط التنافسية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فردي، بل تؤثر أيضا على تجمعات وشبكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة.

و تواجه المنشأت الصغيرة والمتوسطة عموما ثلاث مجموعات من التحديات التنافسية تتمثل في: القيود المتصلة بالحجم و الخلل الذي يشوب الأسواق وتحيز السياسات من هذا القطاع، ولكن حدة هذه التحديات تتزايد في الدول النامية عموما وهي على التوالي[1] :

1. التحديات المتصلة بالحجم:

يمثل الحجم الصغير قيد على المنشأت الصغيرة والمتوسطة حينما تكون إقتصاديات الحجم عاملاً رئيسياً في أي مرحلة من مراحل سلسلة القيمة مما يقلل من قدرتها على المنافسة كما يعوق صغر الحجم المشروع في الأنشطة عالية المجازفة، حيث تتطور التقنية بخطى سريعة وتعتمد على الإستثمارات الضخمة في البحث والتطوير، وأخيرا لقد ثبت أن إصدار شهادات تفيد الإلتزام بمعايير الإنتاج والعمليات الصناعية مكلف للغاية بالنسبة للشركات الصغيرة، وبالتالي يزيد ذلك من صعوبة إندماجها في سلاسل القيمة العالمية.

2. أوجه الخلل التي تعتري السوق:

عندما تواجه المنشأت الصغيرة والمتوسطة موقف غير مواتٍ عندما يتعلق الأمر بالحصول على المدخلات والائتمان والعمالة وأسواق التقنية والمعلومات، ويرجع السبب الإقتصادي وراء أوجه القصور تلك، إلى أن الجهات المقدمة لهذه العوامل قد تجد أنه من الأسهل والأوفر إقتصادياً التعامل مع عدد قليل من الشركات الكبيرة بدلاً من التعامل مع عدد كبير من المنشأت الصغيرة والمتوسطة المتفرقة على سبيل المثال، من حيث توافر المعلومات عن المشروع و سهولة مراقبته، وتكلفة الرجوع إلى العميل في حالة إخفاقه مقارنة بحجم الصفقة.

و في المحيط الحالي للإقتصاد المعرفة يتجسد أحد التحديات المهمة بالنسبة للمنشأت الصغيرة والمتوسطة في إيجاد التقنية الجديدة وتقييمها وشرائها وإتقانها وقد تكون هذه المهمة مكلفة وطويلة، وفي حالة الدول النامية فان المشكلة السابقة تتضاعف بسبب سوء وضع المنشأت الصغيرة والمتوسطة الذي لا

[1]- د.رياض بن حليلي . **مرجع سابق** ، ص **11 – 12** .

يمكنها من التعامل مع التغير الفني والتقني، و قد أوضحت البحوث الميدانية أن المنشأت الصغيرة والمتوسطة لا تدرك حتى مدى ضعفها فنياً وتقنياً؛ إذ أن الكثير من القائمين على هذه المنشأت غير مطلعين على إمكانيات المنافسة في الدول الأخرى وعلى طبيعة المهارات والتقنيات الجديدة اللازمة لمسايرة الركب، كما أنهم يفتقرون إلى التعليم والمعرفة الخاصة بتنظيم المنشأت بما يؤهلها لبحث و تحديد ما تحتاجه من تقنية أو مساعدة.

3. تحيز السياسات ضد المشروعات الصغيرة:

تميل العديد من السياسات الحكومية حتى تلك التي يقصد من بعضها مساندة المنشأت الصغيرة والمتوسطة إلى إلحاق الضرر بالمنشآت الصغيرة، وقد تتضمن هذه السياسات سياسات الإستيراد والتصدير والضرائب وإدارتها إضافة إلى جوانب أخرى عديدة في إطار القوانين واللوائح التي تزيد بشكل غير متكافئ من تكلفة المعاملات التجارية بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تساهم في إتجاه بقائها صغيرة حيث يمكن أن تؤدي الحوافز الضريبية التي يتم حسابها والتخطيط لها بشكل سيء إلى إنتشار وحدات صغيرة الحجم قصد تجنب الضرائب، وعلاوة على ذلك فقد أدت السياسات التي تقصد إنتاج منتجات صناعية معينة للمنشأت الصغيرة والمتوسطة إلى تكبيل المنافسة و تأخر في الارتقاء التقني لهذه المؤسسات.

المطلب الثالث: القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جميع أرجاء العالم ضغوطاً تنافسية متزايدة مقرونة بعدم تكافئ في مدى إتاحة التكنولوجيات والموارد العلمية المتقدمة. وواقع الأمر هو أن هناك قلة فقط من المنشآت الصغيرة والمتوسطة قادرة على استغلال الفرص التي تخلقها العولمة وهذه «المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحديثة» هي التي تتمتع بإمكانيات النموّ والتصدير، وهي تشكل جزءاً صغيراً من فئات الحجم «المتوسط»، وجزءاً أصغر من فئات الحجم «الصغير».

حيث من المرجح أن تكون فرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة في الصمود أمام المنافسة أكبر من فرص نظيراتها التقليدية، غير أن نسبة المؤسسات الحديثة تختلف إختلافاً كبيراً بين الدول، إذ توجد معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة في الدول المتقدمة والدول الصناعية الجديدة التي توجد لديها قطاعات تصديرية حيوية وقاعدة كبيرة من العمالة المتعلمة والفنية. فحجم هذه الفئة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صغير نسبياً، حتى في الدول المتقدمة فأقل من 20 % من المؤسسات الأوروبية الصغيرة والمتوسطة يمكن إعتبارها حديثة، وفقاً لمعايير التصنيف الأوروبية، وحتى تلك المؤسسات تواجه ظروفاً صعبة للغاية في كثير من الدول، نتيجة لتغير طبيعة المنافسة من منافسة سعرية، إلى منافسة معتمدة على الجودة،

والمرونة، والتصميم، والثقة في المنتج، وإقامة الشبكات، ولا يقتصر هذا التغيير على المنتجات الصناعية المتقدمة، بل يمتد أيضا حتى إلى المنتجات الصناعية التقليدية. وهو ما تأكده أيضا تجربة دول جنوب شرق آسيا أن«غالبية المؤسسات الصغيرة كان أداؤها منخفضاً في السوق العالمية، وأن المؤسسات التي من المرجح أن يكتب لها البقاء هي تلك التي تتمتع بإمكانيات تصديرية، والتي تتوفر لها إمكانية للنموّ من مؤسسات صغيرة الحجم إلى مؤسسات فعالة متوسطة الحجم»،كما تبين تجربة هذه الدول بوضوح أن المؤسسات متوسطة الحجم ذات التوجه التنموّي والتي تميل بشدة نحو إستخدام التكنولوجيا والتدريب وخدمة أسواق متخصصة ملائمة هي التي تتوفر لها في المقام الأول فرص للنجاح من بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] وانه من غير الممكن على الإطلاق أن تتمتع المنشآت متناهية الصغر بموقع متميز في الإقتصاد العالمي طالما أنها مستمرة في توفير إحتياجات البقاء لأصحابها، بإستخدام تكنولوجيات بسيطة ونظم إدارية بدائية.

وتفتقر معظم الدول النامية، إلى قطاع من المنشآت المتوسطة قوي وديناميكي مشابه لذلك الذي نشأ في شرق آسيا، ومن ثم أصبحت تلك الدول تعاني مما أصبح يعرف باسم ظاهرة «الوسط المفقود» ويؤدي الإفتقار إلى مثل هذا القطاع الحيوي إلى ضعف حلقات الربط بين قطاع المنشآت الكبيرة وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى إرتفاع مفرط في المكون المستورد للمنتجات، وإلى إنعدام الكفاءة، نتيجة لضعف المنافسة المحلية، وفوق ذلك فهو قد يزيد من قابلية التأثر بإرتفاع بالإنكماشات الإقتصادية التي تهدد بالتأثير سلباً على مستويات التوظيف والطاقات الإنتاجية الوطنية وأظهرت البحوث الحديثة كيف أن الدول التي توجد لديها قاعدة راسخة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة وروابط فعالة مع المنشآت الكبيرة قد تمكنت من تحقيق إرتفاع في معدلات نموّ الصادرات. وعلى العكس من ذلك، نجد أن الدول التي لم تتمكن من بناء . قاعدة قوية تتسم بعلاقات ربط فعالة قد عانت عموماً من إنخفاض معدلات نموّ الصادرات وبإختصار، يؤدي غياب قطاع تنافسي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى ضعف القدرة التنافسية للإقتصاد بوجه عام[2].

و شهد مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤخراً تحولاً ملحوظاً نحو موضوع القدرة التنافسية وصارت هناك مجموعة متزايدة من الأدبيات تتناول القدرة التنافسية بوصفها محور التركيز الجديد بالنسبة لجهود وسياسات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد بينت نتائج البحوث الميدانية الحديثة أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تواجهة سوق محدودة تتزايد في الإنكماش وتتعرض بشكل متزايد لمنافسة

1- لخلف عثمان . مرجع سابق ، ص 78 – 79 .

2- وزارة المالية المصرية . تعزيز القدرة التنافسية للمنشات الصغيرة و المتوسطة بمصر http://www.mof.gov.eg/Arabic/Pages/studies%20and%20researches.aspx، 2004ص 16 .

خارجية شديدة، وتوجد حاجة ماسة تفرض على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والقطاع الخاص عموماً، تطوير عملياتها حتى تتمشى مع المعايير الدولية. ونتيجة لتوجه العالم بخطى متسارعة نحو التحول إلى سوق عالمية موحدة، لن يكتب لغير القادرين على تطوير قدرتهم التنافسية وفقاً للمعايير الدولية البقاء في المستقبل.

خاتمة الفصل الثاني

من بين أهم المميزات التي تكتسيها التحولات العالمية الحديثة صفتا السرعة والشمولية، حيث باتت هذه المتغيرات تشمل كل أنماط الحياة البشرية دون إستثناء بشكل يصعب معه حصرها وتتبعها والفصل في تأثيراتها، والنتيجة الأبرز المشتركة لكل هذه التحولات هو أنها تدفع إلى المزيد من إشتداد المنافسة التي أصبحت اليوم تلقي بضلالها على كل المتعاملين الإقتصاديين على إختلاف مستويات التحليل الجزئية والقطاعية والكلية، ومنه أصبحت الأولوية المشتركة لهؤلاء المتعاملين هي البحث في الكيفيات التي من شأنها تنمية وتطوير قدراتهم التنافسية مع إستدامتها لمواجهة زيادة درجة التعرض للصدمات الإقتصادية الوافدة من الخارج الإيجابية منها والسلبية المتصفة بسرعة الإنتقال والناتجة عن السياسات الإقتصادية للدول الصناعية الكبيرة ذات الآثار التي تتجاوز حدودها مع الاستفادة من تزايد أهمية الإقتصاد الدولي، والتجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النموّ خاصة الصادرات التي كانت تعتبر عاملاً ثانوياً سابقاً.

الفصل الثالث

واقع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

مقدمة الفصل الثالث

مازال الإقتصاد الجزائري يشهد العديد من التغيرات الهامة على كافة الأصعدة، وقد تناولت هذه التغيرات كافة العناصر المكونة لهذا الإقتصاد وهيكلته وكذا السياسات الإقتصادية والمالية والتجارية وغيرها. فمنذ نهاية الثمانينات إتجهت الجزائر إلى تبني فلسفة إقتصادية مغايرة لما كانت تسير علية في ظل النظام الإشتراكي وهي فلسفة تحرير السوق وفي إطار مسعاها لتوسيع وتطوير مبادلاتها التجارية في ظل هذه التوجهات الجديدة سعت الجزائر إلى الإنضمام إلى الإتفاقات التجارية الدولية متعددة الأطراف، كما قامت بعقد الإتفاقات التجارية على المستويات الإقليمية، وأبرز هذه التطورات تتمثل في تقدم المفوضات الخاصة بالإنضمام لمنظمة التجارة العالمية وكذا الإنضمام إلى الشراكة الأورومتوسطية وبدرجة أقل الإنضمام إلى المنطقة العربية الحرة، ولمعرفة أثر هذه التطورات على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنقوم بإعطاء نظرة مبسطة بداية على كل واحدة من هذه التطورات تليها دراسة ميدانية لتنافسية مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية.

و عليه جاء هذا الفصل مكونا من ثلاثة مباحث عل التوالي :

المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يحوي على مختلف مسرات التحول في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني : أهم ملامح انفتاح الإقتصاد الجزائري وفيه أهم الإتفاقات التجارية الجزائرية الدولية و الإقليمية وأهم مساراتها.

المبحث الثالث : الدراسة الميدانية للبحث وهي دراسة لتنافسية عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية.

المبحث الأول

مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

مر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بأربعة مراحل أساسية هي [1] :

8. المرحلة الأولى (1963 - 1980) :

ركزت سياسة التخطيـــط المنتهجة في بداية 1967 على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائـــل الإنتاج، وكان ينظر إلى المؤسسات الصغيرة و لمتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف النسيج الصناعي الموجود، لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة، وكانت مؤطرة بموجب قانون الإستثمار للعام 1966، الذي وجهها وفقا الأهداف العامة لسياسة التنمية المركزية.

9. المرحلة الثانية (1980 - 1990) :

في هذه المرحلة ظهر تصـــور جديد للسياسة الإقتصادية وذلك من خلال الإنتقـــال بالإقتصاد الجزائري من إقتصاد مركزي إلى إقتصاد مفتوح، أصبح معه ينظر للمؤسســـات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد و بديل، فتضمن المخطـــط الخماسي الأول (1980-1984) التأكيد على ضرورة ترقية هذا قطاع، والإعتماد عليه في إمتصـــاص حالات العجز الهامة المسجلة في العقدين السابقين، في ظل المساهمة الفعالة في تعزيز الوحدات العامة الكبرى، حيث شرع ضمن هذه الفترة في الانتقال تركيز الإستثمارات من الصنـــاعات الثقيلة ووحدات الصنـــاعة الخفيفة الكبيـــرة الحجم إلى الإستثمار في الصناعة الصغيرة والمتوسطة.

10. المرحلة الثالثة (1990 - 2001) :

تعتبر فترة التسعينات القفزة النوعية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، فالتحول الجوهري في السياسات الإقتصادية الكلية المنتهجة والتي شهدت عدة تغيرات في إعادة تهيئة المناخ الإقتصادي صبت كلها في صالح نمو وتطور هذه المؤسسات ومن بين أهم هذه التحولات نذكر :

1- أ.أوصيف لخضر ، أ. علماوي أحمد . ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر- . ستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، 15-16 نوفمبر 2011 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة ، [على الخط]. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي : د. بشر محمد موفق لطفي ، 2012 ، متاح على: < ك- 31529 -pme-pmi- ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة /http://iefpedia.com/arab> (اطلع في 18 سبتمبر 2012) ، ص 4 .

- إصـــدار قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990، الخاص بتنظيم عمـــل البنوك وتحديد دور البنك المركزي؛
- إنشـــاء بورصة الجزائر لتبادل الأوراق المالية سنة 1993؛
- إصـــدار قانون مستقل لتوجيه الإستثمار عام 1993، وعلى إثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليـــات الإستثمار حيث تم تجميع كل المصـــالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية و متابعة الإستثمارات APSI؛ (إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مهمة تسهيل وترقية و إصطحاب الإستثمارANDI)؛
- إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسســـات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001، الذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

11. المرحلة الرابعة (ما بعد 2001 –حتى 2012) :

نتيجة للمرحلة السابقة وانطـــلاقا من سنـــة 2001 زاد عـــدد المؤسســـات الصغيرة والمتوسطـــة، فالإحصائيات الموجودة تشير إلى أن أكثر من ضعفي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الجزائر أنشأت خلال الفترة 2001-2011، أي بعد صـــدور القانون التوجيهي لترقيـــة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 12 ديسمبر 2001، وضمن هذا التطور نجد أن القطاع الخاص كان له النصيب الأكبر ضمن هذه الزيادة، حيث تم إحصـــاء أكثـــر من 658737 سنة 2011مؤسســـة، و التي تمثل أكثر من ثلاثة أضعـــاف العدد المسجـــل في سنة 2001 (179893 مؤسسة)، و خلاف ذلك فقد شهد قطـــاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية انخفاض مسجل بـــ 216 مؤسسة خلال هذه الفترة. كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 1.3: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في الفترة 2001-2011

السنوات	طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة		المجموع	معدل تطور تعداد المؤسسات
	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة		
2001	788	179893	**180681**	**1,05**
2002	788	189552	**190340**	**1,10**
2003	788	207949	**208737**	**1,08**
2004	778	255449	**226227**	**1,09**
2005	874	245842	**246716**	**1,10**
2006	739	269809	**270545**	**1,09**
2007	666	293946	**294612**	**1,33**
2008	626	392013	**392639**	**1,16**
2009	591	455398	**455989**	**1,36**
2010	557	618515	**619072**	**1,06**
2011	572	658737	**659309**	–

- **المصدر** : من إعدد الباحث وفقا لإحصائيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار

الجدول رقم 2.3: مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض مؤشرات الإقتصاد

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	الناتج الداخلي الخام	القيمة المضافة	التشغيل
2001	2041.70	* 1486.8	* 503541
2002	2184.10	* 1855.3	* 538055
2003	2434.80	* 1783.7	* 550386
2004	2745.40	* 2038.84	664584
2005	3015.50	2668.93	965112
2006	3444.11	3011.29	1039603
2007	3903.63	3725.56	1122129
2008	4334.99	3790.42	1285859
2009	4978.82	4067.91	1415079
2010	5509.21	4791.32	1625686

- **المصدر** : من إعدد الباحث وفقا لإحصائيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار

*[1]- حجاوي أحمد . إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة . مذكرة ماجستير . التخصص تحليل إقتصادي. جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2010-2011 ، ص 112 .

من خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن هناك ارتفاع ملحـــوظ في زيادة عدد مناصب العمل في الجزائر وهي زيادة مرتبطة بشكل كبيير بنموّ قطاع المؤسســـات الصغيرة والمتوسطة،حيث وفر هذا القطاع في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2011 أكثر من مليون منصب شغل 1059613 خاصة ضمن القطاع الخاص، حيث يوفر وحده حوالي 1116761 منصب شغل حسب مؤشرا سوق العمل لنهاية 2011، بخلاف القطاع العام لهذا القطاع الذي سجل تراجع في عدد مناصب الشغـــل به على طول تلك الفترة كنتيجة لخوصصة العديد من المؤسسات العمومية.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقق فوائض متزايدة في القيم المضافة بشكل مطرد عبر الزمن حيث تضاعفت قيم هذه الفوائض في السنوات الأخيرة إلى حوالي 4 مرات، كما أن نسب مساهمتها في الناتج المحلي الخام في إرتفاع دائم وزادت أكثر من 150 % في 10سنوات الأخيرة.

و بالرغم من كل هذه المؤشرات فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحسب العديد من الدراسات السابقة ما زال لا يحظى بالدعم و المساندة الحكومية الكفيلة بتطويره، و يبقى يعاني من عدة صعوبات خاصة منها[1] :

- عدم وجود ارتباط وتكافـــل بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب انعدام المعلومة وضعف تدفقها؛
- صعوبات تتعلق بالإجـــراءات كثيرة ما كانت تسبب في العديد من المشـــاكل كعدم الفصل بين الملكية والإدارة، وعدم ارتباط السلطة بالمسؤولية؛
- قيود تتعلق بصاحب المشـــروع نفسه كعدم اكتساب التجربة والمستوى الكافي لإدارة المشروع، وإضافة إلى انعدام روح المبادرة الفردية؛
- صعوبات تتعلق بالتمويل، فغالبا ما ترفض البنوك عملية تقديم القروض لانعدام الضمانات؛
- صعوبات تتعلق بالضرائب والرسوم التي تحول دون تحقيق أرباح هامة تساهم في تنمية هذه المؤسسات.

1- أ.أوصيف لخضر ، أ. علماوي أحمد . **مرجع سابق** ، ص 5 .

المبحث الثاني

أهم ملامح انفتاح الإقتصاد الجزائري

ضمن هذا المبحث سنحاول التركز على ثلاثة محاور أساسية لمسارات انفتاح الإقتصاد الجزائري مع إبراز لأهم مراحل تطبيقاتها على النحو التالي :

- **أولا** : مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة;
- **ثانيا** : إتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية;
- **ثالثا** : إنضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الحرة.

المطلب الأول : مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

أبدت الجزائر سنة 1987 نيتها في الإنضمام لنظام التجارة المتعددة الأطراف، المتمثل في الإتفاقية العامة حول التجارة و التعريفات الجمركية (GATT)، ولقد تم تنصيب مجموعة العمل القائمة على عملية إنضمام الجزائر للإتفاقية العامة حول التجارة والتعريفات الجمركية التي أصبحت تعرف منذ سنة 1995 بالمنظمة العالمية للتجارة وعليه تحولت في تلك السنة مجموعة العمل في الإتفاقية العامة حول التعريفة الجمركية والتجارة إلى مجموعة عمل للمنظمة العالمية للتجارة مكلفة بمشروع إنضمام الجزائر إليها[1].

و منذ تأسيسها عام 1995، فان المجموعة المكلفة بمشروع إنضمام الجزائر عقدت اثني عشر إجتماعا منها 10 رسمية واجتماعين شبه رسميين إلى نهاية 2012 لدراسة نظام التجارة الجزائري،وذلك وفقا للإجراءات المعمول بها للإنضمام لهذه المنظمة.

حيث يتم الإنضمام إلى المنظمة عن طريق التفاوض مع أعضائها لان لكل حالة إنضمام خصوصياتها وغالبا ما يتم الحصول على عضويتها بعد عدة جولات بسبب عدم وجود معيار محدد

1- وزارة التجارة الجزائرية. مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة [على الخط]. متاح على:</ http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=moufawdatema>(اطلع في 26 جانفي 2012) .

للإنضمام وجاءت مرحلة المفوضات مع الجزائر عقب إيداعها مذكرة الإنضمام التي تضمنت مختلف الجوانب الإقتصاد الوطني و السياسة التجارية للبلاد[1] كما هو موضح في الجدول :

الجدول رقم 3.3:

مسار المفوضات إنضمام الجزائر إلى الجات والمنظمة العالمية للتجارة

01	**طلب للانضمام**	**3 جوان 1987**
02	إنشاء فريق العامل الرئيس : سعادة السيد **فرانسوا رو** بلجيكا، نوفمبر 2011 - إلى الآن السيد **غييرمو فاليس غاليس** أوروغواي، مايو "2004 - يوليو 2010 السيد **بيريز ديل كاستيلو** أوروغواي، يوليو 1998 - مايو 2004 السيد **سانشيز أرناو** الأرجنتين، فبراير 1994 - يوليو 1998	17 جوان 1987
03	**قائمة**	11جويلية 1996 17أكتوبر 2002
04	**أسئلة وأجوبة**	14 جويلية 1997
05	**اجتماعات الفريق العامل**	22– 23 أفريل 1998 7-8 فيفري 2002 6 ماي 2002 15 نوفمبر 2002 20 ماي 2003 28 نوفمبر 2003 25 جوان 2004 25 فيفري 2005 21 أكتوبر 2005

[1] – د.ناصر دادي عدون.أ.متناوي محمد . **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة** . دار المحمدية العامة ، الجزائر ، **2003** ، ص **145** .

		17 جانفي 2008
06	**قدمت مؤخرا وثائق** أ) أسئلة وأجوبة إضافية ب) معلومات عن القطاع الزراعي ج) معلومات عن قطاع الخدمات د) قائمة توضيحية من المسائل المتعلقة بالصحة و تدابير الصحة النباتية ه) الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية و) خطة العمل التشريعي	1 ديسمبر 2010 28 جانفي 2005 22 أفريل 2002 11 سبتمبر 2001 7 مارس 2003 22 افريل 2002 20 ديسمبر 2011
07	**المفاوضات بشأن الوصول إلى الأسواق** **تقدم للمحلات** أ) العرض الأولي ب) العرض الاخير **تقدم خدمات لـــ** أ) العرض الأولي ب) العرض الاخير	 8 فيفري 2002 5 نوفمبر 2007 8 مارس 2002 20 فيفري 2012
08	**ملخص واقعية**	14 ماي 2003
09	**مشروع تقرير الفريق العامل** **مشاركة مراجعة**	27جوان 2006

- **Source** : omc, **ACCESSIONS algérie**, État d'avancement des travaux du groupe de travail de l'accession, (consulté le 20 octobre 2012) sur le site : *<http://www.wto.org/french/thewto_ f/acc_f/a1_algerie_f.htm>*

مراحل مفاوضات الجزائر مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة:

إتبعت الجزائر الإجراءات المعمول بها للإنضمام و المتمثلة في[1] :

[1]- وزارة التجارة الجزائرية. مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة [على الخط] .الجزائر: وزارة التجارة ،بدون سنة نشر متاح على:</ http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=gaccomar>(اطلع في 26 جانفي 2012) ص 1.

- تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية؛
- الدراسة المعمقة لنظام التجارة الخارجية من طرف فوج العمل، على أساس الإجابة على الأسئلة المطروحة من قبل الأعضاء؛
- تقديم عروض أولية حول التعريفة وحول الخدمات؛
- التحولات القانونية بغرض توافقها مع قوانين المنظمة "خاصة فيما يخص حقوق الملكية الفكرية؛
- الإتاوات الجمركية، الحواجز التقنية للتجارة، الوسائل القانونية للحماية التجارية، إجراءات محاربة الغش و القرصنة.

وعليه يمكن تقسيم أهم مراحل مفاوضات الجزائر مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة إلى الفترات[1] :

المرحلة الأولى المتعددة الإطراف 1996-1998 : إنطلقت أول جولة للمفوضات بين الجزائر وأعضاء المنظمة في 1996 مباشرة، بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية شهدت تقديم مجموعة من الأسئلة ثم في فيفري 1997، كان أول لقاء بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة ودار النقاش حول المذكرة المقدمة من الجزائر وتقديم إجابات لأهم الأسئلة المطروحة.

المرحلة الثانية 2000-2002 : بعد عمل الجزائر على تعديل سياساتها وفقاً للسياسات المعمول بها على مستوى المنظمة قدمت الجزائر مذكرة جديدة معدلة في جوان 2001، تضمنت أهم الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها بعدها ومن 29 أفريل 2002 إلى 7 ماي 2002، بدأت سلسلة من المفاوضات الثنائية بجنيف تعد هذه الفترة استكمالا وخاتمة للفترة الأولى من التفاوض المتعدد الأطراف.

المرحلة الثالثة إنطلقت في اكتوبر 2002 : بعد انتهاء جولة توجيه الأسئلة في جوان 2002، تكون الجزائر قد إنتهت من المفاوضات المتعددة الأطراف وإنتقلت إلى المفاوضات الثنائية إبتداء من 31 أكتوبر 2002.

إن الجزائر و في إطار مشروع الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قطعت عدة أشواط وهي الآن في المراحل الأخيرة لإتمام عملية الإنضمام، ذلك أنها أنهت مرحلة توجيه الأسئلة والمفاوضات متعددة

[1] – د.ناصر دادي عدون.أ.متناوي محمد . **مرجع سابق** ، ص **145** .

الأطراف، وهي في المراحل الأخيرة من المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء المهتمة بالإقتصاد الجزائري وقد أجابت الجزائر ضمن هذه المراحل على أكثر من 1600 سؤال ووصلت خطوات الإنضمام إلى أكثر من 70% حسب المسئولين الجزائريين، وقعت ضمنها الجزائر على خمس إتفاقيات ثنائية مع كل من البرازيل، كوبا، أورغواي، فترويلا وسويسرا، فيما تبقى المفوضات مع خمسة عشر دولة في المراحل الأخيرة للتوقيع [1].

المطلب الثاني : إتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية

تندرج هذه الإتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وبغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل، تلك الإتفاقية التي تم الإمضاء عليها في فالنسيا (إسبانيا) بتاريخ أفريل 2002 لا تنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب، بل تشمل كذلك جوانب إقتصادية (فرع تجاري،تعاون إقتصادي ومالي، تدفقات إستثمارية) وجوانب سياسية و إجتماعية وثقافية.

و تتمثل أهمية هذه الإتفاقية بالنسبة للجزائر بإعتبار الاتحاد الأوربي الشريك الأساسي للجزائر من حيث حجم المبادلات التجارية التي بلغت نسبة 60 % من التعاملات التجارية الخارجية، ودخلت إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في01 سبتمبر2005 ويسير هذا الإتفاق في نفس المسار الذي حددته المنظمة العالمية للتجارة، التي رخصت بإقامة التكتلات الجهوية، على أن لا يضر ذلك بمصالح أعضاءها [2].

1. مضمون إتفاق الشراكة الأوروجزائرية:

جاء هذا الإتفاق ليعوض إتفاق التعاون بين المجموعة الإقتصادية الأوروبية والجزائر الموقع في: 26 أفريل 1976 بالجزائر، ويتضمن هذا الإتفاق على عدة بنود لتطوير المبادلات وضمان إنطلاق علاقات إقتصادية واجتماعية متوازنة وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات والخدمات ورؤوس الأموال حيث يتضمن إتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على 110 مادة مقسمة إلى 9 مجالات إضافية، وإلى 6 ملاحق و7 بروتوكولات مكملة للإتفاق تركز في عملها على النقاط التالية :

1- وزارة التجارة الجزائرية. مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة [على الخط] .الجزائر: وزارة التجارة ،الملف الصحفي .بدون سنة نشر متاح على:</ http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=gaccomar>(اطلع في 26 جانفي 2012) ص 2-3.

2- وزارة التجارة الجزائرية. اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية [على الخط]. متاح على:</ http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=itifakiachar>(اطلع في 26 جانفي 2012) .

- ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالإستثمارات المباشرة في الجزائر إضافة لإعادة توظيف هذه الإستثمارات؛
- تفضيل المبادلات البشرية في إطارات إجراءات الإدارية؛
- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الأطراف الموقعة من أجل التعزيز علاقات التعاون فيما بينهم؛
- إحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- تشجيع الإندماج المغاربي؛
- التقليص التدريجي للحقوق الجمركية والرسوم المماثلة المطبقة على الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة التبادل الحر.

2. التفكيك الجمركي في إطار منطقة التبادل الحر المستهدفة:

تقوم منطقة التجارة الحرة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بشكل تدريجي على مدار 12 سنة منذ بدأ تنفيذ الإتفاقية، يتم من خلال هذه الفترة إلغاء جميع القيود الجمركية على واردات كل من الطرفين، كما تلغى الرسوم والقيود على الصادرات إضافة إلى عدم استخدام أي إجراء مالي يؤدي بأي شكل من الأشكال إلى التمييز بين المنتجات المستوردة والمحلية، وتشمل حركة السلع نوعين من المنتجات الصناعية والمنتجات الفلاحية[1] .

أ. المنتجات الصناعية:

في ظل منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية جرى تحديد ثلاثة قوائم لهذه المنتجات المعنية بالتحرير أو التفكيك التدريجي حسب أهمية كل فئة، حسب ما تحدده المادة 09 من الإتفاق.

القائمة الأولى: "تتضمن 2034 بند تعريفي جمركي" تشكل الحقوق المطبقة على الواردات من المواد الأولية الصناعية وهي تمثل ما يقارب 25 % من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي (أزيد من

1- د. علي لزعر.أ. بوعزيز ناصر. **"تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية"**. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. [على الخط]. 2009 ، جوان ، العدد 05 . متاح على: < http://www.univ-biskra.dz/rem/index.php?option=com_content&view=article&id=53:revue-07&catid=34:revue> (اطلع في 26 جانفي 2012) ، ص 32-35 .

1.15 مليار دولار) وهي تتمتع بحماية تعريفية ضعيفة تتراوح من 5% إلى 15 %، ويتم تحرير هذه القائمة من كل الحقوق الجمركية والرسوم ذات التأثير المماثل بمجرد دخول الإتفاق حيز التنفيذ 2005/09/01 .

القائمة الثانية: "تضمن 1095 بند تعريفي جمركي" تتشكل من الحقوق المطبقة على المواد نصف المصنعة، وسلع التجهيز الصناعي والفلاحي، وهي تمثل 35 % من الواردات الجزائرية أي 1.2 مليار دولار من الإتحاد الأوروبي، وستبدأ في الانخفاض لسنتين بعد دخول الإتفاق حيز التنفيذ، بنسبة 20 % من الحق القاعدي ثم 30% السنة الموالية، ثم 40 % ثم 60 % و 80 %، وتلغى نهائيا بعد 07 سنوات "نسبة 0 % سنة 2012".

القائمة الثالثة: "المتضمنة لـــ 1860 بند تعريفي جمركي" تتمتع الحقوق المطبقة على المنتجات الواردة في هذه القائمة بحماية تعريفية مرتفعة لأنها تنتج محليا كما تعرف بالمنتجات الحساسة وهي تمثل 40 % من واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي وتتشكل من المنتجات التامة والمنتجات الصناعية المستوردة تقليديا، وتخضع هذه القائمة لتحرير تدريجي من الحقوق والرسوم المماثلة بعد سنتين من بدء تنفيذ الإتفاقية وبمعدل سنوي 10 % لتصل إلى 5 % من الحق القاعدي خلال 11 سنة، قبل إلغاءها نهائيا بعد 12 سنة من دخول الإتفاق حيز التنفيذ "نسبة 0 % سنة 2017".

و في إطار المعاملة بالمثل فإن المنتجات الجزائرية تستفيد من نفس النظام، هذه الرزنامة ويمكن مراجعتها بإتفاق مشترك من طرف لجنة الشراكة في حالة عوائق أو صعوبات خطيرة، لمنتوج معين كما بإمكان الجزائر أن تطبق إجراءات استثنائية لمدة محدودة في مجال الصناعات الناشئة أو بعض القطاعات في حالة إعادة الهيكلة.

ب. المنتجات الفلاحية :

المنتجات الفلاحية المحولة وكذا منتجات الصيد البحري ليست معنية بهذه الرزنامة لأن مبادلاتها تسير وفق إتفاقيات بين الطرفين، وبعد 06 سنوات من دخول إتفاق الشراكة حيز التنفيذ يتعين على الجزائر والإتحاد الأوروبي تحديد إجراءات تحرير خاصة بهذه المنتجات.

3. مراجعة التفكيك الجمركي في إطار منطقة التبادل الحر المستهدفة

كان لهذه الوتيرة من التفكيك الجمركي نتيجتها في تعزيز تواجد الإتحاد الأوربي حيث انتقلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي في ظل هذه الشراكة من 8.2 مليار دولار قبل تطبيق إتفاق 2004 إلى 24.21 مليار سنة 2011 أي بزيادة تقدر بحوالي 200 % أما بالنسبة للصادرات نحو الاتحاد الأوروبي

فقد إنتقلت من 15 مليار دولار بين 2002 و 2004 إلى 36.3 مليار دولار سنة 2011 أي زيادة تقدر بـــ 140 % [1].

غير أن هذا الإتفاق شكل عائقاً فعلياً على تطبيق بعض سياسات التنمية للحكومة الجزائرية خاصة المتعلقة بتعزيز إعادة الهيكلة و لم يقدها إلى تحقيق سياسة شراكة فعلية، فمثلا واستنادا لأرقام دراسة لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار أشارت إلى أن التفكيك التعريفي الذي تم تطبيقه مع الاتحاد الأوروبي قد جعل الجزائر تخسر 2.5 مليار دولار من مداخيل الخزينة بين 2005 و 2009 كما انه حسب محاكاة لتقييم الأثر الجبائي لتطبيق إتفاق الشراكة فان الجزائر كانت ستخسر 8.5 مليار دولار بين 2010 و 2017 لو تم الإبقاء على التفكيك التعريفي[2].

و استنادا للمادتين 11 و 16 مواد إتفاقية الشراكة قدم المفاوضون الجزائريون طلبا بهدف إعادة الحصول على اجل إضافي من اجل إقامة منطقة تبادل حرة، وكذا استعادة أو تعليق قيمة الحقوق الجمركية بالنسبة للقطاعات الحساسة لتمكين مؤسساتنا العمومية والخاصة من الحصول على فرصة إضافية لتحسين مستواها بغرض تهيئة تنافسيتها. وفي هذا الإطار، وأثناء انعقاد الدورة الخامسة لمجلس الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يوم 15 جوان 2010 ، تقدمت الجزائر بطلب رسمي لمراجعة مخطط التفكيك الجمركي في ما يتعلق بالمنتوجات الصناعية والتنازلات التعريفية للمواد الزراعية والمواد الغذائية وأستمر مسار هذه المفاوضات لأكثر من سنتين، لكي يتم التوصل بعد عقد 8 دورات من المفاوضات إلى إتفاق يتضمن مايلي[3] :

فيما يخص **المواد الصناعية** :

شملت عملية المراجعة 1058 بند جمركي تعريفي منشأه الإتحاد الأوروبي اعتبرته الهيئات المختصة بنوداً حساسة بالنسبة لقطاعات الإنتاج ، التشغيل والإستثمار.

بالنسبة لمنتوجات **القائمة الثانية** والتي من المفروض أن تخضع لنسبة تفكيك جمركي مقدر بـــ 0 % في 01 سبتمبر 2012 فقد تم التوصل خلال تحديد المفاوضات إلى القرارات التالية :

1- الملف الصحفي لوزارة التجارة لجزائرية. **يوم إعلامي حول المخطط الجديد للتفكيك التعريفي مع الاتحاد الأوروبي** [على الخط]. الجزائر: وزارة التجارة الجزائرية،2012،أوت متاح على:</ http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=itifakiachar >(اطلع في 12 نوفمبر 2012) ص1-2 .

2- الملف الصحفي لوزارة التجارة لجزائرية. **نفس المرجع**، ص2 .

3- وزير التجارة. **يوم تحسيسي وإعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوربي** [على الخط].فندق شيراطون الجزائر: وزارة التجارة الجزائرية،2012، متاح على:</ http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=itifakiachar>(اطلع في 12 نوفمبر 2012) ص2-6 .

– الإستفادة من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية على 82 بند جمركي تعريفي للمواد الجد حساسة وكذا من مهلة إضافية مقدرة بأربعة سنوات للوصول إلى نسبة 0 % في سنة 2016 عوضا عن 2012.

– تم الاستفادة من تعليق تطبيق الحقوق الجمركية لـــ 185 بند جمركي تعريفي لفترة إضافية مدتها سنتين وكذا الإستفادة من مهلة إضافية مقدرة بأربعة سنوات قبل أن يتم تخفيضها إلي نسبة 0 % في موعد 2016 عوضا من 2012 و الجدول الموالي يوضح بالتفصيل النسب الجديدة ضمن الإتفاق المعدل الخاصة بهذه المجموعة

الجدول 4.3

النسب الجديدة المطبقة ضمن الإتفاق الجديد 2012 الخاصة بالمجموعة الثانية

عدد البنود الجمركية	النسب الأصلية	عدد البنود الجمركية	2012	2013	2014	2015	2016
المستوى1	30%	09	23%	18%	12%	6%	0
82 ب ج	15%	73	12%	10%	7%	3.5%	0
المستوى 2 185 ب ج	5%	185	3%	3%	2%	1%	0

- **Source : MINISTERE DU COMMERCE , Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires, disponible sur : < http://www.mincommerce.gov.dz/?mincom=journ280812> (consulté le 20 octobre 2012) p 5-6**

بالنسبة لمواد **القائمة الثالثة** والتي كان من المقرر أن تكون نسب التفكيك الجمركي المطبقة في 1 سبتمبر 2012 كالتالي : 12 % للمواد الخاضعة لـ 30 % من الحقوق الجمركية، 6 % للمواد الخاضعة لـ 15 % من الحقوق الجمركية، 2 % للمواد الخاضعة لـ 5 % من الحقوق الجمركية، ونص الهيكل الجديد للتفكيك الجمركي على ما يلي :

- إستفادة 174 بند تعريفي جمركي للمواد الجد حساسة من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية بنسبة 23 % للمواد الخاضعة لنسبة 30 % من الحقوق الجمركية، و 12 % من المواد الخاضعة لنسبة 15 % من الحقوق الجمركية، و كذا منح مهلة إضافية مقدرة بـ 3 سنوات أي 2020 بدلا من 2017.
- إستفادة 617 بند تعريفي جمركي من تعليق للحقوق الجمركية بنسبة 21 % للمواد التي كان يطبق عليها نسبة 30 % من الحقوق الجمركية، وكذا تعليق للحقوق الجمركية بنسبة 10.5 % من المواد التي كانت خاضعة لنسبة 15% من الحقوق الجمركية، وتعليق نسبة 3.5 % من المواد التي كانت خاضعة لـ 5 % من الحقوق الجمركية وهذا لفترة إضافية ممتدة من 2012 إلى 2015 ومهلة إضافية مقدرة بثلاث 3 سنوات قبل أن يتم الوصول إلى تفكيك جمركي آلي بنسبة 0 % في موعد 2020 عوضا من 2017.

ولمزيد من التوضيح فالجدولين التاليين يوضحان النسب الجديدة الخاص بالمجموعة الثالثة من الإتفاق :

الجدول 5.3

النسب الجديدة المطبقة ضمن الإتفاق الجديد 2012 الخاصة بـ 174 بند تعريفي جمركي من المجموعة الثالثة

عدد البنود الجمركية	النسب الأصلية	عدد البنود الجمركية	2012 – 2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
174	30/12	163	23	21	19.2	14.4	9.6	4.8	0
ب ج	15/6	11	12	11	10.4	7.8	5.2	2.6	0

- **Source :** MINISTERE DU COMMERCE **, Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires,** op, p 7

الجدول 6.3

النسب الجديدة المطبقة ضمن الإتفاق الجديد 2012 الخاصة بـــ 617 بند تعريفي جمركي من المجموعة الثالثة

عدد البنود الجمركية	النسب الأصلية	عدد البنود الجمركية	2012 – 2015	2016	2017	2018	2019	2020
617	30/12	575	21	16.8	12.6	8.4	4.2	0
ب ج	15/6	21	10.5	8.4	6.3	4.2	2.1	0
	5/2	21	3.5	2.8	2.1	1.4	0.7	0

- **Source :** MINISTERE DU COMMERCE , **Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires**, op, p 8

فيما يخص **المواد الزراعية و المواد الغذائية** :

- إلغاء 25 حصة تعريفية جمركية من المواد الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي؛
- إلغاء التفضيلات التعريفية الخاصة بمادتين غذائيتين ممنوحة للإتحاد الأوروبي؛
- إعادة فتح 9 حصص تعريفية تفضيلية من المواد الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي؛
- تعديل حصتين تعريفيتين للمنتجات الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث : إنضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الحرة

تندرج عملية إنضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر في إطار إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة عربية حرة "تضم كافة الدول العربية " الموقع عليها من طرف الدول العربية في شكل القرار رقم1317 د.ع 59 للمجلس الإقتصادي والاجتماعي العربي بتاريخ 1997/02/19، والذي يهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة

التي تفرض عليها وتسهيل تجارة الخدمات وذلك من خلال برنامج تنفيذي يتم خلال 10 سنوات إعتبارا من 1998/01/01[1] .

وتعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية للدول الأطراف بالإعفاء التدريجي في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود غير الجمركية عن طريق الشفافية وتبادل المعلومات والبيانات.كما يركز التعاون في النقاط التالية :

- الخدمات خاصة المرتبطة بالتجارة؛
- التعاون التكنولوجي والبحث العلمي؛
- تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية؛
- حماية حقوق الملكية الفكرية.

ويسمح القرار بحرية التسريع في وتيرة العمل قبل الجدول الزمني حسب الإتفاق بين الدول الأعضاء[2].

و قامت الجزائر بالمصادقة على هذه الإتفاقية في أوت 2004؛ وتم الإعلان الرسمي عن إنضمام الجزائر لهذه المنطقة من قبل رئيس الجمهورية في قمة الرياض سنة 2007؛ وتم إرسال الملف للإنضمام في ديسمبر 2008 إلى جامعة الدول العربية وإنطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة اعتباراً من فاتح من جانفي 2009 .

و في الأول من يناير من عام 2009 ، وبعد دخول الإتفاقية الخاصة بالمنتجات المستفيدة من التخفيضات الجمركية التفضيلية للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر حيز التنفيذ، قُدَّر حجم المبادلات خارج قطاع المحروقات بين دول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر والجزائر بـــ 742.7 مليون دولار أمريكي (693 مليون دولار أمريكي فيما يخص الواردات ، و49.76 مليون دولار أمريكي فيما يخص الصادرات)، مقابل 675.8 مليون دولار أمريكي خلال السداسي الأول من سنة 2008،540.61 مليون دولار أمريكي من الواردات و135 مليون دولار أمريكي من الصادرات).

1- وزارة التجارة الجزائرية. **مسار انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الحرة** [على الخط]. متاح على:</ http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=zalear>(اطلع في 26 جانفي 2012) .

2- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي العربي . **إعلان قرار رقم 1317 د.ع 59 لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** [على الخط].القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية . إدارة المال و التجارة والاستثمار ،1997 متاح على:</ http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=zalear>(اطلع في 26 جانفي 2012) ص13-16.

نتج عن ذلك ارتفاع الواردات بنسبة 28.2 ٪، في حين أن الصادرات خارج المحروقات انخفضت بنسبة 63 ٪ وسجّلت الواردات الجزائرية من دول المنطقة خلال السداسي الأول من سنة 2009 قيمة تقدر بـــ 693 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 3,5 ٪ من مجموع الواردات الجزائريـــة (19704 مليـــون دولار أمريكي)، مقابل 3 ٪ من مجموع الواردات الجزائرية لسنة 2008 (17664 مليون دولار أمريكي).

و بما أنّ نسبة الإنضمام إلى حد الساعة تبقى ضعيفة، فإنّ النظر في القيم يجب أن يكون نســـبيا لا مطلقا[1].فبالرغم من الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة في مجال تحرير التجارة تبقى المبادلات التجارية بينـــها لا تتجاوز معدل 10 % من مجموع المبادلات التجارية للبلدان العربية وذلك نتيجة لعدة عراقيـــل كارتفـــاع التكاليف خاصة النقل وتشابه الإقتصاديات القائمة فأغلبها قائمة على النفط وغياب التنسيق بين السياسات المالية والصرف للبلدان العربية.

1- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية. **الواردات الجزائرية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر السداسي الأول 2009** [على الخط].الجزائر : وزارة التجارة ،سبتمبر 2009 متاح على:</ http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=zalear>(اطلع في 26 جانفي 2012) ص3 .

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية للبحث

هذه الدراسة هي محولة لمعرفة أبعاد تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية الحالية والمستقبلية، تم ضمنها الجمع بين البيانات الكمية الموضوعية المستقاة من الاتصال بالجهات المختصة، مع إدراج للبيانات النوعية المستندة إلى مسوحات الرأي المستخلصة من مقابلات رجال الأعمال وذلك بهدف قياس و تحليل لمختلف درجات التنافسية المحققة من قبلها داخليا ومع نظيرتها الأجنبية حيث اعتمدنا لذلك على الخطوات التالية:

الفرع الأول: منهج البحث

للتحليل الأفضل للمعطيات التي تم جمعها ثم المرور على عدة خطوات في سبيل التقرب أكثر من هدف الدراسة بدءاً من تكوين إطار نظري للبحث يتضمن أهم الأفكار لعديد من المراجع التي تناولت هذا الموضوع، ثم دراسة ميدانية متممة لتسليط الضوء أكثر على مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية على المنافسة وهذا من خلال إستخدام عدة أساليب إحصائية لتحليل أراء وتوجهات مسئولي هذه المؤسسات المعبر عنها في إستمارة المقابلات المباشرة معهم، هذه الاستمارة تضمنت ثلاث أجزاء ضمن كل منها مجموعة من الإستفسارات التي جاءت كتحليل لعلاقة هذه المؤسسات مع مختلف عناصر البيئة المحيطة بها، أي مختلف اتجاهات التأثيرات المتبادلة ضمنها.

حيث قمنا بإستطلاع لأراء مسئولي هذه المؤسسات عن مختلف جوانب تنافسية مؤسساتهم وذلك من خلال المقابلة، إحتوت على مجموعة من الأسئلة تهدف في مجملها إلى وصف حالة المنافسة التي تواجهـــا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية داخليا وخارجيا ونلخص ذلك في:

الفرع الثاني : شرح متغيرات الدراسة

1. البيانات الشخصية للمستقصي :

نعتقد أن العنصر البشري خاصة القيادة منه له جملة من الآثار على أداء المؤسسات التنافسي ولذلك كمحاولة لتتبع هذا الأثر أخذنا بعض المتغيرات التي تمايز بينهم والتي نعتقد أنها الفروق الرئيسية لهذا التمايز المحدد لأدائهم الذي ينعكس على أداء المؤسسة التنافسي وهم المتغيرات من 1 إلى 4 على التوالي:

- ***المتغيرة 1 : الجنس***

و نرمز له بالرمز V1، إذ نميل إلى أن الفرق في الجنس ينعكس على أداء المسير خاصة العلاقة مع المرؤوسين والذي يرجع إلى طبيعة المجتمع فنعتقد انه تحت قيادة رجالية يكون هناك التزام اكبر في العمل تسهل معه عملية التسيير وهو ما يقود إلى نوع من الاستقرار الذي ينعكس بصورة ايجابية على الأداء التنافسي للمؤسسة.

- ***المتغيرة 2 : السن***

رمزنا لعمر المسئول أو المسير بـــ V2 وزعت بين مختلف الفئات السنية،و انطلاقا من كون الإدارة العليا في هذا النوع من المؤسسات غالبا تتركز في المالكين أردنا من خلال هذه المتغيرة معرفة الاتجاهات العامة التي تغلب في تكوين هذه المؤسسات ومدى تأثير هذه الاتجاهات على تطور تنافسية المؤسسات الوطنية.

- ***المتغيرة 3 : المؤهل العلمي***

رمزنا له بالرمز V3 وقسمت إلى خمس مجموعات، أردنا من خلال هذه المتغيرة معرفة ما إذا كان المستوى العلمي للمسير له علاقة بمرونة استجابة المؤسسة للمتغيرات الإقتصادية الجديدة.

- ***المتغيرة 4 : الخبرة المهنية***

و نرمز لها بالرمز V4، حيث نفرض هنا وجود علاقة طردية بين خبرة المسير وحسن اتخاذ القرارات الأفضل للتقدم المؤسسة .

2. بيانات المؤسسة:

هذه المجموعة من أسئلة الاستمارة تضمنت على أربع استفسارات تخص طبيعة نشاط المؤسسة إذ نعتقد أن هناك أنشطة محلية توفر بيئة تنافسية أفضل حيث تملك ضمنها المؤسسات الوطنية ميزة نسبية تمكنها من المنافسة بشكل أكثر فعالية من أنشطة أخرى لا توفر نفس هذه المزايا وجاء ضمنها.

- ***المتغيرة 5 : الإطار القانوني للمؤسسة***

نميل إلى أن المؤسسات التي تنتمي للقطاع العام تحظى بكثير من المساندة والدعم من السلطات المسئولة عنها وهو ما قد يشكل فارق في رفع في أدائها التنافسي أفضل من القطاع الخاص. هذه المتغيرة التي رمزنا لها بالرمز V5

- ***المتغيرة 6 : قطاع النشاط***

نرمز له بـــ V6 ، بحيث نعتقد أن الخدمات تتسم بسرعة كبيرة في نقل التجارب والأساليب الفنية الحديثة المستخدمة الشيء الذي يقود إلى اكتسابها تنافسية اكبر من قطاع الإنتاج البطيء في تطوير تنافسيته.

- ***المتغيرة 7 : خبرة المؤسسة في النشاط***

نرمز لهذه المتغيرة بالرمز V7 مع اختيار فترات متباينة، نعتقد أن العلاقة بين خبرة المؤسسة والتنافسية تتسم بالطردية فكلما زادت خبرة المؤسسة مكانها ذلك من فرص اكبر للبقاء مع زيادة مميزاتها التنافسية ما يرفع من أدائها التنافسي.

- ***المتغيرة 8: نشاط المؤسسة***

تأخذ هذه المتغيرة الرمز V8، ففي اعتقادنا أن تركيز المؤسسة على نشاط واحد يسمح لها من التقرب أكثر من تحسين عملها ضمن تخصصها وهو ما قد يساهم في تنمية وتطوير قدراتها التنافسية والعكس حين يتم تشتيت قدراتها في أكثر من نشاط واحد.

3. حجم المؤسسة :

هذه المجموعة شملت على استفسارات مرجعها الأساسي المشرع الجزائري كتصنيف أساسي للمؤسسات الوطنية واخترنا هذا المعيار للتعرف على وجود أو عدم وجود علاقة بين حجم المؤسسة وقدراتها التنافسية.

- ***المتغيرة 9 : عدد العمال***

نرمز لها بـــ V9 ، حيث تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكثرة استيعاب العمالة أردنا معرفة تأثيرات ذلك على تنافسيتها.

- ***المتغيرة 10: رقم الأعمال***

و يرمز لها بـــ V10، لهذا أدرجت المتغيرة لقياس مدى تأثير رقم الأعمال على تنافسية المؤسسة .

- ***المتغيرة 11 : متوسط الحصيلة السنوية***

نرمز لها V11، و نهدف من خلالها تحديد دور الكفاءة المالية في تطوير تنافسية المؤسسة الكلية .

4. الربحية :

هي جزء أساسي من تنافسية المؤسسة وبحثا عن إمكانيات المؤسسات الوطنية من توليدها تم إدراج ثلاث متغيرات للتقرب أكثر من المتوسطات العامة المحققة من قبلها.

- ***المتغيرة 12 القدرات المالية للمؤسسة***

نرمز لها V12، حيث نعتقد أن القدرات المالية للمؤسسة لها كبير الدلالة على تنافسيها حيث انه من غير المنطقي أن يتم تمويل أو التوسع للاستثمارات الفاشلة ودليل النجاح للمؤسسة ضمن نشاطها هو امتلاكها التمويل اللازم للبدأ أو التوسع ضمن هذا النشاط.

- ***المتغيرة 13 : القدرة على التوسع في النشاط***

نعتقد أن القدرة على التوسع في النشاط يشكل صورة ايجابية عن مقدرة المؤسسة التنافسية فالمؤسسة التي تستطيع الاستحواذ أكثر على الحصص السوقية من خلال رفع خطوطها الإنتاجية هي بلا شك لها قدرة تنافسية اكبر من منافسيها . و لتحديد ذلك أخذنا هذه المتغيرة و رمـــــزنا لها V13 .

- ***المتغيرة 14 : معوقات التوسع في النشاط***

نرمز لها V14 ، مقسمة عل عدة متغيرات حيث نعتقد أن جل المؤسسات تشترك في رغبة التوسع في النشاط لكن القليل منها يمتلك القدرة على ذلك وأسباب ذلك كثيرة وبخاصة الظروف الخارجة عن نطاق المؤسسة والتي تؤدي بشكل كبيير إلى تراجع قدرة المؤسسة التنافسية وبهدف تحديد اكبر العراقيل التي تواجهها المؤسسات الوطنية تم اقتراح جملة من المشاكل التي في تقدرينا هي تغطي نسبة كبيرة من هذه العراقيل و المدرجة في المتغيرات.

- ***المتغيرة 14.1 : الأرباح :*** نرمز لها V 14.1
- ***المتغيرة 14.2 : التمويل:*** نرمز لها V 14.2
- ***المتغيرة 14.3 : الإجراءات الإدارية :*** نرمز لها V 14.3
- ***المتغيرة 14.4 : العمالة:*** نرمز لها V 14.4
- ***المتغيرة 14.5 : الوضع الإقتصادي العام:*** نرمز لها V 14.5
- ***المتغيرة 14.6 :معوقات أخرى : نرمز لها*** V 14.6

5. تكاليف الإنتاج :

إن تكاليف الإنتاج أيضا تعبر بشكل كبير عن تنافسية المؤسسة وانطلاقا منه تم ضمنها إدخال متغيرتين اثنين والتي نعتقد أنها المحدد الرئيسي لهذه التكاليف و عليه

- ***المتغيرة 15 : المدخلات من الموارد و اللوازم***

نرمز لها بـــــ V15 ، وحيث نعتقد أن المخرجات التي تحتوي في احد مكونتها على مدخلات أجنبية تكون أكثر كلفة من المخرجات التي تعتمد على الموارد المحلية الشيء الذي يرفع من تكاليفها و هو ما يعود على أدائها التنافسي بالسلبية .

- ***المتغيرة 16 :عناصر التكلفة***

اقترحنا مجموعة من عناصر الإنتاج التي نعتقد أنها المسئولة عن تضخيم تكاليف الإنتاج الكلية وقمنا بتقسيمه إلى المتغيرات التالية :

- ***المتغيرة 16.1 : تكلفة العمال*** : نرمز لها V 16.1
- ***المتغيرة 16.2 : تكلفة رأس المال:*** نرمز لها V 16.2
- ***المتغيرة 16.3 : تكاليف الصيانة :*** نرمز لها V 16.3
- ***المتغيرة 16.4 : تكاليف تطوير الإنتاج:*** نرمز لها V 16.4

6. الإنتاجية الكلية للعوامل الإنتاج :

نعتقد أن الإنتاجية الكلية يتحكم فيها عاملين رئيسيين هما التكنولوجيا المستخدمة ومدى تحكم العمالة المستخدمة في فنيات الإنتاج المطبقة وعليه

- ***المتغيرة 17: تكنولوجية***

نرمز لها V17، حيث نعتقد انه كلما اتجهنا نحو التكنولوجية الأحدث تتجه معه الإنتاجية للارتقاء و منه تحسين التنافسية الكلية للمؤسسة .

- ***المتغيرة 18 : أهلية العمال***

نرمز لها V18 ، إذ نميل إلى انه كلما كانت العمالة أكثر كفاءة في القيام بأدوارهم نعتقد أن ذلك يخدم كثيرا في تحسين الإنتاجية الكلية ما تتجه معه التنافسية إلى الارتقاء بنفس السياق .

7. الحصة من السوق :

إن الحصة من السوق هي جزء أساسي من قياس مدى تنافسية المؤسسة فعند زيادة الحصة السوقية للمؤسسة في السوق المستهدف فان ذلك دلالة واضحة عن امتلاك المؤسسة لتنافسية مكنتها من ذلك واحتوت هذه المجموعة على أربع متغيرات نعتبرها مؤشرات لتحديد قدرة المؤسسة على المحافظة أو التوسع في حصصها السوقية .

- ***المتغيرة 19 : حجم السوق المحلي***

نرمز له V19 ، حيث نميل أن المؤسسات التي يوفر السوق المحلي طلبا كافيا على مخرجاتها لا تستحوذ على حصص سوقية كبيرة كما أنها لا تتعرض إلى منافسة كبيرة تجعلها تطور تنافسيتها عكس المؤسسات التي تزيد مخرجاتها عن حاجة السوق المحلي فهي تسعى جاهدة لتطوير قدراتها التنافسية حتى تتمكن من اقتحام أسواق أخرى خارجية.

- ***المتغيرة 20 : علاقات مع متعاملين بالخارج***

نرمز لها V20 ، و نعتقد أن الانفتاح على العالم الخارجي يمنح المؤسسة فرص اكبر لتطوير قدراتها خاصة التنافسية منها.

- ***المتغيرة 21: أهم المتعاملين***

نعتقد أن العلاقات مع المتعاملين الأجانب لها تأثيرات متباينة على تنافسية المؤسسة تابعة لطبيعة المتعامل بالدرجة الأولى

- ***المتغيرة* V 21.1** : ***الموردون*** : نرمز لها V 21.1، حيث نعتقد المؤسسة التي تعتمد على الموردين الأجانب تكاليفها مرتفعة بما قد يعود على تنافسية المؤسسة بالسلبية .

- ***المتغيرة* V 21.2** : ***زبائن*** : نرمز لها V 21.2، ففي اعتقادنا أن المؤسسة التي تملك زبائن أجانب تملك قدرة تنافسية عالية مكنتها من اقتحام أسواق أخرى تسعى معه جاهدة لتحسين تنافسيتها للمحافظة على هاته المكاسب و تطويرها .

- ***المتغيرة* V 21.3** :***شركاء*** : نرمز لها V21.3، نعتقد أن المؤسسات التي لها شركاء أجانب لها قدرة اكبر على نقل تقنيات و فنون الإنتاج الحديثة ما يشكل تطوير ايجابي في تنافسيتها .

- ***المتغيرة* V 21.4** :***وسطاء*** : نرمز لها V 21.4، نعتقد أن المؤسسة التي لها وسطاء أجانب في تعاملاتها مع الخارج تسعى إلى الانفتاح على العالم الخارجي بما يشكل لها ضغطا اكبر لتحسين أدائها

- ***المتغيرة* V 21.5** :***ممولين*** : نرمز لها V 21.5، نعتقد أن المؤسسات التي تستطيع الحصول على تمويل خارجي الذي يستوجب عدة شروط هي في اتجاه صحيح نحو تطوير أدائها التنافسي .

- ***المتغيرة* V 21.6** : ***مؤسسات أجنبية تنشط في نفس القطاع*** : نرمز لها V21.6 ، نعتقد أن الاتصالات من هذا النوع يمنح المؤسسة فرص اكبر لمسايرة التطورات الخاصة بمجال نشاطها .

- ***المتغيرة* V 21.7** : ***متعاملين آخرين*** : نرمز لها V 21.7 ،نعتقد أن أي علاقة مع متعاملين آخرين غير السابقة الذكر هي محاولات أولى نحو الانفتاح باتجاه تشكيل صورة حسنة نحو إستراتيجية المؤسسة المستقبلية .

- ***المتغيرة 22 : مصلحة لجمع المعلومات عن السوق***

نرمز لها V22 و نعتقد أن تواجد مصلحة خاصة عن جمع المعلومات المتعلقة بأسواق تصريف المخرجات بالمؤسسة يمنحها فرص أفضل لامتلاك حصص سوقية اكبر أي أنها ترفع من التنافسية الكلية للمؤسسة.

8. الدعم الحكومي و مناخ العمل:

تسعى جميع الحكومات للإقتصاديات المختلفة على دعم و تنمية القدرات التنافسية لمؤسساتها ويعتبرها الكثير السياسة الحمائية الجديدة في نظام الإقتصادي العالمي الجديد .

- ***المتغيرة 23 : القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية***

نرمز لها V23 ،و نعتقد أن الجزء الأكبر من المؤسسات المعنية غير قادر على المنافسة الأجنبية .

- ***المتغيرة 24 : المعوقات تدويل***

أهم الدلائل على قدرات المؤسسات التنافسية هو عملية تدويل النشاط ولتتبع أهم المشاكل ومعوقات التي تحول دون ذلك أخذنا المتغيرات التالية :

- ***المتغيرة 24-1 : معوقات قانونية :*** نرمز لها V241، حيث نعتقد أن القانون الجزائري يصعب كثيرا عمل المؤسسات داخليا و خارجيا و هو ما يعود حتما بالسلب على تطور أداء المؤسسة خاصة الجانب التنافسي منه .
- ***المتغيرة 24-2 : معوقات مالية :*** نرمز لها V242،إذ نعتقد أن المؤسسات الوطنية لا تحظي بالدعم المالي المناسب لتطوير نشاطها .
- ***المتغيرة 24-3 : شدة المنافسة:*** نرمز لها V243، ونعتقد أن تنافسية المؤسسات الأجنبية متقدمة ما قد يشكل عائقا حقيقيا أمام المؤسسات الوطنية في سبيل تدويل نشاطها.
- ***المتغيرة 24-4 : مناخ الإستثمار في السوق الأجنبي :*** نرمز لها V244، ونعتقد أن الأسواق الخارجية توفر فرص استثمار متباينة تبعا لمناخ الإقتصادي العام السائد في كل بلد و أن إيجاد المناخ المناسب للاستثمار هو تحدي كبير أمام المؤسسات

الوطنية ما يوجب على الدولة توفير المعلومات ألازمة عن ذلك لتسهيل الأمر أمام المؤسسات الراغبة في تدويل نشاطها .

- ***المتغيرة 5-24 :عدم المعرفة الجيدة بالأسواق :*** نرمز لها V245، و نعتقد أن المعلومة اليوم تشكل هدف الكثير من المؤسسات و التي تكون صعبة دون تدخل حكومي مساند في ذلك خاصة في ظل بيئة شديدة التغيرات.

- ***المتغيرة 6-24 :عدم إتقان اللغات الأجنبية :*** نرمز لها V246، حيث نعتبر أن استعمال اللغات الأجنبية هي مؤشر من مؤشرات الانفتاح على العالم الخارجي وما يتيحه ذلك من فرص اكبر لتدويل النشاط

- ***المتغيرة 7-24 :عدم تواجد مساعدة جيدة من طرف الدولة و الهيئات الحكومية :*** نرمز لها V247 ، و نعتقد أن المؤسسات الوطنية في الوقت الحالي يجب أن تحضي بالدعم وفقا لمتطلباتها حتى تتمكن من تحسين قدراتها التنافسية و بالأخص عند مواجهة المنافسة الأجنبية المتقدمة عنها .

- ***المتغيرة 8-24 :مشاكل أو معوقات :*** نرمز لها V248، حيث نرمز بـــ0 للمؤسسات التي لا تواجه مشاكل أخرى مع المشاكل السابقة الذكر و بـــ 1 للمؤسسات التي تواجه مشاكل أخرى غير التي تطرقنا إليها قبلا .

- ***المتغيرة 25 : الإستراتيجية المناسبة لتدويل النشاط***

قصد لمعرفة اثر اختيار الإستراتيجية على تنافسية المؤسسة قسمنا هذه المتغيرة إلى 4 المتغيرات التالية :

- ***المتغيرة 1-25 : الشراكة :*** نرمز لها V251، حيث نرى أن المؤسسة التي تعتمد في عملية تدويل نشاطها على الشراكة لا تملك تنافسية تمكنها لوحدها من مواجهة المنافسة الأجنبية .

- ***المتغيرة 2-25 :التصدير المباشر:*** نرمز لها V252 ، هنا نرى أن المؤسسة تملك تنافسية قد تمكنها من اقتحام أسواق أخرى بالاعتماد على قاعدتها المحلية.

- ***المتغيرة 3-25 :إنشاء فرع بالسوق المستهدف:*** نرمز لها V253، نعتقد أن المؤسسة التي تتوجه إلى إنشاء فروع بالسوق المستهدفة هي على دراية تامة بكل التطورات الحديثة و تملك من القدرة التنافسية ما يؤهلها للتوسع في النشاط حتى في ظل المنافسة الشديدة .

- ***المتغيرة 4-25 :أخرى :*** نرمز لها V254 ،حيث نرمز بـــ0 للمؤسسات التي تعتمد على احد الإستراتيجيات السابقة في تدويل نشاطها و بـــ 1 للمؤسسات التي تعتمد في تدويل نشاطها على استراتيجيات لم يتم التطرق إليها سابقا.

- ***المتغيرة 26 : الهيئات و المنضمات الحكومية التي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة***

ونعتقد أن دعم المؤسسات ص و م ضروري خاصة فيما يخص الجانب التنافسي منه و هو توجه علمي تلجا إليه كل حكومات الدول النامية و المتقدمة على السواء .

- ***المتغير 26-1 الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI)***
- ***المتغير 26-2 الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)***
- ***المتغير 26-3 الصندوق الوطني للتأمين من البطالة (CNAC)***
- ***المتغير 26-4 غرفة التجارة و الصناعة***
- ***المتغير 26-5 الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعي (ADS)***
- ***المتغير 26-6 الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة***
- ***المتغير 26-7 صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)***
- ***المتغير 26-8 صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة***
- ***المتغير 26-9 المجلس الوطني المكلف بالترقية المناولة***
- ***المتغير 26-10 المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.***

❖ ***المتغير 26-11 الوكالة الوطنية للعقار الصناعي***

❖ ***المتغير 26-12 هيئة أو منظمة متخصصة أخرى.***

الفرع الثالث :أسلوب البحث

يعتبر الاستبيان من بين أهم الآليات المعتمدة في البحوث الميدانية، وهو ما يتماشى مع هدف دراستنا المرتكزة على تجميع المعلومات ووصف الحقائق، حيث اعتمدنا عليه كمحور رئيسي لجمع مختلف المعلومات عن المنضمات المستهدفة من البحث.

3. أولا : تحديد عينة الدراسة

اقتصرنا في البحث على المعاينة لغرض اختيار مفردات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية معتمدين على العينة العشوائية البسيطة في تحديد تلك المؤسسات الناشطة في مختلف القطاعات وذلك استنادا إلى التعريف الجزائري الخاص بهذه الكيانات حيث تم انجاز خمسة وأربعين (45) مقابلة مع مفردات العينة قصد إخضاعها للعمل الإحصائي والحصول على نتائج تساهم في توضيح الصورة لهذا القطاع.

4. ثانيا : طرق جمع المعلومات

انطلاقا من الإشكالية العامة للبحث وتماشيا مع أهداف البحث من تحديد أجوبة لمختلف التساؤلات المطروحة وبعد جمع البيانات الأولية قمنا بتصميم مجموعة من الأسئلة التي تم الإجابة عليها من خلال عملية الاستبيان .

ز. البيانات الأولية :

ضمت البيانات الأولية في الاستبيان الموجه لمسئولي المؤسسات باعتبارهم الطرف الأكثر مسؤولية عن تنافسية مؤسساتهم فتضمنت القائمة 25 سؤالا تهدف إلى تحديد درجة التنافسية المحققة من المؤسسات و أراء مسئولي هذه المؤسسات حول المنافسة التي يواجهونها معتمدين في الطرح على جملة من الأسئلة المغلقة التي يسهل التحكم في إجاباتها وتوظيفها لإغراض التحليل التي يستلزمها بحثنا وذلك عن طريق استخدام الحاسب الآلي وبرنامج SPAS للتحليل الوصفي والتحليل العملي.

بعد الانتهاء من التصميم المبدئي للاستبيان قمنا وفي سياق دراستنا باختبار مصداقيته لمعرفة مدى قدرته على جمع المعلومات المستهدفة وهذا بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين والخبراء في صياغة

الاستبيانات مع توجيهه لمجموعة محدودة من المفردات كعينة استطلاعية قبل التطبيق النهائي قصد الاختبار وإجراء التعديلات الضرورية على الأسئلة قبل استخدامها في الشكل النهائي وعليه تم استبعاد وكذا إعادة صياغة لمجموعة منها.

❖ **مراجعة وترميز البيانات :**

قمنا بإدرة الاستبيان بطريقة المقابلة الشخصية والاتصال المباشر مع المستجوبين وذلك لـــ

- الحصول على الإجابات بشكل مرتب ومنظم؛
- السماح بمراقبة أفضل لمدى تمثيلية العينة؛
- توضيح الأسئلة الغامضة وإعادة توجيه المستجوب إلى المقصود من السؤال عند أي سوء فهم.

وبعد الانتهاء من إدارة الاستبيان قمنا بمراجعة كاملة لهذه البيانات لمعرفة النقائص منها بعدها تم تبوبها وتكوين قاعدة معطيات لاستعمالها في البرنامج الإحصائي لتحليل المعطيات SPAS لاستخراج المؤشرات الإحصائية كأدوات الإحصاء الوصفي لتقييم مختلف النسب .

ح. البيانات الثانوية :

تمثلت في مجموعتين الأولى من خلال الاطلاع على المراجع العلمية المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والتنافسية ومؤشرات قياسها من جهة أخرى ومجموعة ثانية بالاتصال بالجهات التي لها علاقة بهذه المؤسسات مثل الوزارة المعنية ومراكز السجل التجاري و ONS .

ط. وحدات المعاينة:

تمثلت في المسئولين عن إدارة هذه الوحدات الإقتصادية ولكثرة عدد وانتشار هذه المؤسسات تم اللجوء لاستخدام العينة العشوائية البسيطة و تم حصرها بالتوجه إلى المعارض المقامة الخاصة بها وكذا التوجه نحو المناطق الصناعية التي تضم جزءا كبيرا منها وذلك بواقع مفردة واحدة لكل مسير بمؤسسة ما باعتبار انه من بين أهم مسؤوليتهم تطوير تنافسية مؤسساتهم .

المطلب الثاني: أساليب التحليل المستخدمة

قصد اختيار الفرضيات لجأنا لاستخدام التحليل الآلي بإدخال قاعدة المعطيات المكونة في البرنامج الإحصائي لتحليل المعطيات SPAS وفي سبيل تحليل بيانات البحث استخدمنا الأساليب التالية:

- **التحليل الوصفي** : إعتمدنا على تحليل مجموعة الأسئلة ضمن الاستبيان تحليلا وصفيا (Tris-a-plat)
- **التحليل القياسي** : ضمنه التحليل العاملي للمتغيرات النوعية (Analyse Factorielle et classification)

❖ تحليل نتائج الدراسة الميدانية

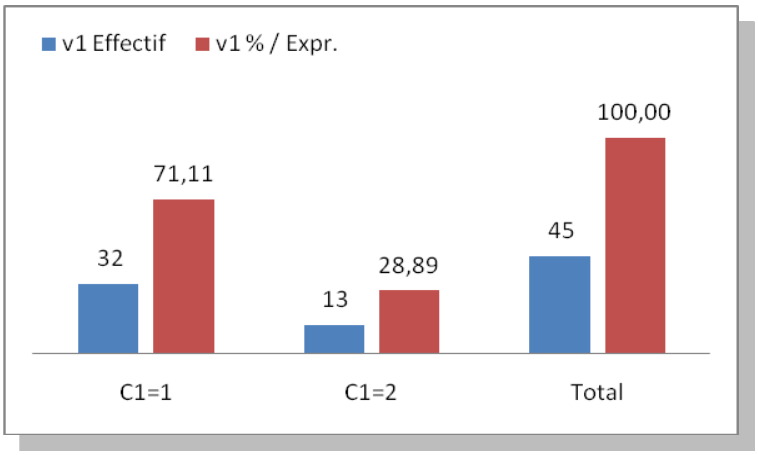
1. أولا : التحليل الوصفي

أ. الجزء الأول :المسيرين والمؤسسات

نستعرض في هذا الجزء بالوصف والتحليل الإحصائي لجميع البيانات المحصل عليها من خلال مجموعات المفردات المدرجة في الاستبيان فبداية **بالمجموعة الأولى** التي شملها الاستبيان والتي صنفت المستجوبين من مسيري المؤسسات إلى الأشكال التالية :

الشكل 1.3

تصنيف مسيري المؤسسة حسب الجنس

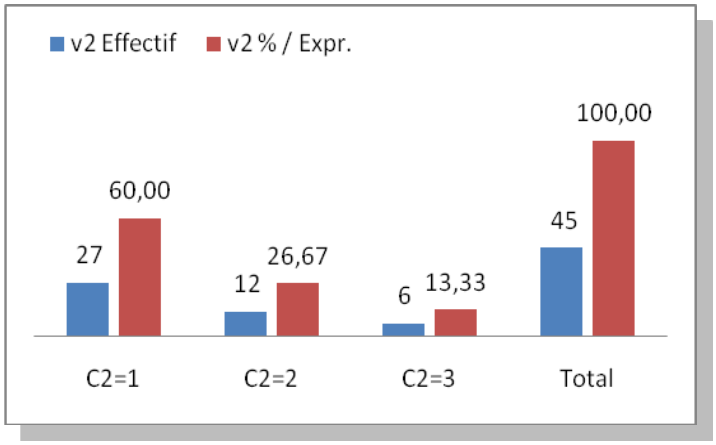


- **المصدر** : من نتائج تحليل معطيات الدراسة الميدانية

يوضح الشكل أن العينة المدروسة احتوت على 71.11 % من المسيرين الذين ينتمون للفئة 1 أي ذكور أما الباقي 28.89 % من العينة تمثل في المسيرين من الفئة 2 إناث .

الشكل 2.3

تصنيف مسيري المؤسسة حسب العمر

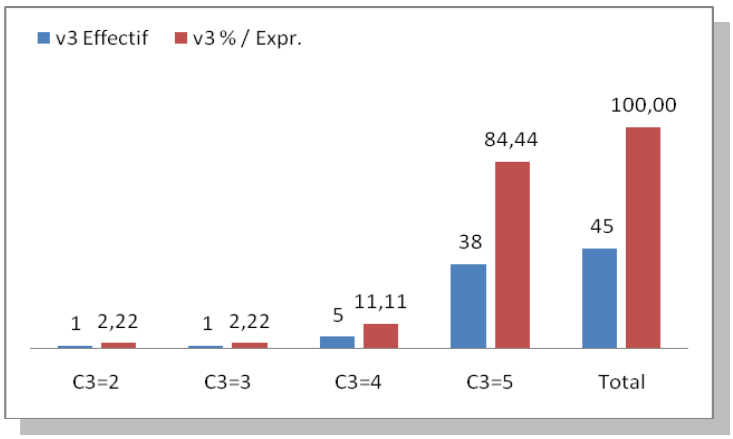


- **المصدر** : من نتائج تحليل معطيات الدراسة الميدانية

احتوت العينة على 60 % من المسرين المصنفين في1 أي الشباب فيما جاء الصنفين 2 و3 بـــ26.67 % للكهول و 13.33 % للشيوخ على التوالي.

الشكل 3.3

تصنيف مسيري المؤسسة حسب المستوى التعليمي

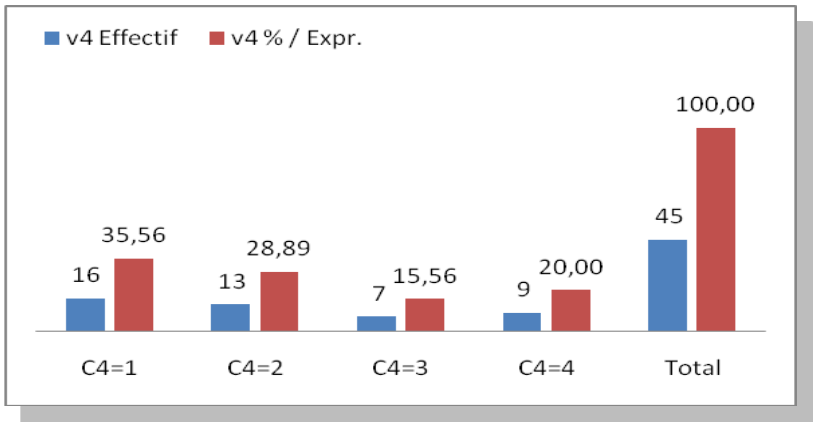


- **المصدر** : من نتائج تحليل معطيات الدراسة الميدانية

شملت العينة المدروسة على نسبة كبيرة من الفئة 5 و قدرت بـــ84.44 % التي تشكل مجموع المسيرين الذين تلقو تعليم جامعي كما جائت الفئة 4 بنسبة 11.11 % أي المسيرين الذين لهم مستوى ثانوي فيما لم تتعدى الفئتين 3و2 نسبة 2.22 % أي بمفردة واحدة لكل من التعليم المتوسط و التعليم الابتدائي مع غياب كلي للفئة1 الدالة على عدم وجود مستوى تعليمي .

الشكل 4.3

تصنيف مسيري المؤسسة حسب الخبرة المهنية



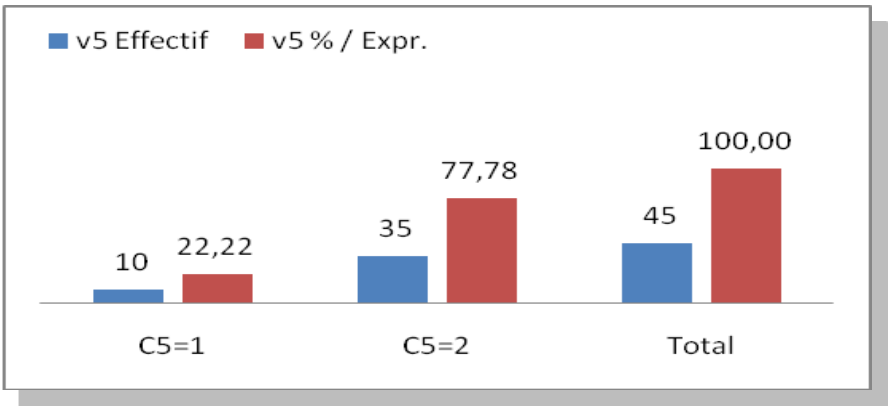
- **المصدر** : من تنائج تحليل معطيات الدراسة الميدانية

جاء ضمن مسيري المؤسسات المستجوبين نسبة 35.56 % ينتمون للفئة 1 و الذين لم تتعدى خبرتهم الخمس سنوات كما جاء ضمنهم نسبة 28.89 % تنتمي للفئة 2 الذين لهم خبرة أكثر من الفئة 1 لكنها لا تتعدى ال10 سنوات فيما ضمت كل مقابلاتنا 7 من المسيرين الذين يملكون خبرة في حدود 10-15 سنة (الفئة3) و 9 من المسيرين الذين ينتمون للفئة 4 أي الذين زادت خبرتهم عن 15 سنة

أما **المجموعة الثانية** من الأسئلة التي ضمها الاستبيان فقد صنفت المؤسسات الخاضعة للاستجواب إلى الإشكال التالية :

الشكل 5.3

تصنيف المؤسسات حسب إطارها القانوني

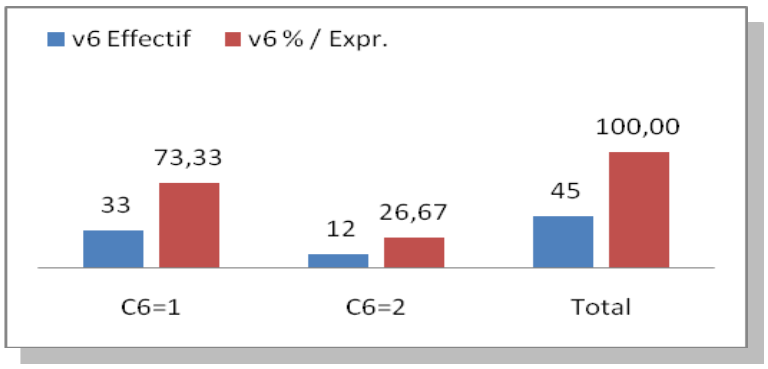


- **المصدر** : من نتائج تحليل معطيات الدراسة الميدانية

ضمت عينة الدراسة10مؤسسات التي تمثل نسبة 22.22 % تنتمي للفئة 1 أي التابعة للقطاع العام أما باقي المؤسسات والتي استحوذت على نسبة 77.78 % فهي تنتمي للفئة 2 أي القطاع الخاص.

الشكل 6.3

تصنيف المؤسسات حسب قطاع النشاط

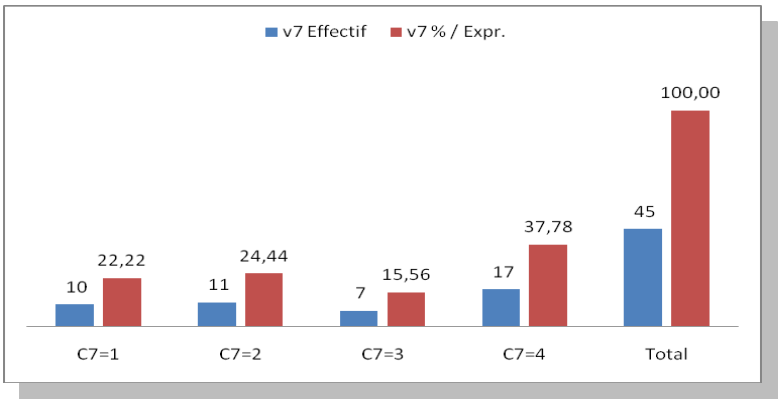


- **المصدر** : من نتائج تحليل معطيات الدراسة الميدانية

مثلت المؤسسات التي تنشط في قطاع الانتاج (الفئة 1)من العينة نسبة 73.33 % بحوالي33 مؤسسة و الباقي 26.67 % هي هبارة عن مؤسسات خدماتية (الفئة2) .

الشكل 7.3

تصنيف المؤسسات حسب الخبرة في النشاط

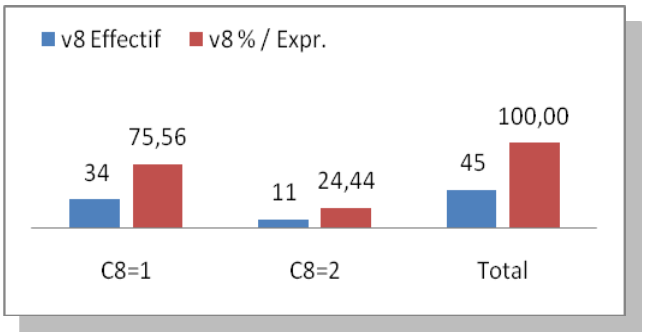


- **المصدر** : من نتائج تحليل معطيات الدراسة الميدانية

في اطار دراسة العينة اخذنا في هذا الشكل خبرة المؤسسات التي شملها الاستبيان و جاءت النتائج ان المؤسسات المدروسة مقسمة بنسب 22.22 %لكل من الفئة 1 التي لها خبرة اقل من 5 سنوات و 24.44 %بالنسبة للمؤسسات من الفئة 2 التي تملك خبرة في حدود5-10 سنوات كما جائت نسبة المؤسسات التي تنتمي للفئة 3 (خبرة من10 ال 15 سنة)الاقل بنسبة 15.56 % اما الفئة 4 التي تضم المؤسسات التي تملك خبرة اكثر من 15 سنة فكانت نسبتها الاعلى بين فئات الدراسة بحوالي 37.78 %.

الشكل 8.3

تصنيف المؤسسات حسب تعدد الأنشطة

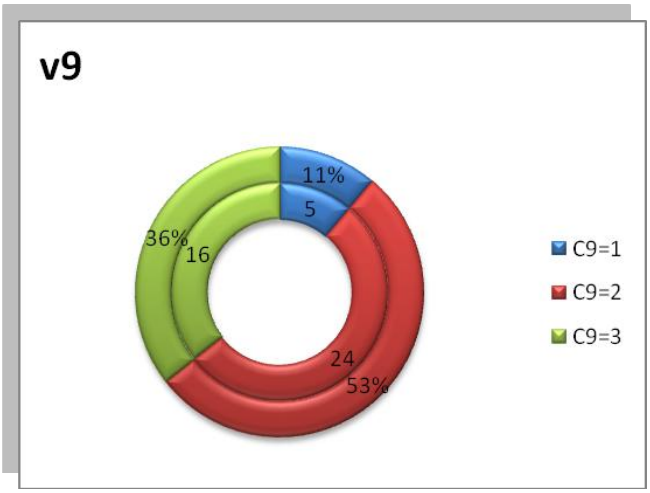


- **المصدر** : من نتائج تحليل معطيات الدراسة الميدانية

لم تخلو العينة من المؤسسات التي لها اكثر من نشاط واحد ومثلت نسبتها 24.44 % غير ان النسبة الغالبة من المؤسسات التي احتوتها الدراسة تنتمي للفئة 1 أي المؤسسات التي تركز نشاطها في نشاط واحد بنسبة 75.56 .

الشكل 9.3

تصنيف المؤسسات حسب عدد العمال

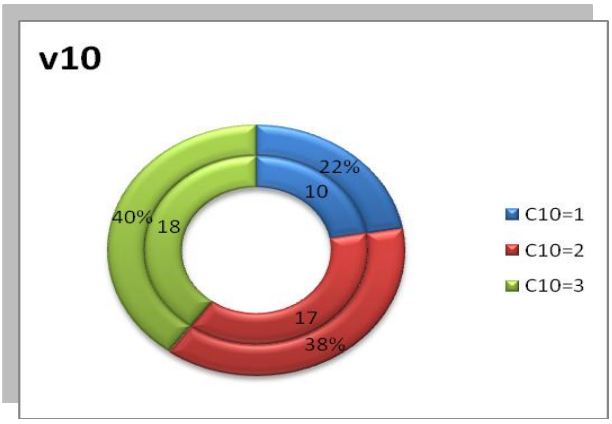


- **المصدر** : من نتائج تحليل معطيات الدراسة الميدانية

ان المؤسسات الصغيرة المنتمية الى الفئة 2 و التي يمثل عدد عمالها من 10 -49 مثلت 53 % من مؤسسات الدراسة كما جائت نسبة المؤسسات المتوسطة 36 وهي المؤسسات التي تنتمي للفئة 3 أي المؤسسات التي تشغل من 50 الى 250 عامل فيما لم تتعدى نسبة المؤسسات المصغرة التي توضف اقل من 9 عمال 11 .

الشكل 10.3

تصنيف المؤسسات حسب رقم الأعمال

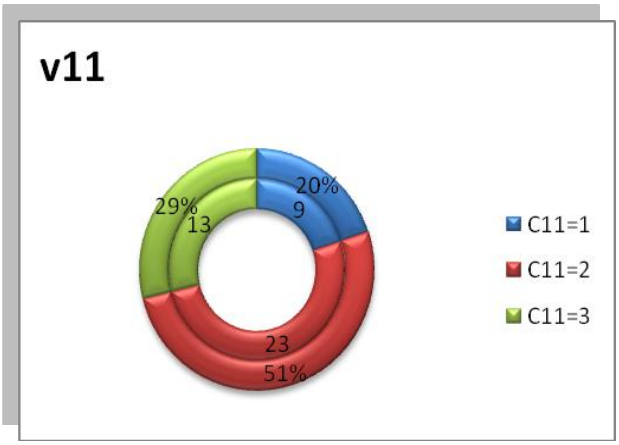


- **المصدر** : من نتائج تحليل معطيات الدراسة الميدانية

إنقسم تصنيف مؤسسات الدراسة حسب رقم اعمالها الى 22 للمؤسسات من الفئة 1 التي رقم اعمالها اقل من 20 مليون دج و38 للمؤسسات من الفئة 2 أي المؤسسات التي ينتمي رقم اعمالها للمجال ما بين 20 – 200 مليون دج اما النسبة الباقية 18 فهي مؤسسات تنتمي للفئة 3 التي يتعدى رقم اعمالها 200 مليون دج و يقل عن 2 مليار دج .

الشكل 11.3

تصنيف المؤسسات حسب متوسط الحصيلة السنوية



- **المصدر** : من تنائج تحليل معطيات الدراسة الميدانية

في التصنيف الاخير لمجموع متغيرات المجموعة الثانية من اسئلة الاستبيان جاء تصنيف مؤسسات العينة حسب متوسط حصيلتها السنوية الى 9 مؤسسات بنسبة 20 % تحقق سنويا حصيلة ارباح لا تتعدى 10 مليون دج ثم تصاعديا الفئة 3 التي ضمت 13 مؤسسة تمثل نسبة 29 % من حجم العينة تقدر حصيلتها السنوية ما بين 100-500 مليون دج فالمؤسسات التي تنتمي للفئة 2 التي احتوت على اكثر من نصف مؤسسات العينة بنسبة 51 % تحقق متوسط حصيلة سنوية ما بين 10-100 مليون دج .

❖ شرح المتغيرات الأخرى (شرح إحصائي)

ب. الجزء الثاني :الأداء التنافسي

في هذا الجزء سنستعرض من خلال التحليل الوصفي متغيرات الجزء الثاني المدرجة في الاستبيان والتي صنفت مؤسسات العينة حسب قدراتهم التنافسية وذلك تبعا للمتغيرات التالية :

- ***المتغيرة 12 : القدرات المالية للمؤسسة***

V12	Effectif	% / Expr.
C12=1	34	75,56
C12=2	11	24,44
Total	45	100,00

احتوت العينة على 34 مؤسسة لها قدرات مالية كافية لمزاولة النشاط و11 مؤسسة تعاني من صعوبات مالية في نشاطها أي أن العنصر الإنتاجي رأس المال متوفر و لا يشكل أي عائق في النشاط لأغلب مؤسسات العينة و هي التي تشكل أكثر ثلاثة أرباع المؤسسات المدروسة .

- ***المتغيرة 13 : القدرة على التوسع في النشاط :***

V13	Effectif	% / Expr.
C13=1	35	77,78
C13=2	10	22,22
Total	45	100,00

تمثل نسبة المؤسسات التي لها القدرة على الإستثمار أكثر و التوسع في النشاط اغلب مؤسسات العينة بنسبة 77.78 % و بالتالي هناك إمكانية حقيقية و كبيرة لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

- ***المتغيرة 14 : معوقات التوسع في النشاط :***

V14.1	Effectif	% / Expr.
C14=0	37	82,22
C14=1	8	17,56
Total	45	100,00

V14.4	Effectif	% / Expr.
C17=0	41	91,11
C17=1	4	8,89
Total	45	100,00

V14.2	Effectif	% / Expr.
C15=0	36	80,00
C15=1	9	20,00
Total	45	100,00

V14.5	Effectif	% / Expr.
C18=0	35	77,78
C18=1	10	22,22
Total	45	100,00

V14.3	Effectif	% / Expr.
C16=0	33	73,33
C16=1	12	26,67
Total	45	100,00

V14.6	Effectif	% / Expr.
C19=0	35	77,78
C19=1	10	22,22
Total	45	100,00

من ضمن المؤسسات التي شملها الاستبيان نجد أن اغلبها لا يعاني من أي معوقات للنشاط أو التوسع في الإستثمارات غير أن هناك مجموعة من المؤسسات التي شملتها الدراسة تعاني من صعوبات متعددة نذكر منها :

- 26.67 % من المؤسسات المعنية تتعرض لصعوبات في تعاملاتها مع الأجهزة الإدارية العامة
- وجاءت نسبة 22.22 % لتعبر عن مجموع المؤسسات التي تعاني من صعوبات تتعلق بالوضع الإقتصادي العام و بيئة النشاط .
- و بنفس النسبة الأخيرة 22.22 % أي 10 مؤسسات تعاني من معوقات أخرى غير المذكورة أنفا تم ذكر جزء منها أثناء المقابلات حيث ركز اغلبهم على صعوبات الحصول على النقد الأجنبي

ومنه فان المؤسسات ص و م الوطنية تعاني من صعوبات جلها خارج عن إطارها الداخلي حيث تتمثل أساسا في المعوقات المرتبطة في تعاملاتها مع الجهات المسئولة عن تنظيم نشاطها ما يطرح الحمل الأكبر من المسؤولية على عاتق الحكومة في سبيل تسهيل عمل هذه المؤسسات لنموها وتقدمها .

- ***المتغير 15 : المدخلات من الموارد و اللوازم***

V15	Effectif	% / Expr.
C20=1	5	11,11
C20=2	8	17,78
C20=3	32	71,11
Total	45	100,00

اختلفت مدخلات المؤسسات من الموارد و اللوازم حيث تباينت في ذلك فيما شكل الاعتماد على الموارد المحلية فقط الحلقة الأضعف بواقع 11.11 % من المؤسسات و باعتبار أن من أهم مميزات المؤسسات ص و م الاعتماد على الموارد المحلية فان المؤسسات ص و م لا تحقق هذه الميزة وهو ما يحرمها من الاستفادة مما يوفره ذلك من تدني في قيمة التكاليف وانعكاسات ذلك على الأرباح ككل .

- ***المتغيرة 16 : عناصر التكلفة***

V16.1	Effectif	% / Expr.
C21=0	32	71,11
C21=1	13	28,89
Total	45	100,00

V16.2	Effectif	% / Expr.
C22=0	38	84,44
C22=1	7	15,56
Total	45	100,00

V16.3	Effectif	% / Expr.
C23=0	34	75,56
C23=1	11	24,44
Total	45	100,00

V16.4	Effectif	% / Expr.
C24=0	18	40,00
C24=1	27	60,00
Total	45	100,00

تمثل تكاليف تطوير الإنتاج اكبر العناصر المكلفة بالنسبة لمؤسسات العينة و التي تراوحت في حدود 60 % من حجم مؤسسات العينة و بالتالي فان الانفتاح الإقتصادي وتحدياته بدا يشكل جزء هام من تفكير المؤسسات الوطنية فباتت تكاليف تطوير و تحسين الإنتاج لمواجهة المنافسة تأخذ شكلا أكثر جدية في سبيل البقاء و النمو ضمن اطر السوق الجديدة .

- ***المتغيرة 17 : التكنولوجية المستخدمة***

V17	Effectif	% / Expr.
C25=1	3	6,67
C25=2	3	6,67
C25=3	15	33,33
C25=4	24	53,33
Total	45	100,00

تعتمد أكثر من نصف مؤسسات العينة على التكنولوجيا الحديثة في تشغيل خطوطها الإنتاجية بنسبة 53.33 % أي أن المؤسسات ص و م الوطنية هي في تساير مع التطورات الحاصلة في فنون الإنتاج خاصة منها التكنولوجية المستخدمة بما يرفع إنتاجيتها ويدعم تنافسيتها .

- ***المتغيرة 18 : أهلية العمال***

V18	Effectif	% / Expr.
C26=1	39	86,67
C26=2	6	13,33
Total	45	100,00

تملك معظم المؤسسات التي شملها الاستبيان على عمالة مؤهلة ضمن نشاطها وهي ممثلة بنسبة 86.67 % منها ومنه يوفر سوق العمل الوطني كفاية لطلب العمل من قبل المؤسسات ص و م بما يخدم ذلك كثيرا في تحسين الإنتاجية الكلية لها .

- ***المتغيرة 19 : حجم السوق المحلي***

V19	Effectif	% / Expr.
C27=1	41	91,11
C27=2	4	8,89
Total	45	100,00

يوفر السوق المحلي طلبا كافيا للجزء الكبير من مخرجات مؤسسات العينة حيث تمثل نسبة المؤسسات التي يخلق السوق المحلي طلبا كافيا على مخرجاتها 91.11 % و عليه فالمؤسسات ص و م ترتبط بتقلبات الطلب في السوق المحلي في تصريف منتجاتها .

- ***المتغيرة 20 : العلاقات مع المتعاملين بالخارج***

V20	Effectif	% / Expr.
C28=1	32	71,11
C28=2	13	28,89
Total	45	100,00

شملت العينة على نسبة 71.11 % من المؤسسات لها علاقات قائمة مع متعاملين بالخارج فيما تمثل المؤسسات التي لا تربطها أي صلة بالخارج 28.89 % من المؤسسات وهو مؤشر يدل على أن المؤسسات ص و م تعمل على الانفتاح على بيئة العالم الخارجي وتستغل طرق الاتصال الحديثة بصورة ايجابية .

- ***المتغيرة 21 : أهم المتعاملين بالخارج***

V21.1	Effectif	% / Expr.
C29=0	35	77,78
C29=1	10	22,22
Total	**45**	**100,00**

V21.4	Effectif	% / Expr.
C32=0	38	84,44
C32=1	7	15,56
Total	**45**	**100,00**

V21.2	Effectif	% / Expr.
C30=0	27	60,00
C30=1	18	40,00
Total	**45**	**100,00**

V21.5	Effectif	% / Expr.
C33=0	43	95,56
C33=1	2	4,44
Total	**45**	**100,00**

V21.3	Effectif	% / Expr.
C31=0	36	80,00
C31=1	9	20,00
Total	**45**	**100,00**

V21.6	Effectif	% / Expr.
C34=0	37	82,22
C34=1	8	17,78
Total	**45**	**100,00**

V21.7	Effectif	% / Expr.
C35=0	41	91,11
C35=1	4	8,89
Total	**45**	**100,00**

في علاقات مؤسسات العينة مع أطراف خارج الدولة اخذ العلاقات مع زبائن بالخارج النسبة الأعلى بـــ 40 % ومنه هناك جزء هام من المؤسسات ص و م الوطنية تملك تنافسية عالية تساعدها على العمل في مختلف الأسواق دون الاعتماد على الدعم و المساندة الحكومية .

- ***المتغيرة 22 : مصلحة لجمع المعلومات عن السوق***

V22	Effectif	% / Expr.
C36=1	26	57,78
C36=2	19	42,22
Total	45	100,00

تتوفر في أكثر من نصف مفردات العينة مصلحة خاصة لجمع المعلومات عن الأسواق بنسبة 57.78 % ومنه نعتبر المؤسسات ص و م هي تملك معلومات الكافية عن الأسواق مخرجاتها وهو ما يوفر لها إمكانية اكبر للتوسع في النشاط .

ج. الجزء الثالث :الدعم الحكومي و مناخ العمل

الجزء الأخير من الاستبيان سنحاول وصف وتحليل للمتغيرات المتبقية من الاستبيان والتي صنفت أراء المسيرين المستجوبين حول مميزات و مشاكل العمل في البيئة المحلية وهي كالتالي :

- ***المتغيرة 23 : القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية***

V23	Effectif	% / Expr.
C37=1	25	55,56
C37=2	20	44,44
Total	**45**	**100,00**

أكثر من نصف مسيري المؤسسات أكدوا أن مؤسساتهم تملك قدرات تنافسية كافية لمواجهة منافسة المؤسسات الأجنبية بنسبة 55.56 % من مؤسسات العينة وعليه فان جزء مهم من المؤسسات ص و م تبقى غير قادرة على المنافسة مثيلتها في الوقت الحالي .

- ***المتغيرة 24 : معوقات تدويل النشاط***

V24.1	Effectif	% / Expr.
C38=0	27	60,00
C38=1	18	40,00
Total	**45**	**100,00**

V24.5	Effectif	% / Expr.
C42=0	34	75,56
C42=1	11	24,44
Total	**45**	**100,00**

V24.2	Effectif	% / Expr.
C39=0	30	66,67
C39=1	15	33,33
Total	**45**	**100,00**

V24.6	Effectif	% / Expr.
C43=0	42	93,33
C43=1	3	6,67
Total	**45**	**100,00**

V24.3	Effectif	% / Expr.
C40=0	27	60,000
C40=1	18	40,00
Total	**45**	**100,00**

V24.7	Effectif	% / Expr.
C44=0	22	48,89
C44=1	23	51,11
Total	**45**	**100,00**

V24.4	Effectif	% / Expr.
C41=0	38	84,44
C41=1	7	15,56
Total	**45**	**100,00**

V24.8	Effectif	% / Expr.
C45=0	35	77,78
C45=1	10	22,22
Total	**45**	**100,00**

احد أهم عوائق تدويل نشاط مؤسسات العينة هو عدم تواجد مساعدة جيدة من طرف الدولة و الهيئات الحكومية حيث 51.11 % من مؤسسات العينة لم توفر لها هذه الجهات الدعم اللازم في سبيل ذلك إضافة إلى اعتبار جزء مهم منهم سبب عدم التدويل يعود إلى وجود عوائق قانونية (40.00) ومنه فان المؤسسات ص و م الجزائرية لا تحصل على الدعم و المساندة الحكومية اللازمة و أن الأجهزة المسئولة عن هذا القطاع تبقى سياساتها المطبقة دون المستوى المطلوب للنهوض بتنافسية هذا القطاع .

- ***المتغيرة 25 : الإستراتيجية المناسبة لتدويل النشاط***

V25.1	Effectif	% / Expr.
C46=0	21	46,67
C46=1	24	53,33
Total	**45**	**100,00**

V25.2	Effectif	% / Expr.
C47=0	27	60,00
C47=1	18	40,00
Total	**45**	**100,00**

V25.3	Effectif	% / Expr.
C48=0	31	68,89
C48=1	14	31,11
Total	**45**	**100,00**

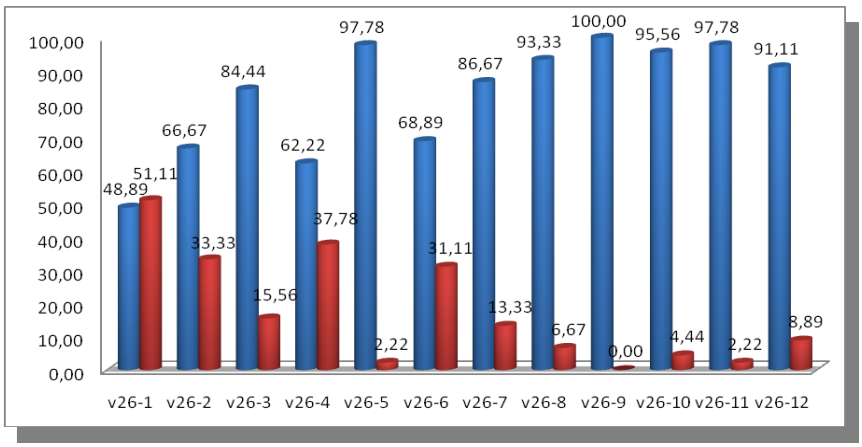
V25.4	Effectif	% / Expr.
C49=0	40	88,89
C49=1	5	11,11
Total	**45**	**100,00**

إن إستراتيجية الشراكة في حال تدويل النشاط تعد الإستراتيجية الأفضل حسب مسيري مؤسسات العينة بنسبة53.33 % كما أن إستراتيجية التصدير المباشر التي حازت على 40 % تمثل أيضا جزء لا باس به من حجم العينة ومنه فان المؤسسات ص و م تعتمد على قاعدتها المحلية وهي تسعى لاكتساب تنافسية تمكنها من اقتحام أسواق أخرى .

- ***المتغيرة 26 : مؤسسات الدعم الحكومي***

الشكل 12.3

تصنيف المؤسسات حسب علاقتها مع مختلف هيئات الدعم الوطني



أكد أكثر من نصف مؤسسات العينة بنسبة 51.11 % أنهم تلقوا الدعم أو لهم القدر الكافي من المعلومات حول دور ومهام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI) فيما تباينت معرفتهم بالمؤسسات الأخرى التي شملها الاستبيان بنسب اقل من المتوسط لكل من :

- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) بنسبة 37.78 %
- غرفة التجارة و الصناعة بنسبة 33.33 %
- الصندوق الوطني للتأمين من البطالة (CNAC) بنسبة 31.11 %
- ونسب ضعيفة للبقية الأخرى

و منه نستطيع القول انه هناك غياب شبه تام لقنوات الاتصال بين المؤسسات ص و م و الهيئات الحكومية الداعمة لها أي أن هذه الأخيرة لا تقوم بالإعلان و الإشهار اللازمين حتى تزيد من فاعليتها في الأعمال المتعلقة بها الشيء الذي يعود بالسلبية على عمل القطاع ككل

2. ثانيا : التحليل العاملي :

يهدف التحليل العاملي إلى إستخراج المتغيرات ذات أكبر قيم ذاتية و منه يسمح باستثناء المتغيرات ذات القيم الذاتية الأقل الموافقة لـــ3 < khi سواءا في الاتجاه السالب أو الموجب وإن جمع المتغيرات المرتبطة بكل تجاه محور يسمح لنا بكشف المتغيرات الخفية المتحكمة في ظاهرة الدراسة.

كما يقوم بتقسيم العينة إلى مجموعتين أو أكثر واستنادا إلى المتغيرتين الجوهريتن المدخلات من المواد و اللوازم و الحجم. إستطعنا تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين رئيستين هما :

- مجموعة المؤسسات التي لها أداء تنافسي.
- مجموعة المؤسسات التي ليس لها أداء تنافسي.

ويسمح لنا برنامج SPAD باستخراج محورين هما :

أ. المحور العاملي الأول (الجزء السالب)

بهذا المحور مجموعة من المتغيرات ذات قيم مختلفة أخذنا القيم الأكبر من 4 وجاءت المتغيرات كمايلي :

V10: **رقم الأعمال** (**3**) الموافق لرقم الأعمال ما بين 200 مليون-2 مليار دج.

V24-2 : **معوقات التدويل المالية** (**0**) أي أن المؤسسات التي ارتبطت بهذا المحور في هذا الجانب لا تواجه معوقات مالية في تدويل نشاطها.

V11: **متوسط الحصيلة السنوية** (**3**) الموافق لمتوسط الحصيلة السنوي من الأرباح ما بين 100 مليون-500 مليار دج.

V14-3: **المعوقات البيروقراطية في إجراءات الإستثمار أو التوسع في النشاط** (**0**) أي أن مؤسسات هذه المجموعة لا يعانون من هذا الجانب لتطوير إستثماراتهم.

V14-1 : **معوق تدني أرباح النشاط** (**0**) لا تعاني هذه المجموعة من تدني قيمة أرباحها ضمن مجال نشاطها.

ب. المحور العاملي الأول (الجزء الموجب)

بهذا المحور أيضا مجموعة من المتغيرات ذات القيم المختلفة أخذنا القيم الأكبر من 4 والتي ضمنه المتغيرات التي تعبر عن معوقات النمو التي تعاني منها مؤسسات هذه المجموعة وهي حسب الترتب التالي :

V14-1: تدني قيمة الأرباح(1) تعاني مؤسسات هذه المجموعة من تدني في قيمة أرباحها السنوية كل منها ضمن مجال نشاطها.

V14-3:عدم توفر التمويل المناسب(1) تواجه هذه المؤسسات مشاكل في الحصول على رؤوس الأموال المناسبة لعملها.

V14-2: بيروقراطية الإجراءات الإدارية (1)تشترك هذه المؤسسات في معاناها من عدة عراقيل و صعوبات في علاقاها مع السلطات الوصية.

V11: متوسط الحصيلة السنوية (1) لا يزيد متوسط حصيلتها السنوية عن 10 مليون دج .

ج. المحور العاملي الثاني (الجزء السالب)

إشتمل هذا المحور على عدد من القيم الذاتية المختلفة وأخذنا منها القيم الأكبر من 3 وجاءت المتغيرات كما يلي :

V 3: المؤهل العلمي (3) يتمتع المسئولين عن مؤسسات هذه المجموعة بمستو دراسي متوسط
V 26-12: مؤسسات الدعم الحكومي (0) لا يملك المسيري ضمن هذه المجموعة أي أفكار عن المؤسسات الخاصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير تلك التي تضمنها الاستبيان.

V 26-7: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(1) هناك علاقات اتصال بين هذا الصندوق ومؤسسات هذه المجموعة.

V 25-1:إستراتيجية التدويل الشراكة (0) لا تفضل هذه المؤسسات هذه الإستراتيجية في عملية تدويل نشاطها.

V1: الجنس (0) تتركز إدارة هذه المؤسسات في الشكل النسوي.

V 9: عدد العمال(0) تشغل في هذه المؤسسات عمالة ما بين 1-9 عامل.

د. المحور العاملي الثاني (الجزء الموجب)

اشتمل هذا المحور على عدد من القيم المختلفة أخذنا منها القيم الأكبر من 3 والتي جاءت كمايلي :

V1: **الجنس** (**1**) مسيرو هذه المؤسسات هم من جنس الذكور.

V25-1: **إستراتيجية التدويل الشراكة** (**3**) تفضل مؤسسات المجموعة الشراكة في عمليات تدويل نشاطها.

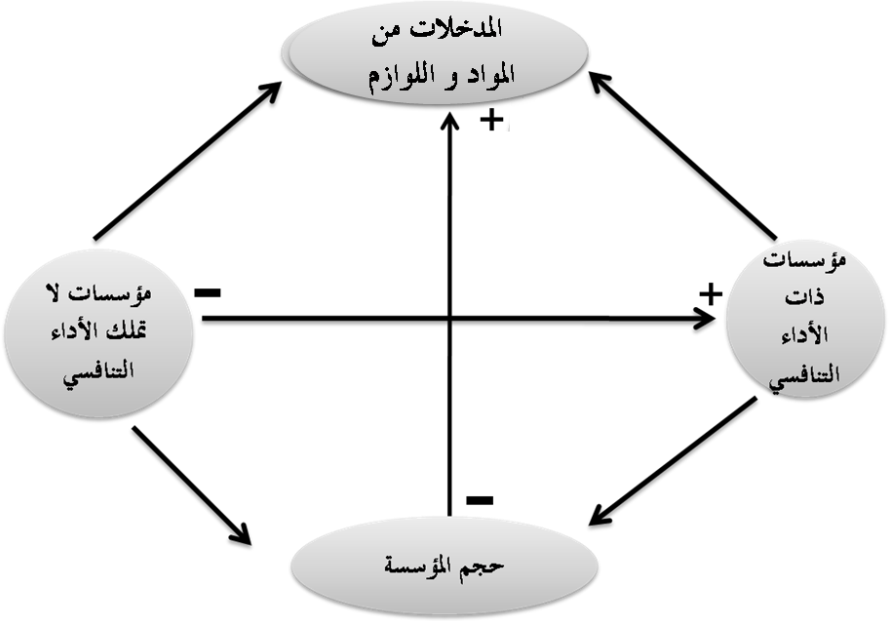
V15: **المدخلات من المواد واللوازم** (**3**) تعتمد هذه المؤسسات في مدخلاتها على مواد ولوازم متنوعة وطنية وأجنبية.

V26-7: **صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** (**0**) لا يملك مسيري هذه المجموعة أي فكرة عن عمل هذا الصندوق.

V26-12: **مؤسسات الدعم الحكومي** (**1**) يملك مسئولو هذه المؤسسات معلومات عن مؤسسات تدعم قطاعهم غير تلك المذكورة في الإستبيان.

الشكل 13.3

محددات تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



ه. التنميط أو التصنيف التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

سمح لنا التحليل العاملي بإستخراج محورين وإستطعنا من خلال المتغيرات المرتبطة بكل من محور إستخراج بعض المتغيرات الخفية المتحكمة في موضوع الدراسة :

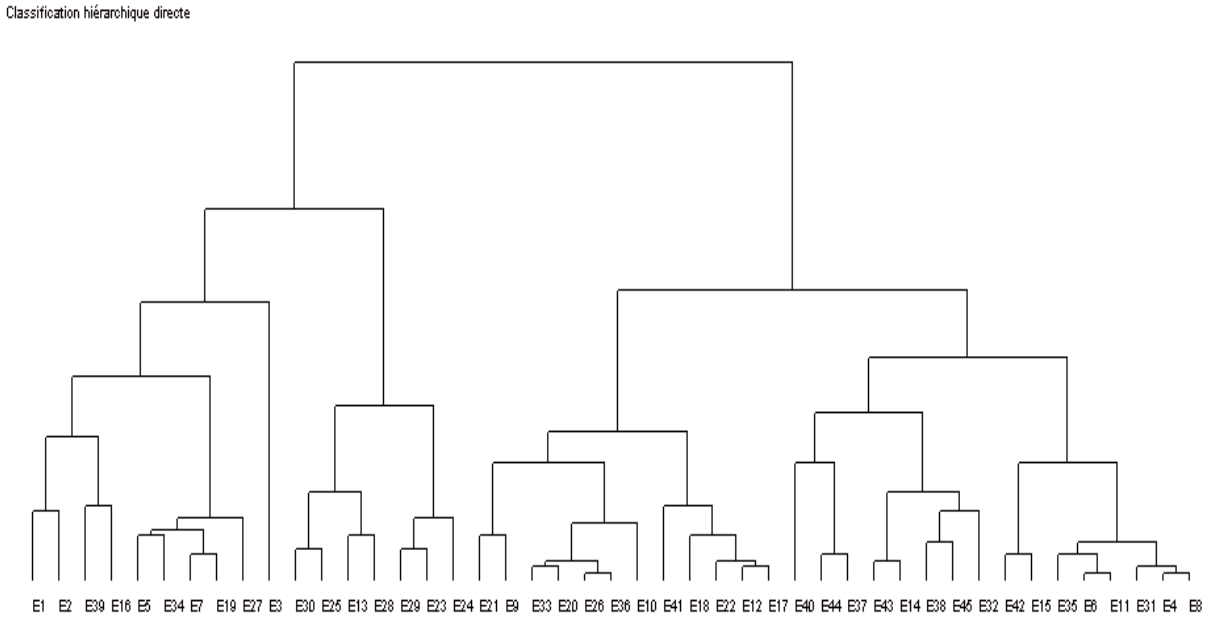
- **المؤسسات التي لها أداء تنافسي** : هي المؤسسات ذات الحجم الكبير وتعتمد في مدخلاتها على مواد واللوازم متنوعة بين محلية وأجنبية.
- **أما المؤسسات التي لا تملك أداء تنافسي** : هي مجموع المؤسسات التي يكون فيها الحجم صغير أو أنها تعتمد في مدخلاتها على المواد واللوازم محلية فقط أو تضم كلا هذين المحددان.

و. شجرة القرار :

من خلال نتائج تحليل معطيات دراسة العينة فإن المؤسسات إنقسمت إلى مجموعتين رئيسيتين وفق الشكل التالي :

الشكل 14.3

شجرة القرار لعينة الدراسة



- **المجموعة الأولى** : إحتوت على 38 % من مؤسسات العينة وهي مجموع المؤسسات التي لا تملك أي أداء التنافسي حيث يمكن القول أن أدائها التنافسي ضعيف هذه المجموعة إنقسمت بدورها إلى مجموعتين فرعيتين.

- **مج 1.1** : تمثل 59 % من هذه المجموعة أي أنها تشكل حوالي 22 % من حجم العينة والتي ليس لها أي أداء التنافسي.

- **مج 2.1** : تمثل 41 % من هذه المجموعة أي أنها تشكل حوالي 15 % من حجم العينة والتي يعتبر أدائها التنافسي ضعيف.

- **المجموعة الثانية** : إحتوت على 61 % من حجم العينة وهي المؤسسات التي يمكن القول أنها تقدم أداء تنافسي مقبول وإنقسمت بدورها إلى مجموعتين :

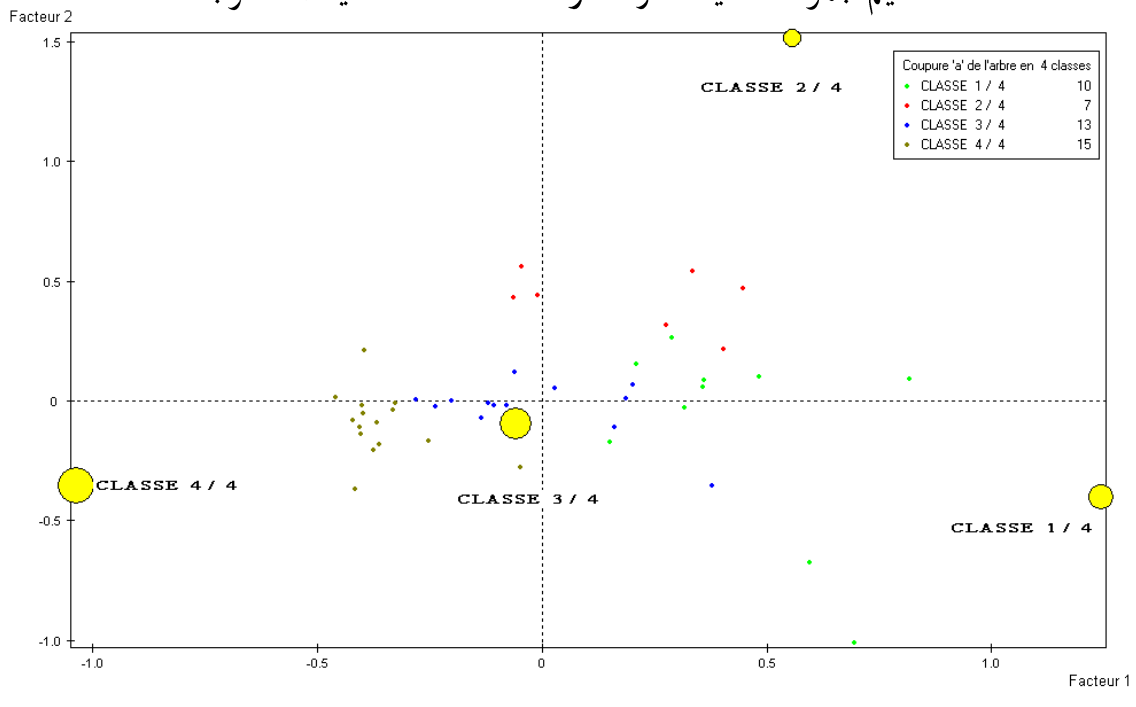
- **مج 1.2** : ضمت 43 % من هذه المجموعة أي أنها تشكل حوالي 26.5 % من حجم العينة و يمكن القول أن أدائها التنافسي متوسط.

- **مج 2.2** : تمثل 57 % من حجم المجموعة الثانية المرافقة لـــ 35.5 % من حجم العينة الكلية و تضم هذه المجموعة المؤسسات التي تملك أداء التنافسي كبير.

و الشكل التالي المستخرج من تطبيقات برنامج التحليل يوضح تحيز مفردات العينة المستخرجة من قاعدة المعطيات .

الشكل 15.3

تقسيم مجموعات عينة الدراسة وفقا لمحددات التنافسية المستخرجة



يوضح الشكل تحيز مفردات العينة وفقا لأدائها التنافسي و التي شكلت أربع مجموعات رئيسية.

- **مج 4.1** : تضم المؤسسات التي لا تملك أي أداء التنافسي وهي تشترك في عدة خصائص أهمها تدني قيمة أرباحها بالإضافة إلى اشتراكها في عدم قدرتها على التوسع في نشاط.

- **مج 4.2** : هي مجموعة المؤسسات ذات الأداء التنافسي الضعيف يجمعهم بدورهم عدة من خصائص غير أن أهم خاصية تجمع مفردات هذه المجموعة هي أنهم لا يتلقون أي مساندة أو دعم من المؤسسات المختصة.

- **مج 4.3** : هي مجموعة المؤسسات ذات الأداء التنافسي المتوسط ويلتقي مفردات هذه المجموعة في عدد من الخصائص غير أن المتغيرة الرئيسية المشتركة بينهم هي إرتفاع تكاليف الصيانة.

- **مج 4.4** : المؤسسات ذات التنافس الكبير وكنتيجة منطقية فإن مؤسسات هذه المجموعة تشترك في أن لهم متوسط حصيلة أرباحهم السنوية كبير ورقم أعمال عالي وينشطون ضمن القطاع الخاص.

خاتمة الفصل الثالث

مر نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بتغيرات متباينة كانت تابعة أساسا إلى طبيعة نظرة مختلف السياسات الإقتصادية المنتهجة لها، حيث أنه مع التغيرات الحاصلة اليوم في السياسات الإقتصادية الدافعة كلها إلى الإنفتاح (الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الشراكة الأورومتوسطية، منطقة التجارة العربية الحرة) الذي سيخلق بيئة جديدة ستضع هذا القطاع أمام عدة تحديات أبرزها البقاء والنمو في ظل هذه البيئة الجديدة التي تتصف بشدة المنافسة وفي دراستنا الميدانية فقد استطعنا جمع وتصنيف لبعض السلبيات التي تعوق تقدم هذا القطاع مع إبراز لمختلف نقاط القوة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية التي يستوجب التركيز عليها أكثر في سبيل النهوض بهذا القطاع.

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطني شهد نموا كبيرا وهو ما ساهم في تطوير دور هذه المؤسسات في النشاط الإقتصادي الكلي خاصة القطاعات الإنتاجية منها ساعدها في هذا التطور التجديد الذي مس عناصرها الإنتاجية وبخاصة العنصر البشري، حيث أن اغلب ملاك ومسيري المؤسسات الجديدة منها وحتى القديمة يغلب عليه فئة الشباب والمتعلم منه خاصة.غير أنه وفي المقابل فإن ذلك إنعكس عليها في نقص خبرتها، حيث تبقى غالبية مخرجاتها ضمن إطار السوق المحلي الشيء الذي عظم من تكاليفها خاصة المتعلقة بسبل تطوير منتجاتها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن أهم إشكالية تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم هو سبل وكيفيات تنمية وتطوير قدراتها التنافسية حتى يصبح قادراً على مواجهة التحديات المستقبلية، المتمثلة أساسا في حتمية إرتفاع مستويات المنافسة في ظل اتجاه الإقتصاد الوطني نحو الإنفتاح.

ومن الملاحظ أن السنوات الأخيرة شهّدت تزايد الإدراك في كثير من البلدان بإختلاف درجة النموّ فيها، بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور حاسم في توسيع النشاط الإقتصادي وتنوعه، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية. ومن الواضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل الغالبية الساحقة من الطاقات الإقتصادية في معظم البلدان، سواء من حيث عدد المؤسسات أو من حيث العمالة.

وعلى الرغم من توافق أساسي في الآراء بين الباحثين الإنمائيين ومقرري السياسات حول الأهمية الفائقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، لا يزال هناك إشكال فيما يتعلق بإعطائها تعريفاً مناسباً لها وفي تحديد معالمها وأشكالها، تترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا القطاع بشأن السياسة التي يتعين إختيارها من أجل مواصلة النهوض بها وترقيتها.

إن المتتبع للإقتصاد العالمي والعلاقات الإقتصادية الدولية، يلاحظ بوضوح التغيرات الجذرية المتلاحقة التي ما فتئت تطرأ على بيئة الأعمال الدولية، سواء كانت هذه التغيرات عالمية أو إقليمية، مما أدى إلى بروز أوضاع إقتصادية عالمية وإقليمية معاصرة وهو ما يوجب على الدول والمؤسسات ديناميكية في تتبع هذه المتغيرات من أجل استغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديدات وذلك بالعمل على تطوير التنافسية، التي تعتبر الضامن الأكثر أماناً للتكيف مع هذه المتطلبات للبقاء ضمن هذه البيئة الجديدة .

وعليه فإن الإقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يواجه اليوم تحديات متزايدة في إطار سعيه نحو التنمية والتطوير وبخاصة التحديات المرتبطة بكل من الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية من جهة؛ ودخول إتفاق الشراكة الأورومتوسطي حيز التنفيذ من جهة ثانية، واللذان سيكون لهما عدّة أثار خاصة تلك المرتبطة بالمؤسسات الإقتصادية الوطنية الناشطة بمختلف المجالات، والتي هي في جزئها الكبير مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

نتائج إختبار الفروض

إختبار الفرضية الأولى : يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً رائداً في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية كما أن دعمها وتنميتها يعد توجها عالمياً للمميزات العديدة التي توفرها خاصة إمتصاص الإختلالات الهيكلية في الإقتصاديات المختلفة.

أثبتت عدة تجارب دولية ناجحة في مجال المؤسسات ص و م قدرة هذا القطاع على المساهمة الفعالة في رفع معدلات النموّ ودفع عملية التنمية ككل من خلال خصائصه المتعددة التي تمنح له مرونة كبيرة في مواجهة الأزمات، كما أن هذا القطاع يوفر العديد من المزايا خاصة المساهمة في حل الكثير من الإختلالات الهيكلية خاصة إمتصاص البطالة وردم هوة التنمية المتباينة بين المناطق الريفية والمدن، وهو ما دفع إلى زيادة التوجه نحو الإهتمام بها من قبل مختلف الجهات من المنظمات الدولية والأكاديميين والحكومات، وعليه فالفرضية الأولى صحيحة.

إختبار الفرضية الثانية : يعد إكتساب وتنمية التنافسية الضامن الوحيد لمختلف المتعاملين الإقتصاديين في مواجهة سرعة التحولات الدولية، والتي تدفع بكل أشكالها إلى زيادة إحتدام المنافسة على مختلف الأصعدة.

إن واقع حتمية الإندماج في الإقتصادي العالمي تدفع بشكل كبير إلى ما يعرف بعالمية المنافسة، وما يعنيه ذلك من إشتداد في حدتها مع غياب كامل لإمكانية البقاء بعيداً عنها، ما يطرح معه إكتساب القدرات التنافسية وتنميتها عامل رئيسي ووحيد في سبيل البقاء، ومنه فالفرضية صحيحة.

إختبار الفرضية الثالثة : إن أهم المعوقات والقيود التي تعيق تطور وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في الوقت الراهن، هي إجراءات السياسات الإقتصادية المتعاقبة والتي تتعارض مع طموحات هذا القطاع في الإندماج في السوق العالمية، حيث تتسم في جزئها المتعلق بهذا القطاع بالعشوائية والعموم في منح المزايا وعدم التركيز في الإهتمام، بما أدى إلى هدر الكثير من الجهود المبذولة وهو ما لم يساعد هذه المؤسسات لمسايرة التطورات الدولية الحاصلة فهي غير قادرة على المنافسة لمثيلتها من المؤسسات الأجنبية في الأجل القصير المدى.

من خلال الدراسة الميدانية وتحليل العينة وخاصة ضمن **متغيرة معوقات التوسع في النشاط ومتغيرة معوقات التدويل** إضافة إلى **متغيرة مؤسسات الدعم الحكومي** وجدنا أن المؤسسات ص و م

الوطنية تعاني من صعوبات جلها خارج عن إطارها الداخلي، حيث تتمثل أساساً في المعوقات المرتبطة في تعاملاتها مع الجهات المسئولة عن تنظيم نشاطها، ما يطرح الحمل الأكبر من المسؤولية على عاتق الحكومة في سبيل تسهيل عمل هذه المؤسسات لنموها وتقدمها، وهو ما يتوافق مع الفرضية الثالثة، وعليه فان الفرضية صحيحة.

نتائج البحث

- هناك إمكانية حقيقية وكبيرة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة وأن البيئة الإقتصادية المحلية توفر هوامش ربح حقيقية قابلة للنمو في عديد من الأنشطة التي تتوفر على ميزة نسبية ؛

- إن المؤسسات ص و م الجزائرية لا تحصل على الدعم والمساندة الحكومية اللازمة، كما أن الأجهزة المسئولة عن هذا القطاع تبقى سياساتها المطبقة دون المستوى المطلوب للنهوض بتنافسية هذا القطاع و بالأخص الغياب شبه التام لقنوات الإتصال بين المؤسسات ص و م والهيئات الحكومية الداعمة لها، أي أن هذه الأخيرة لا تقوم بالإعلان والإشهار اللازمين حتى تزيد من فاعليتها في الأعمال المتعلقة بها. الشيء الذي يعود بالسلبية على تنافسية القطاع ككل؛

- يتشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من مؤسسات متباينة في أدائها التنافسي، ويرجع هذا التباين أساساً إلى فرقين أساسيين الأول إختلافات الأحجام؛ والثاني درجة الإعتماد المدخلات من المواد واللوازم المحلية. وعليه هناك عدم إستغلال كفء للموارد المحلية خاصة في المراحل الأولى الخاصة بإعدادها للإستعمال حتى تكون مدخلات قابلة للزيادة القيمة المضافة.

التوصيات

من خلال كل ما سبق فإننا نرى أن تطبق التوصيات التالية :

- ضرورة إعادة النظر في السياسات الإقتصادية المنتهجة خاصة في جزئها المتعلق بالمؤسسات ص و م، بإعطائها نوع من مرونة التغير التي تسمح لها بمسايرة والتكيف أكثر مع التحولات في البيئة الإقتصادية العالمية؛

- هناك جزء مهم من المؤسسات ص و م الوطنية قادر على قيادة هذا القطاع لأداء أفضل، ومن الافضل أن توجه إليه بشكل مركز كل جهود التنمية الخاصة بهذا الإطار للخروج بنتائج أفضل ؛

- العمل على دفع جزء من هذه الكيانات في سبيل إستغلال الموارد المحلية حتى تصبح مغذية للصناعات الأخرى اللاحقة بها خاصة التي تعتمد في مدخلاتها على المواد واللوازم المتوفرة محليا بما يساهم تدنية التكاليف وتحسين تنافسيتها.

- ضرورة توفير المعلومات خاصة التسويقية منها في سبيل تخفيف جزء كبير من تكاليف هذه المؤسسات والدخول إلى ما يعرف بمجتمع المعرفة الذي يجب أن يشكل المحور الرئيسي في تضافر جهود كافة الجهات المرتبطة بالبيئة الإقتصادية الوطنية لبلوغ التنمية المنشودة.

آفاق البحث :

نقترح العناوين التالية كأفاق تكمل البحث في هذا الموضوع :

- دور ومكانة المؤسسات ص و م الوطنية في ظل الإقتصاد المبني على المعرفة.

- دور المؤسسات ص و م الوطنية في كفاءة إستخدام الفوائض المالية الجزائرية.

- أهمية المؤسسات ص و م في تطوير العمل العربي المشترك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

❖ أولا : الكتب

1. د. أبو قحف عبد السلام. التنافسية و تغير قواعد اللعبة: رؤية مستقبلية . الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1996.

2. د. حسين شمت نيفين. التنافسية الدولية و تأثيرها على التجارة العربية و العالمية . لإسكندرية : دار التعليم الجامعي ، 2010 .

3. د. حشيش عادل احمد ، د.مجدى محمود شهاب. العلاقات الإقتصادية الدولية . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2005

4. جالن سبسر هل. منشات الأعمال الصغيرة . ترجمة صليب بطرس، الطبعة الثانية ، القاهرة : الدار الدولية للنشر و التوزيع ، 1998.

5. د. جاسم محمد . التجارة الدولية . عمان ،الأردن : دار زهران ، 2006 .

6. د. دادي عدون ناصر.أ.متناوي محمد . الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة . الجزائر: دار المحمدية العامة ، 2003 .

7. د. سويفي عبد الهادي عبد القادر. أساسيات التنمية و التخطيط الاقتصادي. القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 2008.

8. د. عباس نبيلة ، د. نهال فريد مصطفى . أساسيات الأعمال في ظل العولمة . الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005 .

9. د. عبيد حسن . الخطوط الأساسية في محاظرات النقود و البنوك . القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ، 2007 .

10. د. العيسوي إبراهيم . التنمية في العالم المتغير: دراسة في المفهوم التنمية ومؤشراتها . الطبعة الثانية . القاهرة : دار الشروق ، 2001 .

11. د. فايز جمعة صالح النجار ، د. عبد الستار محمد علي . الريادة و إداراة الأعمال الصغيرة. عمان ، الأردن : الدار الحامد للنشر و التوزيع ، 2005 .

12. د. فتحي السيد أبو السيد أحمد . الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2005 .

13. د. قدي عبد المجيد المنهجية .أسس البحث العلمي في العلوم الإقتصادية والإدارية –الرسائل و الأطروحات- الطبعة الأولى . الجزائر: دار الأبحاث ، 2009 .

14. د. محمد محمود الإمام . التكامل الإقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق . القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ، 2009

15. د. محي محمد مسعد . ظاهرة العولمة : الأوهام و الحقائق . الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 2004

16. د. مخيمر عبد العزيز جميل . أحمد عبد الفتاح عبد الحليم . دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية . الطبعة الثانية . القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007 .

17. د. الموسوي ضياء مجيد . العولمة و إقتصاد السوق الحرة . الجزائر : ديوان مطبوعات الجامعية ، 2003 .

18. ميشيل تودارو. التنمية الاقتصادية . ترجمة محمد حسن حسين و محمود حامد محمد. الرياض، السعودية : دار المريخ للنشر ، 2006

19. د. النجار فريد . المنافسة و الترويج التطبيقي : آليات الشركات لتحسين المراكز التنافسية : مدخل المقارنات التطويرية المستمرة . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2000 .

❖ **ثانيا : الأطروحات والرسائل الجامعية**

20. بلالي أحمد . الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية بين مواردها الخاصة وبيئتها الخارجية – حالة مؤسسات قطاع الهاتفية النقالة بالجزائر الفترة (2006/2000) . أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية. تخصص إدارة أعمال . جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2008 .

21. حميدي يوسف . مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة ، أطروحة دكتوراه . التخصص العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي . جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2008 .

22. قريشي يوسف . سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة ميدانية . أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية . التخصص علوم تسيير. جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2005 ، ص 88 .

23. لخلف عثمان . واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر . أطروحة دكتوراه دولة . التخصص العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2004 .

24. أتشي شعيب. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، دراســـة حالة الجزائر. مذكرة ماجستير. التخصص علوم الاقتصادية، قسم تحليل الاقتصادي. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008 .

25. أقنيني عقيلة. إدارة المعرفة في قمة التميز المؤسسة المعاصرة. مذكرة ماجستير. التخصص إدارة الأعمال. جامعة سعد دحلب بالبليدة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جوان 2007 .

26. بتغة صونيا. إستراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي – دراسة حالة الجزائر – . مذكرة ماجستير. التخصص علوم التسيير . جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، قسم علوم التسيير ، 2008.

27. بريش فايزة. دور الكفاءات المحورية في تدعيم الميزة التنافسية . مذكرة ماجستير. التخصص التسويق. جامعة سعد دحلب بالبليدة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2005 .

28. بلحمدي سيدعلي. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، دراسة حالة الجزائر . مذكرة ماجستير. التخصص إدارة الأعمال. جامعة سعد دحلب ، البليدة ، قسم علوم التسيير . 2006

29. بوشويط إبتسام . آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية . مذكرة ماجستير . التخصص إدارة مالية ، فرع التحليل الاقتصادي . جامعة منتوري بقسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2010 .

30. تاهمي نادية . دور التوزيع في الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة الإنتاجية – دراسة حالة مؤسسة الحضنة لإنتاج الحليب و مشتقاته . مذكرة ماجستير. فرع تسويق . جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، قسم علوم التسيير ، 2006 .

31. حجاوي أحمد . إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة . مذكرة ماجستير . التخصص تحليل إقتصادي. جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2010-2011 .

32. رحماني أسماء . دور براءة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دراسة حالة مؤسسة AMPECA-IND . مذكرة ماجستير . التخصص العلوم التسيير. جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و علوم التجارية، 2009 .

33. سلمان حسين. الإستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية . مذكرة ماجستير. فرع الإقتصاد الكمي . جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم الإقتصادية ، 2004 .

34. شيقارة هجيرة . الإستراتيجية التنافسية ودورها في أداء المؤسسة – دراسة حالة: المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة (ENCG) . مذكرة ماجستير. فرع إدارة الأعمال . جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، 2005 .

35. الطيف عبد الكريم . واقع و أفاق المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في ظـــل سياسة الإصلاحات، حـــالة الاقتصاد الجزائري . مذكرة ماجستير . التخصص علوم الاقتصادية ، فـــرع التحليل الاقتصادي . جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2003 .

36. عبد الحفيظي إبراهيم. دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة . مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، 2008 .

37. العيهار فلة. دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة . مذكرة ماجستير. فرع إدارة الأعمال . جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، 2005.

38. فيشوش حمزة . المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتيجية لمواجهة العولمة في ظل إقتصاد المشاركة ، مذكرة ماجستير. التخصص علوم تجارية، فرع إستراتيجية. جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، 2008.

39. قاسي ياسين. التنافسية الجبائية و تأثيرها على تنافسية الدول . مذكرة ماجستير. التخصص التسويق. جامعة سعد دحلب بالبليدة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التجارية ، جويلية 2005 .

40. قويقح نادية . إنشـــاء و تـــطوير الصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر . مذكرة ماجستير . التخصص التحـــليل الإقتصادي . جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2001 .

41. لخضر يحيى . دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة – للفترة: 2005/2003 – . مذكرة ماجستير. فرع إدارة الأعمال . جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، قسم علوم التسيير ، 2007.

❖ **ثالثا : المجلات و الدوريات**

42. أ. آيت عيسى عيسى. " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر أفاق وقيود " . مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا . [على الخط]. 2009 ، السداسي الأول ، العدد 6 .

43. بركات عادل العلي نسرين. " مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية " . مجلة سلسلة أوراق عمل [على الخط]. 2010 .

44. د. بن جليلي رياض. " تنافسية المنشات الصغيرة و المتوسطة : الخصائص والتحديات " . مجلة جسر التنمية [على الخط]. 2010 ، ماي ، المجلد 09 .

45. أ. زروق جمال الدين . "واقع السياسات التجارية العربية و أفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية " . مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية [على الخط]. 1998 ، العدد 1.

46. أ. سلامة جمال الدين . "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر". مجلة علوم الإنسانية . [على الخط]. 2009 ، ربيع ، العدد 41 .

47. أ. خضر حسان. "تنمية المشاريع الصغيرة" . مجلة جسر التنمية [على الخط]. 2002 ، سبتمبر ، العدد 9.

48. أ. خضر حسان . "مفهوم التنمية" . مجلة جسر التنمية [على الخط]. 2002 ، يناير ، العدد 1.

49. أ. زغدار أحمد ." الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتجية لمواجهة المنافسة " . مجلة الباحث [على الخط]. 2005، العدد 3.

50. د. العباس بلقاسم. " المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول " . مجلة جسر التنمية [على الخط]. 2008 ، جويلية ، المجلد 07 .

51. د. عبد المطلب الأسرج حسين. "تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة فى ظل اقتصاد المعرفة" . مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. [على الخط]. 2010 ، جانفي ، العدد 4 .

52. عدنان وديع محمد. " القدرة التنافسية وقياسها " . مجلة جسر التنمية [على الخط]. 2003 ، ديسمبر ، المجلد 02 .

53. د. الكواز أحمد. " إندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية " . مجلة الخبراء [على الخط]. 2010 ، يونيو ، العدد 37 .

54. د. لزعر علي.أ. بوعزيز ناصر. "تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية". مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. [على الخط]. 2009 ، جوان ، العدد 05.

55. مستشارون إداريون لدار الخبرة و المكتب الوطني الاستشاري . "تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة مقارنة لبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مختارة " . منشورات دار الخبرة ، الأردن . 2008 .

56. نوير طارق . " دور الحكومة الداعم للتنافسية " . مجلة سلسلة أوراق عمل [على الخط]. 2003 .

❖ **رابعا : التقارير**

57. المجلس الاقتصادي و الاجتماعي العربي . إعلان قرار رقم 1317 د.ع 59 لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى [على الخط].القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية . إدارة المال و التجارة والاستثمار ،1997

58. المعهد العربي للتخطيط . تقرير التنافسية العربية (2003) [على الخط]. الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، 2004 .

59. الملف الصحفي لوزارة التجارة لجزائرية. يوم إعلامي حول المخطط الجديد للتفكيك التعريفي مع الاتحاد الأوروبي [على الخط]. الجزائر: وزارة التجارة الجزائرية،2012

60. وزير التجارة. يوم تحسيسي وإعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوربي [على الخط].فندق شيراطون الجزائر: وزارة التجارة الجزائرية،2012.

61. وزارة التجارة الجزائرية. اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية [على الخط].

62. وزارة التجارة الجزائرية. مسار انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الحرة [على الخط].

63. وزارة التجارة الجزائرية. مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة [على الخط] .الجزائر: وزارة التجارة ،بدون سنة نشر .

64. وزارة المالية المصرية . تعزيز القدرة التنافسية للمنشات الصغيرة و المتوسطة بمصر [على الخط].القاهرة : مجلس الوزراء، 2004

65. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية. الواردات الجزائرية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر السداسي الأول 2009 [على الخط].الجزائر : وزارة التجارة ،سبتمبر 2009

❖ **خامسا : القوانين والمراسيم**

66. الجمهورية الجزائرية . قانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . العدد 77 من الجريدة الرسمية ، 15 ديسمبر 2001 .

67. رئاسة الجمهورية الجزائرية .الامانة العامة للحكومة. القانون التجاري -الكتاب الخامس في الشركات التجارية- 2007

❖ **سادسا: الملتقيات**

68. د. أرميص علي سالم . مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية . في : د. محمد الطعامنة . المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية ، 18-22 يناير 2004 ، جمهورية مصر العربية ، [على الخط]. ابداع البوابة العربية للمعلومات الادارية : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007 .

69. أ.أوصيف لخضر ، أ. علماوي أحمد . ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر- . ستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، 15-16 نوفمبر 2011 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

، جامعة المسيلة ، [على الخط]. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي : د. بشر محمد موفق لطفي ، 2012 .

70. د. بلوناس عبدالله . المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية . في : الدكتور بصديق مصطفى . متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 .

71. د. تومي ميلود. مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . في : الدكتور بصديق مصطفى . متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 .

72. د.جاسر عبد الرزاق النسور. المنشآت الصغيرة .. الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة . في : الدكتور بصديق مصطفى . متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 .

73. جمال بلخباط جميلة . متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة . في : الدكتور بصديق مصطفى . متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 .

74. أ. حطاب مراد ، أ. سدي علي . التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التهديدات وفرص التدويل : قراءة في بعض المقالات الأكاديمية و المعطيات العلمية . في : الدكتور مداح عرايبي الحاج . المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، 08 و 09 نوفمبر 2010 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف

، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 .

75. د. خليل عبد الرزاق ، أ. نورالدين هناء . دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية . في : الدكتور بصديق مصطفى . متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 .

76. د. راتول محمد ، أ.بن داودية وهيبة . . بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الدروس المستفادة – . في : الدكتور بصديق مصطفى . متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 .

77. د. رحماني موسى ، بوزاهر نسرين . التعاون الوظيفي (التآزر) و دوره في تأهيل المؤسسات المصغرة للصناعات التقليدية في الجزائر . في : الدكتور بصديق مصطفى . متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 .

78. أ.زروخي فيرور ، أ.سكر فاطمة الزهراء . دور اليقظة الإستراتيجية في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية . في : الدكتور مداح عرايبي الحاج . المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، 08 و 09 نوفمبر 2010 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 .

79. زغيب شهرزاد و عيساوي ليلى . المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر واقع و آفاق . في : د. عبد الرزاق خليل . ملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها

في التنمية ، 8- 9 أفريل2002 ، جامعة عمار ثليجى ، الأغواط ، [على الخط]. جامعة الدكتور يحي فارس : مكتبة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير ، 2008 .

80. .أ.د. صقر محمد فتحي . واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة و أهميتها الاقتصادية . في : د. محمد الطعامنة . المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية ، 18-22 يناير 2004 ، جمهورية مصر العربية ، [على الخط]. إبداع البوابة العربية للمعلومات الإدارية : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007 .

81. عبد الكريم الخناق سناء. المتطلبات الشخصية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة . في : الدكتور بصديق مصطفى . متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 .

82. علةّ مراد. جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة : - دراسة نظرية تحليلية - . في : الدكتور الدكتور حاتم القرنشاوي . المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي : النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي ، 18 إلى 20 ديسمبر 2011، كلية الدراسات الإسلامية ، الدوحة ، [على الخط]. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي : د. بشر محمد موفق لطفي ، 2012 .

83. د. كتوش عاشور ، أ.طرشي محمد . تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . في : الدكتور بصديق مصطفى . متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006

84. د. لحيلح طيب . دور المؤسسات الصغرى و الصغيرة و المتوسطة في تنمية اقطار المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب) . في : د. محمد الطعامنة . المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية ، 18-22 يناير 2004 ، جمهورية مصر العربية ،

[على الخط]. ابداع البوابة العربية للمعلومات الادارية : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007 .

85. أ. لؤي محمد زكي رضوان . المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية (الواقع ومعوقات التطوير) . في : د. محمد الطعامنة . المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية ، 18-22 يناير 2004 ، جمهورية مصر العربية ، [على الخط]. ابداع البوابة العربية للمعلومات الادارية : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007 .

86. د. يعقوبي محمد. مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية –عرض بعض التجارب– . في : الدكتور بصديق مصطفى . متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، [على الخط]. مجمع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية : الدكتور محمد راتول ، 2006 .

II. المراجع باللغة الفرنسية

87. La nouvelle définition des PME, Guide de l'utilisateur et modèle de déclaration, Communautés européennes, 2006.

88. MINISTERE DU COMMERCE , Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires

89. OCDE , Respectives de l'OCDE sur les PME, édition OCDE, 2000.

90. omc, ACCESSIONS algérie, État d'avancement des travaux du groupe de travail de l'accession.

الملاحق

الملحق رقم 1

عينة الدراسة

N°	Raison Social	Adresse	Wilaya	Web	Produit
1	Société Izdihar artisan de fabrication traditionelle	حي 01 ماي سيدي بوزيد توقرت	ورقلة	//	الخياطة و النقش على القماش
2	Pierre naturelle KEROULIS حجر طبيعي	Auré EL-Meida BP 127 hammam bouhadjar 46200	Ain Témouchent	*www.stone-btl.com*	انتاج الحجر الطبيعي الكلسي
3	مؤسسة خزف مزغة CERAMIQUE MEZHENNA	Cité Bache Djerrah BP 12 local 11 B	Alger	//	صناعة الخزف و الفخار
4	Nouvelle Cote	Villa N° 128 Bois des cars III Dely Ibrahim,	Alger	*www.lanouvellecote.com*	الوكالة لاشهارية
5	Biomrieux	Dely Ibrahim,	Alger	*www.biomerieux.com*	بيع الأجهزة التكنولوجية الطبية
6	مشتلة البستنة و التهيئة المساحات الخضراء	DAS NEZALI CHERIF CHERAGA	Alger	*www.garden-algerie.com*	
7	ALSUP Algeria Single Use Product	Route Nationalle IBRACHIRENE 06120 OUED CHIR	Alger	*www.alsup-dz.com*	//
8	BMGI International	09 B, Boulevard Amirouche,	Alger	*www.bmgii.com*	الوكالة لاشهارية
9	Ambiance Meuble	Chemi Sidi Yahia	Alger	//	بيع الاثاث و ديكور
10	Radia Auto Concessionnaire automobile	Bois des cars 02 N°2.13 Dely Ibrahim,	Alger	//	بيع السيارات الفخمة
11	ALL Stores Groupe	Centre des affaires EL QODES N° 1007	Alger	*www.allstores-algeria.com*	انتاج الستائر النوافذ
12	ETS LALLALI TRANSPORT-VOYAGEURS	Alger	Béjia	//	نقل المسافرين
13	Windoor	Rue 1er November 1954 N° 11	Chlef	*www.windor.dz*	صناعة الابواب و النوافذ
14	مؤسسة الطرز الالكتروني الجود Broderie EL DJOUD	Route de Dely Ibrahim,	Alger	//	الطرز الالكتروني للنسج
15	مؤسسة رجم مواد البناء Matériaux de construction REDJEM	Cité Amara; Cheraga;	Alger	//	بيع مواد البناء
16	مقاولة غرداوي مسعود	بني سليمان	المدية	//	مقاولة الأشغال البناء
17	مقاولة ح.س لأشغال البناء في	ذراع السمار	المدية	//	مقاولة الأشغال البناء

	مختلف مراحلها				في مختلف مراحلها
18	صاحونة بوعمرة شرقي	ذراع السمار	المدية	//	طاحونة
19	فندق المصلى	حي المصلى	المدية	//	فندقة
20	شركة دوزيا Café Douzia	Blida		*www.cafe-dozia.com*	انتاج و تعليب القهوة
21	SARL M.A.M Plastique	Zone Industerielle Oued Smar	Alger	//	تحويل و تسويق البلاستيك
22	EURL MAZAFROID CIAO Itel Crem	Zone D'Activité EL Amara Cherga	Alger	//	انتاج المثلجات
23	BALDIP Confection Industrielle	Lot Bouchaoui 3 N° 333 Chéraga	Alger	//	الخياطة الصناعية
24	Golden Seed SARI	Cité 1200 Logts Bahdja Bt 8 N° 6 BAB EZZOUAR	Alger	*www.gseedcompany.com*	انتاج و تصدير التمور
25	دار النشر المكتبة الخضراء للطباعة و النشر و التوزيع	شارع الزواوة الشراقة	الجزائر	*www.bverte.net*	طباعة و نشر الكتب
26	المعمل الجزائري للغراء بلكول BELCOL	Route de Dar El Bieda BP 72 Zone Industrielle	Alger	*www.belcol.entre*	صناعة الغراء
27	SARL EL-WIFAK Fabrication De Gaufrettes	Z E A Lot N° 06 BOUGAA	Stif	//	صناعة القوفريط
28	شركة الزاوي للتنضيد الفني EURL AZZAOUI COUTURE ARTISTIQUE	Cité Moudjahdine	El Oued	*www.zaoui-dz.com*	صناعة الخيم بكل انواعها و الديكورالعام
29	ستيك STIC	//	//	*www.darybel.com*	صناعة مواد التظيف
30	PHENIX Fabrication Vêtement Professionnel	13, Rue Mahdi Hamid Amizour Béjaia	//	//	Fabrication des équipements de sécurité
31	ELKENDI Industrie du médicament	Haouche Kaouche, N° 685,Dely Ibrahim,	Alger	*http://www.elkendi.com*	إنتاج الأدوية
32	مجموعة زمزم للسياحة	//	//	//	وكالة السياحة
33	SARL Pâturage D'Algérie Complexe Laitier	//	Tizi Ouzou	//	Production du lait et produits litiers
34	مؤسسة نجارة الهضاب العليا	ص.ب 09 المنطقة الصناعية ولمان	سطيف	//	نجارة الخشبية
35	ISSER SARL International	Avenue du 1er Novembre BP 10 Isser	Boumerdes	*www.isserdelice.com*	الإنتاج و التسويق البسكويت
36	مؤسسة توزيع المواد الغذائية بالمدية EPE/SPA E.D.I.P.A.L	طرق الجزائر	المدية	//	تموين بالمواد الغذائية
37	شركة الدراسات التقنية والهندسية La setam	حي عين الذهب	المدية	//	متابعة المشاريع المعمارية
38	مؤسسة تحويل البلاستيك المدية	ذراع السمار	المدية	//	تحويل مواد

	PLAST ENPS SOX T				البلاستكية
39	Propal	Zone Industerielle Ben Boulaid Lot N° 31	Blida	*www.propal-dz.com*	تحويل مواد البلاستكية
40	ENPEC Entreprise nationale Des produits de l'électrophile	B.P 19 Zone Industrielle	Setif	*www.enpec.dz*	إنتاج البطاريات المدخرات حمض ماء مقطر
41	شركة صودات SARL SOADET	Zone Industrielle Baba-Ali	Alger	*www.sodet.com*	صناعة مواد النظافة
42	STAR Brands	99 نمج بلقاسم واد السمار	Alger	//	بيع المواد الشبه الصيدلانية
43	مقاولة ح.م لأشغال البناء كل هياكل الدولة	حي المصلى	المدية	//	مقاولة الأشغال البناء كل هياكل الدولة
44	CERAMIT TENES		الشلف	//	إنتاج و تسويق المعدات الخزفية
45	الوكالة الوطنية لتحويل و توزيع الذهب و المعادن الثمينة الاخرى AGENOR	31 Avenue Mohamed Belkacem EL MADANIA	Alger	*www.agenor-dz.com*	توزيع الذهب و المعادن الثمينة الاخرى

الملحق رقم 2

إستبيان المقابلة

الرسالة المرفقة مع إستمارة جمع المعلومات

الموضوع : طلب معلومات

بعد التحية؛

وفي إطار التحضير لشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (تخصص الاقتصاد والمالية الدولية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بجامعة الدكتور يحي فارس – المدية –،وفي إطار معالجة موضوع تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية

يشرفنا أن نطلب من سيادتكم المشاركة في هذه الدراسة الميدانية من خلال الإجابة على أسئلة الاستبيان المرفق إذ يمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب الهامة للبحث الذي يسعا لتطوير تنافسية هذه المؤسسات

حيث نوجه عناية سيادتكم أن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها سنتعامل بها بسرية مطلقة، ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط،

في انتظار إجاباتكم، تقبلوا مني سيادتكم ، فائق الاحترام والتقدير، مع الشكر الجزيل على حسن تعاونكم.

الطالب: بوشو محمد نجيب

ملاحظة: الرجاء وضع علامة (X) في المربع المناسب للإجابة

أسئلة الاستبيان(موجهة للإدارة العليا فقط)

الجزء الأول : معلومات عامة

أ. البيانات الشخصية للمستقصي

1. الجنس: .....
2. السن .....
3. المؤهل العلمي: .....
4. الوظيفة : .....
5. الخبرة بالمؤسسة: .....

1. الإطار القانوني للمؤسسة :

عمومية ☐ خاصة ☐

2. قطاع النشاط :

إنتاج ☐ خدمات ☐

3. خبرة المؤسسة في النشاط :

اقل من 5 سنوات ☐ 5– 10 سنوات ☐

من 10 – 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

4. نشاط المؤسسة الرئيسي : .....
5. هل تزاول المؤسسة أنشطة أخرى غير النشاط الرئيسي : .....
6. حجم المؤسسة :

عدد العمال

من 1 – 9 عامل ☐	من 10 – 49 عامل ☐	من50 –250 عامل ☐

رقم الأعمال

اقل من 20 مليون دج ☐	ما بين 20 و 200 مليون دج ☐	ما بين 200 مليون و 2 مليار دج ☐

متوسط الحصيلة السنوية (أو القيمة المضافة للسنة الأخيرة)

اقل من 10 مليون دج ☐	ما بين 10 و 100 مليون دج ☐	ما بين 100 و 500 مليون دج ☐

الجزء الثاني : الأداء التنافسي

أ. الربحية

1. القدرات المالية للمؤسسة: كافية ☐ غير كافية ☐

2. هل للمؤسسة القدرة على الاستثمار أكثر والتوسع في النشاط ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة لا ما هي المعوقات ؟

تدني قيمة الأرباح ☐ عدم توفر التمويل المناسب ☐ بيروقراطية الإجراءات الإدارية ☐

عدم توفر العمالة المناسبة ☐ صعوبات تتعلق بالوضع الاقتصادي العام ☐

معوقات أخرى اذكرها :

.....

.....

.....

ب.تكاليف الإنتاج

3. مدخلاتكم من الموارد و اللوازم :

محلية ☐ أجنبية ☐ الاثنين معا ☐

4. ما هي أكبر عناصر التكلفة بالمؤسسة؟

تكلفة العمال ☐ تكليف راس المال ☐ تكاليف الصيانة ☐ تكاليف تطوير الإنتاج ☐

ج. الإنتاجية الكلية للعوامل الإنتاج

5. هل تستخدمون معدات و أجهزة تكنولوجية في عملية إنتاجكم ؟

لا ☐ تكنولوجيا قديمة ☐ تكنولوجيا متوسطة ☐ تكنولوجيا حديثة ☐

6. هل العمالة عندكم مؤهلة و متخصصة ؟ نعم ☐ لا ☐

د. الحصة من السوق

7. هل حجم السوق المحلي يخلق طلبا كافيا على منتجاتكم؟ نعم ☐ لا ☐

8. هل لمؤسستكم علاقات مع متعاملين بالخارج؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الاجابة بنعم، من هم هؤلاء المتعاملين:

موردون ☐ زبائن ☐ شركاء ☐ وسطاء ☐ ممولين ☐

مؤسسات أجنبية تنشط في نفس القطاع ☐ متعاملين آخرين ☐

9. هل تتوفر بالمؤسسة مصلحة لجمع المعلومات عن السوق المستهدف ؟ نعم ☐ لا ☐

الجزء الثالث : الدعم الحكومي و مناخ العمل

1. في رأيك هل للمؤسسة القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية؟ نعم ☐ لا ☐
2. إذا قررتم تدويل نشاطكم، ما هي المشاكل و المعوقات التي تتوقعونها؟

معوقات قانونية ☐ معوقات مالية ☐ شدة المنافسة ☐
مناخ الاستثمار في السوق الأجنبي ☐ عدم المعرفة الجيدة بالأسواق. ☐ عدم إتقان اللغات الأجنبية. ☐
عدم تواجد مساعدة جيدة من طرف الدولة و الهيئات الحكومية. ☐
مشاكل أو معوقات أخرى اذكرها :

.....

.....

.....

3. في حالة اتخاذكم للقرار بالتدويل، ما هي الإستراتيجية التي ترونا مناسبة لهذه العملية؟

الشراكة ☐ التصدير المباشر ☐ إنشاء فرع بالسوق المستهدف ☐ أخرى ☐

4. من بين الهيئات و المنظمات التالية، ما هي في التي تمتلكون عنها المعلومات بأنها تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(**ANDI**)	
الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (**ANSEJ**)	
الوكالة الوطنية للعقار الصناعي	
الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعي (**ADS**)	
الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	
الصندوق الوطني للتأمين من البطالة (**CNAC**)	
صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (**FGAR**)	
صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة	
المجلس الوطني المكلف بالترقية المناولة	
المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	
غرفة التجارة و الصناعة.	
هيئة أو منظمة متخصصة أخرى.	

الملحق رقم 3 : قاعدة المعطيات

	v1	v2	v3	v4	v5	v6	v7	v8	v9	v10	v11	v12	v13	v14-1	v14-2	v14-3	v14-4	v14-5	v14-6	v15	v16-1	v16-2	v16-3	v16-4	v17	v18	v19	v20	v21-1	v21-2	v21-3	v21-4	v21-5	v21-6	v21-7	v22	v23	v24-1	v24-2	v24-3	v24-4	v24-5	v24-6	v24-7	v24-8	v24-9	v25-1	v25-2	v25-3	v25-4	v26-1	v26-2	v26-3	v26-4	v26-5	v26-6	v26-7	v26-8	v26-9	v26-10	v26-11	v26-12
E1	2	2	4	3	2	1	1	1	1	1	1	2	2	1	0	0	0	0	1	1	0	0	0	1	3	1	1	1	0	0	0	1	0	0	0	2	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	1	1	1	0	1	1	0	0	0	0	0
E2	1	1	5	1	2	1	3	1	1	1	1	2	1	1	0	0	0	0	1	3	1	0	0	1	3	2	2	2	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	0	0	1	0	1	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
E3	2	1	3	3	2	1	2	2	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	1	2	0	1	0	1	4	1	1	1	0	1	0	0	0	0	0	2	2	1	1	0	0	1	1	1	0	0	1	1	0	0	1	1	1	0	0	1	0	0	0	0	0
E4	2	1	5	1	2	2	2	1	1	3	3	1	1	0	0	0	0	0	0	3	1	0	0	1	4	1	1	1	0	1	0	0	0	0	0	1	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
E5	2	1	5	1	2	2	1	1	1	2	2	1	2	1	0	0	0	1	0	3	0	0	0	1	4	1	1	2	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
E6	2	1	5	2	2	1	4	2	2	3	3	1	1	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	1	4	1	1	1	1	0	0	0	0	0	1	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0
E7	1	3	5	4	2	1	1	1	2	2	1	2	2	0	1	1	0	0	0	3	0	0	0	1	3	1	1	1	0	1	0	0	0	0	0	1	1	0	1	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
E8	2	1	5	1	2	2	1	2	2	3	3	1	1	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	1	4	1	1	1	0	1	0	0	0	0	0	1	1	1	0	1	0	0	0	0	1	1	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
E9	1	2	5	2	2	2	4	1	2	1	2	1	1	0	1	1	0	1	0	2	0	0	1	0	4	1	1	1	0	0	1	0	0	0	0	2	1	0	1	0	0	1	0	1	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0
E10	1	1	5	1	2	2	1	1	2	3	2	1	1	0	0	0	0	0	0	2	0	1	0	0	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	2	2	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0
E11	2	2	5	2	2	1	2	1	2	3	3	1	1	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	1	4	1	1	1	1	0	0	1	0	0	0	1	1	0	0	0	1	1	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
E12	1	1	5	2	2	2	2	1	2	3	2	1	1	0	0	0	0	0	0	3	0	0	1	1	4	1	1	2	0	0	0	0	0	0	0	2	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
E13	1	1	5	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	0	0	0	0	1	0	3	1	0	0	0	4	1	1	1	1	0	1	0	0	0	0	1	2	0	0	1	1	0	0	0	1	1	0	0	0	1	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
E14	1	3	4	2	2	1	2	1	2	3	2	1	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	3	1	1	2	0	0	0	0	0	0	0	2	2	0	0	1	0	0	0	0	1	0	1	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
E15	1	1	5	2	2	2	3	2	2	3	3	1	1	0	0	0	0	0	0	3	1	1	0	0	4	1	1	1	0	0	1	0	1	1	0	1	2	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
E16	1	2	5	3	2	1	3	2	2	2	1	2	2	1	1	1	1	0	1	3	1	1	0	0	1	2	1	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2	1	1	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
E17	1	2	4	4	2	1	2	2	2	2	2	1	1	0	0	1	0	1	1	3	0	1	1	1	4	1	1	2	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	1	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0
E18	1	1	5	2	2	1	2	1	2	1	1	1	2	0	0	1	0	1	0	3	0	0	1	1	4	1	1	2	0	0	0	0	0	0	0	2	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0	1	0	0	1	0	1	0	0	0	1	0	0
E19	1	1	5	1	2	2	1	1	2	2	2	2	2	0	1	1	0	0	1	3	0	0	0	1	3	1	2	1	0	1	0	0	0	0	1	1	2	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	1	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
E20	1	1	5	2	2	1	1	1	2	2	2	1	1	0	0	0	0	0	0	3	0	1	1	0	3	1	1	2	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
E21	1	2	5	3	2	1	4	1	2	1	1	1	1	0	1	1	0	1	0	2	0	0	1	0	3	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	2	2	0	1	1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	1	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
E22	2	1	5	2	2	1	3	1	2	2	2	1	1	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	1	4	1	1	2	0	0	0	0	0	0	0	2	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
E23	1	2	5	3	2	1	1	2	2	1	1	2	1	0	0	0	0	1	1	3	1	0	0	0	2	1	1	1	0	0	1	0	0	1	0	2	1	1	1	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
E24	1	2	5	2	2	1	1	1	2	1	1	1	1	0	0	1	0	0	0	3	1	0	0	0	2	2	2	1	1	1	1	1	0	0	0	2	2	1	0	1	1	0	0	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
E25	1	1	5	3	2	1	4	1	2	2	2	1	1	0	0	1	1	0	1	3	1	0	0	1	4	2	1	1	0	1	1	0	0	1	0	1	2	0	1	1	0	1	0	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	1
E26	2	1	5	1	2	1	4	1	2	2	2	1	1	0	0	0	0	1	0	3	0	0	1	0	3	1	1	1	0	1	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
E27	1	1	5	1	2	1	4	1	2	2	2	2	2	1	1	0	0	1	0	3	0	1	0	0	4	1	1	1	1	0	0	1	0	0	1	1	1	0	1	1	0	0	0	1	0	1	0	0	0	1	1	0	1	0	1	1	0	0	0	0	0	0
E28	1	3	2	3	2	1	3	1	2	2	2	1	1	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	1	4	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	1	2	1	0	1	1	1	0	0	0	1	1	1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
E29	1	1	5	1	2	1	1	1	2	1	2	2	1	0	0	1	0	0	1	3	0	0	0	1	2	1	1	2	0	0	0	0	0	0	0	1	2	1	0	1	0	1	0	0	1	0	0	1	0	1	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	1
E30	1	1	5	2	2	1	3	2	3	2	2	1	1	0	0	0	0	0	0	3	1	0	0	0	3	2	1	1	0	1	0	0	0	0	1	1	1	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	1	0	1	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	1
E31	2	1	5	1	2	1	2	1	3	3	3	1	1	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	1	4	1	1	1	0	1	1	1	0	0	0	1	1	1	0	1	1	0	0	0	0	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
E32	1	3	5	4	1	2	4	1	3	3	3	1	1	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	1	4	1	1	1	0	1	1	0	0	1	1	2	2	0	0	1	0	1	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
E33	2	1	5	1	2	1	4	1	3	3	2	1	1	0	0	0	0	0	0	3	0	1	0	1	3	1	1	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2	0	0	1	0	0	0	1	0	1	0	1	0	1	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0
E34	1	1	5	1	1	1	4	1	3	2	2	2	2	1	0	0	1	1	0	3	0	0	0	1	3	1	2	1	0	1	0	0	0	0	0	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
E35	2	1	5	2	1	1	2	2	3	3	2	2	1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	4	1	1	1	0	0	0	1	0	1	0	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
E36	1	1	5	1	1	2	4	1	3	2	2	1	1	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	1	3	1	1	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0
E37	1	2	5	4	1	2	4	2	3	2	2	1	1	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	1	4	1	1	1	0	1	0	0	0	1	0	2	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	1	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0
E38	1	1	5	1	1	1	4	1	3	3	3	1	1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	3	1	1	1	0	0	0	1	0	0	0	1	2	0	1	0	0	0	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
E39	1	3	4	4	2	1	4	1	3	2	2	1	2	1	0	1	1	0	0	2	1	0	0	1	3	2	1	1	1	0	0	0	0	0	0	2	2	0	1	0	0	1	0	1	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
E40	1	2	5	4	1	1	4	1	3	3	3	1	1	0	0	0	0	0	0	3	1	0	0	0	4	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	1	1	0	0	1	1	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	1	1	0	1	0	0	1	0	0	1	0
E41	1	1	5	2	2	1	2	1	3	2	2	2	1	0	1	0	0	0	0	3	1	0	0	1	4	1	1	1	0	1	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	0	1	0	1	0	1	0	1	0	1	1	1	1	0	0	1	0	0	1	0	0	0
E42	1	1	5	1	2	2	3	1	3	3	3	1	1	0	0	0	0	0	0	2	1	0	0	0	4	1	1	1	0	1	0	0	1	0	0	1	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
E43	1	3	5	4	1	1	4	1	3	3	3	1	1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	4	1	1	2	0	0	0	0	0	0	0	1	2	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
E44	1	2	5	4	1	1	4	2	3	3	3	1	1	0	1	0	0	0	1	3	0	0	1	0	3	1	1	1	0	1	0	0	0	0	0	2	1	0	1	0	0	1	0	1	0	0	0	0	1	0	1	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0
E45	2	2	4	4	1	1	4	1	3	3	3	1	1	0	0	0	0	0	0	2	0	0	1	0	1	1	1	1	0	1	1	0	0	0	0	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0